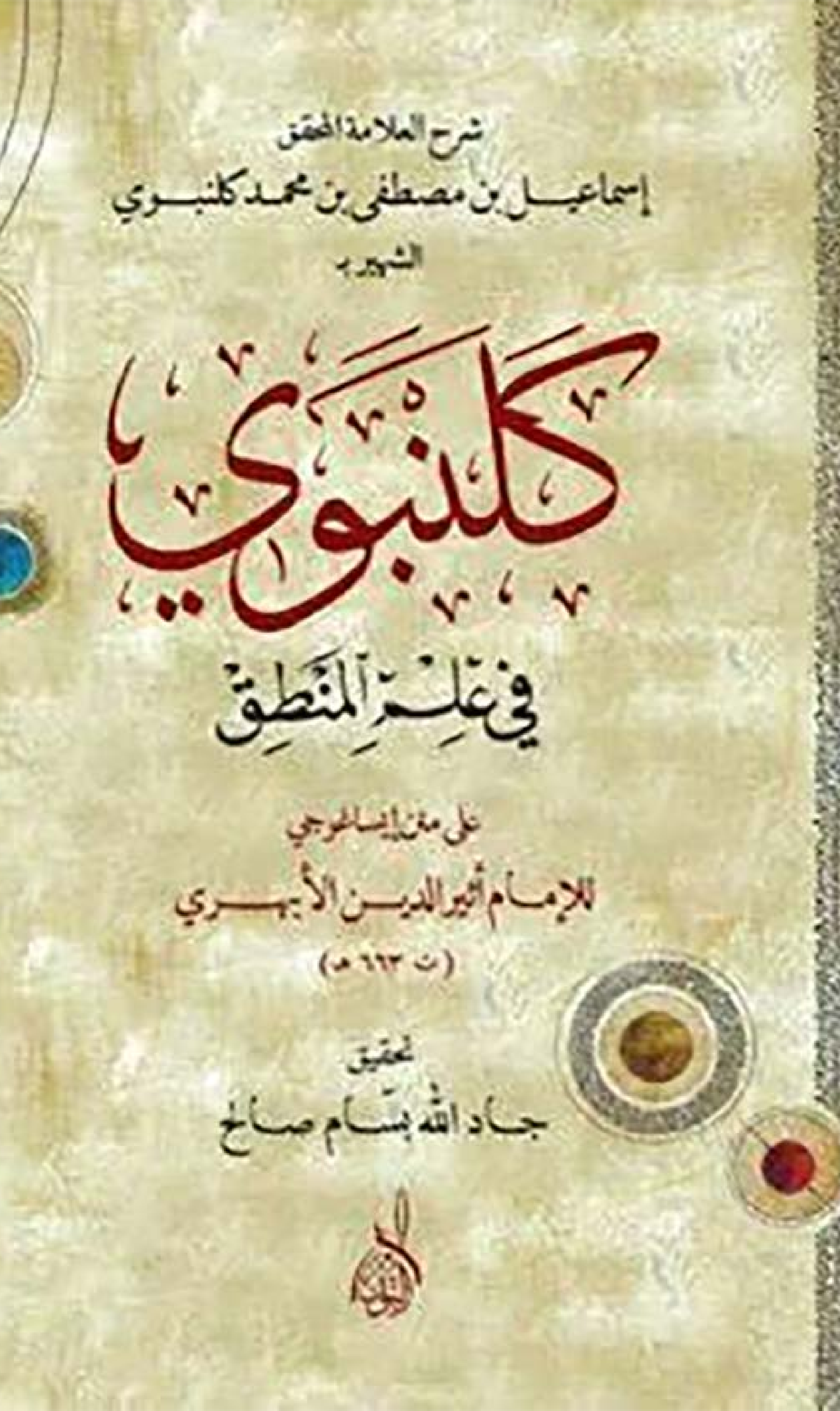


شرح العلامة المحقق
إسماعيل بن مصطفى بن محمد كلنبوي
الشهير بـ
كلنبوي
في علم المنطق
على متن إيساغوجي
للإمام أثير الدين الأبهري
(ت ٦٦٣ هـ)
تحقيق
جاد الله بسام صالح

٢٠١٦

شرح العلامة المحقق

إسماعيل بن مصطفى بن محمد كلنبوي

الشهير بـ



كلنبوي

في علم المنطق

على متن إيساغوجي

للإمام أثير الدين الأبهري

(ت ٦٦٣ هـ)

تحقيق

جاد الله بسّام صالح



بسم الله الرَّحمن الرحيم

الحمـد لله ربِّ العـالمين، والصـلاة والسـلام عـلى سـيدنا محمـد وعـلى آلـه وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنّ علم الشرع الشريف لـه قـانون وطريقـة ومسـلك، بـل قـانون مـن أدق القوانين، ومسلك من أظهر المسالك، وطريقة مـن أعـدل الطـرق، وبهـذا القـانون تحصَّل الكمالات العلمية الأصلية لترتقي النفوس الإنسانية، ثـمّ تتلوهـا الكـمالات العملية والخلقية التي هي كالفروع لتلك، ولا غنى لأحد عن هذه الأصول أو تلك الفروع.

ونقصد بالقانون هنا الشرائط التي يجب على السـالك أن يسـلكها لتحصـيل تلك الكمالات واكتسابها، وهذا القانون بمثابة شرط للعلم، وهـو أيضـاً شـطر لـه، لأنَّ كل ما كان شرطاً لعلم الشرع فهو من الشرع، كما قرّر ذلك العلماء الأعلام.

وإنّ علم المنطق من علوم الشرع، وهو خادمها، وهو أيضاً من العلوم العقلية عموماً، وقد صنف فيه من العلماء المسلمين الكبار مكانةً وجلالةَ قدرٍ من لا يحصون عدداً، ووضعوا فيه المتون العلمية لتعتمد عند أهل العلم وطلبتـه تدريسـاً ودراسـة وحفظاً وشرحاً، وما قصَّر المختصّون في رعاية هذه المتـون، فعكفـوا عـلى عباراتهـا

بالشرح والتنقيح، والتأصيل والتفريع، والتدليل والتحليل، وإقامة الحجج وقطع الشبه، وغير ذلك من الوظائف العلمية الجادة.

وأقدّم للسادة طلبة العلم عموماً، وطلبة علم المنطق خصوصاً، تحقيقاً لشرح الإمام الكلنبوي رحمه الله تعالى على متن الرسالة الأثيرية المسماة إيساغوجي للإمام أثير الدين الأبهري رحمه الله تعالى، ورحم العلماء الصادقين أجمعين.

هذا؛ وقد كان من توفيق الباري أني بعد إنهاء التحقيق والتعليق بفترة قرأت هذا الكتاب قراءة شرح أنا وإخوة لي أحبّة لم أعرفهم إلا في طلب العلم وعلى مائدة الدرس وتناول المسائل العلمية، وقد قوبل معهم على أكثر من نسخة مطبوعة قديمة وحديثة.

وأرجو في هذا التحقيق أن أكون خادماً لا أكثر لطالب عالم مخلص قد لا أعرفه ولا يعرفني، رجاء أن تكتب لنا عنده دعوة يكون بها نجاة من نار تلظّى.

وأسأل الله تعالى أن يرفق بي وبالمسلمين أجمعين، وبخاصة أهلي وخلاني وأصحابي ومن يعينني، وأسأله سبحانه أن يرفع أعلام الحق عالية، وأن يجعلها عن كل شبهة خالية، وبكل زينة حالية، لتغدو عند كلٍّ حاصلة. والله المستعان.

كتبه من لا يسعفه مع التقصير الكثير

غير رحمة الباري الكبير

ترجمة العلّامة إسماعيل الكلنبويّ
ولمعةٌ من أنباء بعض شيوخه[١]

مما يزيدُ العالم الدينيَّ قوَّةً في الحجج، وتوقُّداً في القريحة، واستقامةً في النَّظر، ووضوحاً في البيان، وغَوْصاً في المعاني الاستزادةُ من العلوم الكونيَّةِ إلى جنب ما احتواه من العلوم الشرعيَّةِ، فالعالم الذي يجمع بين المعقول والمنقول تكون له المنزلة العليا بين العلماء في جميع الأدوار، بشرط أن يحافظ على التوازن بين معارفه في المعقول والمنقول، بدون أن يسمح لطغيان أحد العِلمين على الآخر، فيكونُ مثل هذا العالم قُرَّة عيون العلماء، وغرَّةً ناصعة في جبين الدَّهر، فمن قصَّر في أحدهما يكون تفكيره متضايقَ الأفقِ، وبصيرته قصيرة المدى جامداً أو جاحداً، وأمّا من جمع بينهما بشرطه فهو الموفَّق لخدمة الدين، وتنشئة العلماء الموفقين.

وممن جمع إلى عِلم الدِّين معارف عصره من الرِّياضيّات والطبيعيّات في أوائل القرن الهجريّ المنصرم العلامةُ إسماعيلُ الكلنبويُّ صاحب المؤلفات الممتعة في

(١) هذه الترجمة مقتبسة من كتاب «مقالات الكوثري» للعلامة التركي محمد زاهد الكوثري عليه رحمة الغنيّ.

المنطق وآداب المناظرة وعلم أصول الدين والجبر والحساب والهندسة ونحوها من العلوم.

وقد لقيت مؤلفاته الشهرة البالغة، والطيران الحثيث في الأقطار، لكن لا توجد لهذا العالم الفذّ ترجمة شافية في الكتب التي هي بمتناول أيدي علماء هذه الديار، فرأيت ترجمته فائدة لجمهرة أهل العلم، فدونك ترجمته باختصار من الكتب المؤلفة في هذا الشأن:

الكلنبوي هذا هو العلامة المحقق الرياضي المنطقي الأصولي الجدلي النظار الفقيه القاضي الشيخ إسماعيل بن مصطفى بن محمود الكلنبوي نسبة إلى «كَلَنْبه» بفتحتين فسكون، بالكاف الفارسية، نطقها كالجيم في لهجة مصر بلدة بقضاء «قرق أغاج» في لواء صاروخان من ولاية إزمير، في غربيّ الأناضول، ولد بها سنة ١١٤٣هـ من بيت علم وفضل هناك، وأجداده كانوا يتوارثون التدريس والإفتاء في البلدة المذكورة.

وتوفي والده وابنه هذا طفل ليس له من يسهر على تعليمه حتى بقيَ مدَّة يسرح في اللَّهو واللَّعب مع والدته، ثمَّ صادفه أحد أصدقاءِ والدِهِ، وهو يرتع ويلعب مع أقرانه بالجوز، فعاتبه قائلاً له: تَعْسَاً لك؛ تمضي أيامك باللهو واللعب وأباؤك وأجدادك هؤلاء المشاهير في العلم، فأثَّر هذا الكلام فيه جدَّ التأثير، فانصرف إلى أن حصَّل من مبادئ العلوم ما يؤهله للرحيل إلى إسطنبول لتحصيل العلم هناك، فارتحل إليها، وتلقّى العلوم من أفذاذ أساتذتها إلى أن اكتمل بدره.

ومن جملة أساتذته الذين لازمهم العلامة الشيخ عثمان بن مصطفى ابن إبراهيم الياسينيّ المتوفّى سنة ١١٧٨ هـ[1]، وهو معروف بالسَّعة في الفقه وقوة الاستحضار لقواعد العلوم وجودة الإلقاء، ومنهم العلامة الأوحد والجهبذ المفرد السيد محمد الأمين بن يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف الأضالي (الأنطالي)، المعروف بابن مفتي أنطاليا، المدعو بمفتي زاده الكبير، الملقب بخزانة العلوم (آياقلي كتبخانه)[2]، وهو عمدة الكلنبويِّ في العلوم وبه تخرَّج فيها، وأستاذه هذا كان آية الله في قوَّة الحفظ ودقَّة الفهم والاتّساع في العلوم، حتّى إنَّ العلّامة الكبير أحمد جودة باشا، صاحب مجلة الأحكام قال في تاريخه الكبير: إنه لم يطأ أرض إسطنبول بعده من يقارب شأوه في العلم، مع أنه أدرك ورود أمثال المفسِّر الآلوسي، والعلامة محمد التميمي، وغيرهما من المشاهير، ولم يكن من ديدنه المبالغة فيما يقول.

ولا بأس في الاستطراد بذكر شيء من أحوال أستاذه هذا، بالنظر إلى أن الكلنبوي غَرْسُ يدِ هذا الأستاذ الفذّ، والصلة بين براعة الأستاذ وانكشاف مواهب التلميذ أمر غير منكر، فشيخ الكلنبوي هذا ولد في أضاليا سنة ١١١٢ هـ، وتلقى العلوم عن والده تلميذ محشي مرآة الأصول عبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي،

---

(١) وهو تلميذ علي بن الحسن الكليسي، تلميذ أحمد بن محمد القازآبادي، تلميذ محمد بن حمزة الدباغ السيواسي، المعروف بالتفسير، تلميذ علي الكوراني صاحب عبد الله الجزري تلميذ أحمد المجلى وسنده معروف (ز).

(٢) ترجم له المؤلف في كتابه: (التحرير الوجيز ص٢١).

وعن أبي سعيد محمد بن مصطفى الخادمي تلميذ العلامة أحمد القازآبادي، وعن المحدث أبي محمد عبد الله بن محمد الآماسي، صاحب «نجاح القاري في شرح صحيح البخاري»، في ثلاثين مجلداً، وعن أحمد حازم بن عبد الله الأركليلي الأصل مفتي نوشهر تلميذ والده المتخرج على العلامة علي النثاري القيصري، المشهور وأسانيدهم مبسوطة في أثبات شيوخ مشايخنا رحمهم الله.

فبعد أنْ أتمَّ مفتي زاده هذا العلوم على شيوخه هؤلاء اتّفق أن رأى وكالة المشيخة الإسلامية على أهبة إجراء امتحان بين مشاهير قدماء العلماء المدرسين لتولية المتفوق منهم وظيفة كبرى ذات مرتب ضخم، وكان في ذلك العهد يتولى وكالة المشيخة «وكالة الدرس» التي من اختصاصها الإشراف الفعلي على شؤون العلم في المعاهد العلامة الكبير أستاذ الأستاذة الشيخ أحمد بن محمد القازآبادي، صاحب المؤلفات والشهرة العظيمة، المرحول إليه من الأقطار المتوفى سنة ١١٦٣هـ، وله عند نفسه أيضاً ما يجعله ينظر إلى كبار علماء عصره بمنظار مصغّر جدَّ التصغير، فبادر شيخ الكلنبويّ هذا إلى أن يطلب من القازآبادي أن يأمر بتسجيل اسمه ليمتحن مع هؤلاء الكبار المتسابقين، فقال له القازآباديّ بشيء من عدم الاكتراث: هذا امتحان خطير لوظيفة خطيرة ليس لغير المشاهير من العلماء المدرسين فضلاً عن طلبة العلم أن يخطب تلك الغادة، بطلب التسابق في الامتحان، ولما سمع «مفتي زاده» هذا الكلام منه جوابه قائلاً له: ليس قصدي مزاحمتهم في تلك الوظيفة، وإنما مرادي، وإنما مرادي أن أظهر ما في الزوايا من الخبايا، فتعجب القازآبادي من هذا الجواب الجريء ممن يعده في عداد الطلبة بعد، مع أن كبار أهل

العلم من أهل عصره ما كانوا ليجترئوا على مثل ذلك الجواب، لعظم منزلته عندهم في العلم، فقال له القازآبادي: لك ما تريد.

فكان مفتي زاده أول من قام لما نودي المتسابقون لأجل الامتحان، ولا تسأل عن مبلغ تشدد القازآبادي في امتحانه عن العلوم، لكن أسقط في يده حيث وجده بحراً لا ساحل له في المنقول والمعقول، يكتسح الأسئلة بفائض علومه المتدفقة، حتى اضطر القازآبادي إلى الاعتراف بفضله والتنويه بأمره، مشيراً إليه بالقعود إلى جنبه، وقائلاً له على ملأ الأشهاد: "أنت خزانة العلوم حقاً"، فبقي «آياقلي كتبخانه» لقباً له طول حياته، وهذا مبدأ انتشار ذكره الرفيع، وبعد وفاة القازآبادي، خلا لمفتي زاده الجو، فأصبح المرجع الوحيد لحل المشكلات في عصره بدون مدافع، بل كان أصحاب الدعاوى العريضة من علماء عصره يذوبون ضآلة أمام علمه الواسع.

وما وقع له في أوائل اشتهاره أن العلامة مصطفى بن محمد السفرجلاني، كان ورد الأستانة، وله ذكاء وغوص في العلوم الأدبية والعقلية، بل يقول عنه المرادي: آية الله في العلوم العقلية، وكان يغشى مجالس الوزراء من أهل العلم، فيكلمهم بما ينم عن دعاوى عريضة في العلوم واستخفاف بعلماء العاصمة، حتى وقع له مثل ذلك في مجلس الوزير العالم محمد راغب باشا مؤلف «سفينة الراغب ودفينة المطالب» فأحبّ أن يجمعوا بينه وبين عالم من علماء العاصمة يعرفه مقدار نفسه ويقفه عند حده بلطف حتى دعاه ومفتي زاده المذكور إلى سهرة في قصر الباشا، فجرى هناك من الأبحاث العلمية ما يعرفه حالة العلم في العاصمة ويسكته عن

التقول فيهم، وكان هذا المجلس العلمي الذي دام ثلاث ساعات من أفكه المجالس العلمية، كما هو مشهور.

ومن النبذ اللطيفة من أحوالي مفتي زاده هذا أن ملوك الإسلام كان من عاداتهم المتوارثة من أقدم القرون إجراء مناقشات علمية بين العلماء المشاهير في عصر كل منهم في مجالس خاصة في أوقات يحضرها مليك العصر ووزرائه ليستمعوا إلى درس يلقيه كبير من العلماء وينتدب لمناقشه جماعة منهم من المعروفين بجودة الإيراد والإصدار، فيكون مثل هذا المجلس من أمتع المجالس وأنفعها من ناحية تنمية الشعور في القلوب ومن جهة معرفة مراتب علماء العصر من كثب ليكون ولي الأمر على بينة من أحوال العلماء في التولية والترقية وتوسيداً للأمر إلى أهله.

وقد ازدانت صحف التاريخ بأنباء أمثال تلك المجالس في عهد المنصور والمهدي والرشيد والمأمون وغيرهم من خلفاء بغداد، وكذلك ما كان يجري في مجالس الملوك بمصر في عهد الدولة البحرية والدولة البرجية[١] من مباحثات العلماء بمحضر الملوك والوزراء، فدونك ما يذكره أبو المحاسن في النجوم الزاهرة من درس ألقاه العلامة الشمس الديري في جامع المؤيد، ودرس ألقاه العلامة السيرامي قبله في جامع الظاهر، وأما ما كان يلقيه الشيوخ بالقلعة المصرية من دروس الحديث بمحضر الملوك والوزراء والعلماء فقل من لا يشير إليها من الأقدمين في تواريخهم وكل ذلك لتلك الغاية الشريفة.

---

(١) دولة المماليك.

وكانت الدولة العثمانية تجري على هذه العادة المتوارثة ينتدب أهل الشأن في كل سنة ثمانية من كبار العلماء لإلقاء كل منهم درساً دينياً من تفسير البيضاوي في القصر السلطاني في يوم خاص من شهر رمضان.

ويحضر درس كل عالم منهم جماعة من العلماء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عالماً يناقشونه فيما يلقيه بكل حرية، فتجري مباحثاتهم العلمية هذه بمرأى من جلالة الملك ومسمع منه، وبمحضر من وزارة الدولة، واستمرت هذه العادة المستحسنة إلى انقراض الدولة المذكورة.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول مناقشات العلماء في تلك الدروس حداً لا يستحسن، حيث لم يكن السائل يقتنع بالجواب ولا المجيب يتمكن من الإقناع لتقارب منازلهم في العلم، فصدر الأمر الملكي بحضور مفتي زاده الكبير في تلك الدروس كلها، ليكون الحكم في المباحثات بينهم، فيقول للمخطئ قد أخطأت، وللمصيب قد أصبت، فعادت مياه المناقشات إلى مجاريها، من غير تعطيل للدروس إذعاناً من الجميع لقوله الفصل.

ولم يزل مفتي زاده هذا ينشئ العلماء طبقة بعد طبقة إلى أن مات سنة ١٢١٢هـ عن مئة سنة بعد وفاة تلامذته كلهم، ولذلك كان كثير من تلاميذ تلاميذه حضروا عليه، وأخذوا عنه الإجازة ليعلو إسنادهم.

فالكلنبوي تخرج على مثل هذا العالم الكبير، فلا غرو إذا هو أبدع في مؤلفاته.

وكان نجاح الكلنبوي في الامتحان للالتحاق بزمرة العلماء المدرسين سنة ١١٧٧هـ، ولم يزل يدرس ويؤلف ويلازم شيخه ليحل ما يستشكله إلى أن ولي قضاء «يكيشهر فنار» في تساليا سنة ١٢٠٤هـ، ومات بها سنة ١٢٠٥هـ بعد أن تلقى خطاب عتاب من شيخ الإسلام، ومكتوب على شاهد قبره هناك ما ترجمته: الفاتحة لروح أفضل المتأخرين وعمدة المصنفين إسماعيل الكلنبوي قاضي يكيشهر سابقاً، ولا أدري هل يحافظ اليونان على قبره اليوم أم لا.

ومما يدلُّ على براعته في العلوم الرياضية أنه حضر مهندس فرنسي إلى العاصمة، وقابل وزير الخارجية رئيس الكتاب عما إذا كان في عاصمة العثمانيين من يجيد العلوم الرياضية ويفهم هذا مشيراً إلى جدول قدمه في اللوغاريتمه، فأحال وزير الخارجية ذلك المهندس إلى الكلنبوي، وبعثه إلى بيته، ولما رأى المهندس الشيخ وملابسه وحاله، وحالة بيته، اعتقد أنه لم يلق ما ينشده، ومع ذلك ترك الجدول عند الشيخ، وطلب منهم أن يجاوبه ليوم عينه، ولما ذهب إليه في الميعاد المحدد، وجد الشيخ ألف رسالة ممتعة في اللوغاريتمه في مقالتين بغاية من الإجادة والتوسع، فتحير المهندس غاية التحير لكون إيجاد جداول اللوغاريتمه في أوروبا قريب العهد إذ ذاك، وقال لوزير الخارجية: لو كان هذا العالم في بلادنا لكانت قيمته بقدر وزنه ذهباً، ثم طلب من الوزير أن يسمح له في أخذ صورة الأستاذ الكلنبوي، فدعوه إلى الوزارة، فلما رأوا ملابسه وجدوها غير صالحة، فنزعوها وألبسوه فروة من طراز ما كان يلبسه وزراء ذلك العهد، فرسم المهندس صورة الكلنبوي، من غير أن يمكنوه

من الامتناع، ثم نزع الفروة، ونظر إلى السورة قائلاً: الحمد لله رأيت نفسي لابس فروة، وكان ذلك سنة ١٢٠١هـ.

وفي عهد السلطان سليم الثالث استعرض الجيش في «كاغدخانه» في الأستانة تحت رعاية جلالة الملك، وأجريت هناك تمرينات حربية، ثم أطلقت مدافع إلى هدف معين، لكن القنابل المرمية طاشت عن المرمى، ولم تصب الهدف، فغضب جلالة الملك من الخطأ في حساب قوة المدفع وبعد المرمى مع الغلط في توجيه المدفع، ولم تكن كيفية إطلاق المدافع إذ ذاك وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من التمام والكمال، فذكر عند جلالته أحد الأمناء مبلغ براعة الكلنبوي في الحسابات الدقيقة والأمور الميكانيكية فأحضر وأمره الملك أن يعدل وضع المدافع، فقام الكلنبوي بحساب قوة المدفع وثقل القنبلة وبعد الهدف، وأتم تعديل وضع المدفع على وفق ذلك، ثم أمر بإطلاقه إلى الهدف، فأصابت الطلقات كلها على التعاقب، تحت تصفيق ألوف من المشاهدين، فلقي عمله هذا الاستحسان العظيم عند جلالة الملك وصدر الأمر الملكي الكريم بتخصيص اثني عشر رطلاً من الأرز تصرف كل يوم إلى الأستاذ وذريته مدى الدهر، ولم يزل أحفاده يتقاضون هذا المقدار من الأرز إلى أن غادرنا البلاد.

ومنظر لطيف جداً أن يقوم شيخ من مشايخ الدين بما عجز عنه كبار رجال الفن في ذلك العهد، وكانت الغابة هناك لا تخلو عن ليوث إلى أن تبدلت الأرض، فمدير الرصد هناك كان من المشايخ إلى اليوم، وضياء بك الرياضي البحري المشهور كان تلميذ العلامة الشيخ حسين القارلوي رئيس الفلكيين، وكان يلازمه إلى أن

غادرنا البلاد، وحياة هذا الشيخ الورع القارلوي ملأى بالغرائب أطال الله بقاءه إن كان حياً، ورحمه الله إن كان انتقل إلى الآخرة.

وللكلنبوي من المؤلفات سوى رسالتيه في اللوغاريتمه حاشيته الكبيرة على شرح العضدية للدواني في أصول الدين، وكان كتابه هذا في عداد كتب الدراسة، يعتنى بدرسه غاية الاعتناء، وفيه من التحقيقات ما لا تغني عنه كتب المتقدمين، وله حاشية على كتاب أبي الفتح في تهذيب المنطق، وحاشية عظيمة على كتاب أبي الفتح في الآداب، ولهما المنزلة العليا عند العلماء، باعتبار أنهما تعلما طرق التصرف في العلوم وتدربان على وجوه الانتباه والتيقظ للأجوبة المرضية عند النقاد عن الأسئلة الدقيقة في الفنون، وهذان الكتابان يمثلان خير تمثيل باستطراداتهما في العلوم ما كان عليه العلماء في تلك البلاد في الغوص في عبارات أهل العلم، واستقاء المعاني الدقيقة من مطاوي تلك العبارات على طبق العلوم التي يدرب عليها الطلاب، فالطالب الذي أتم دروس الفنون ثم تمرن على ما في الكتابين من طرق الفهم ووجوه الأخذ والرد في العلوم يكون على ثقة من النجاح الباهر في امتحان العالمية الكبرى، وهما مثالان متجسدان يفيدان طريق المناقشات في العلم في تلك البلاد، كما أن الشيخ الدسوقي عربي من كبار العلماء كان هنا مثالاً حياً للمناقشات الأزهرية.

ومن مؤلفات الكلنبوي أيضاً:

تعليقه على الفوائد الضيائية للجامي، وشرح الأثيرية في المنطق، والبرهان هو كتاب مهذب بديع في المنطق الصوري، ومفتاح باب الموجهات المعروف برسالة

الإمكان، وكان هذا في عداد كتب الدراسة كالبرهان هناك، وأين سوانح التوجهات المستمدة من مفتاح باب الموجهات من الأصل؟ وآداب المناظرة ورسائل الامتحان وتعيين القبلة وأضلاع المثلثات وحاشية كبرى على شرح الهداية الأثيرية في الحكمة، وتلك الكتب كلها مطبوعة.

وله أيضاً:

العمل بالربع المجيب، وكسورات الحساب في الكسورات وسائل الأعمال المهمة في الحساب ومسائل الجبر، والحاشية على حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على شرح السعد للعقائد النسفية، والأخيران بدار الكتب العامة بميدان بايزيد في الأستانة، ووحدة الوجود وهي محفوظة بخزانة الفاتح، كما أن حاشيته على أبي الفتح في الآداب موجودة بها بخطه رحمه الله، وأبو الفتح هذا من أصحاب عصام الدين الإسفراييني معروف عندهم بلقب «مير أبي الفتح»، وقد توفي سنة ٩٧٦هـ وكان حسيني النسب، فلقب بلقب الأمير، لأن عادة العجم تلقيب الشرفاء بقلب الأمير، ثم يخففونه ويقولون بدله مير.

وكنت رأيت عند الشيخ الكبير القارولوي وعند ضياء بك الرياضي أيضاً بعض رسائل مخطوطة للكلنبوي، ولا أستحضر أسمائها الآن، أغدق الله على جدثه سحائب الرضوان، وأعلى منزلته في غرفات الجنان.

وقد تخرج به علماء أجلاء، منهم قره خليل الأقحصاري، ومحمد أمين بن عثمان الزعفرانبولي، وعبد الوهاب بن عثمان الياسيني شيخ الإسلام فيما بعد، وهو

ابن أستاذه، ونسبة أسرته إلى السورة، حيث كان أحد أجداده وقف وقفاً لقراءة سورة ياسين في بعض الجوامع، فجرى هذا اللقب عليه وعلى أحفاده.

ومن تلاميذ الكلنبوي شيخ المشايخ على الفكري ابن محمد الصالح الأخسوخي، المتوفى في فلبة سنة ١٢٣٦ هـ، منفياً بها، وهو ممن تلقى منه ومن شيخه مفتي زاده الكبير وأجيز منهما، كما أجيز من محمد المنيب العينتابي[١]، ومن مصطفى الريزوي المعروف بدباغ زاده قاضي مصر، بعد أن تلقى منهما العلم أيضاً، والأخيران أخذا العلم عن العلامة إسماعيل بن محمد القونوي محشي أنوار التنزيل.

وكل هؤلاء من مشاهير العلماء في تلك البلاد، وأسانيدهم في العلوم مذكورة في أثبات المشايخ ذوي الإسناد، وبالإخسخوي تخرج إبراهيم بن محمد الإسبيري شيخ العلامة سليمان بن الحسن الكريدي، وبالكريدي تخرج الحافظ محمد غالب شيخ علامة الديار الشيخ أحمد شاكر بن خليل الإسطنبولي[٢].

---

(١) ترجم له المؤلِّف في: (التحرير الوجيز ص٢٢).

(٢) لهؤلاءِ الخمسة تراجم في: (التحرير الوجيز ص٢٣)، ومما وقع للعلامة الكوثري مع علامة الديار التركية الشيخ شاكر الإسطنبولي أن هذا قدمه في صلاة العصر مؤتماً به في جامع السلطان سليم، والعلامة الكوثري يومئذ دون التاسعة عشر.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمْدُ لله الذي خَصَّصَ نَوْعَ الإِنْسانِ مِنْ جِنْسِ الحيَوانِ باكتسابِ المجهولِ مِنَ المعْلومِ؛ تَصَوُّراً وتَصْديقاً، والصَّلاةُ على مُحَمَّدٍ [المبعوث][1] بقاطِعِ الحُجَّةِ وساطِعِ البُرْهانِ، وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ أَجْمَعينَ، وبَعْدُ:

فَلَمَّا الْتَمَسَ بَعْضُ أَصْحابي في أَثْناءِ المذاكَرَةِ للرِّسالَةِ الأَثيريَّةِ الميزانِيَّةِ أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ شَرْحاً يحُلُّ عُقَدَ أَلْفاظِهِ ومبانيهِ، ويُوْضِحُ الغوامِضَ مِنْ معانِيهِ، ولَمْ يَنْفَعْني التَّعلُّلُ بِقُصورِ باعي وقِلَّةِ متاعي، فَشَرَعْتُ إجابَةً لأَقْوالهِمْ بِصُحُفٍ هادِيَةٍ في الآخِرَةِ والأُولى، ﴿ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا سَعَىٰ ﴾[2] سائية[3] إلى النَّجاةِ عن الداهيةِ

---

(١) ساقطة من الأصل، مثبتة في المطبوعة التركية.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٣٥.

(٣) كذا في الأصل، جاء في لسان العرب (١٤/ ٣٦٧): "والسأو: الهمة. يقال: فلان بعيد السأو، أي: بعيد الهمة، وأنشد أيضاً بيت ذي الرّمة. قال: وفسره فقال: يعني همّه الذي تنازعه نفسه إليه، ويروى هذا البيت بالشّين المعجمة من الشأو، وهو الغاية، والسّأو بعدُ الهمِّ والنزاع، يقال: إنك لذو سأو بعيد، أي: لبعيد الهم. والسَّأو: النية والطويّة".

والطامَّةِ الكبرى، اللَّهُمَ اجْعَلْنا مِنَ الواصِلينَ إلى الحقِّ بالحقِّ، واغْفِرْ لنا ولوالدينا ولجميعِ الطَّالِبينَ.

قال الشَّيخُ[1] الإمامُ العلَّامَةُ قُدْوَةُ الحكَماءِ وَأُسْوَةُ العُلَماءِ أَثيرُ الدِّينِ الأَبْهَرِيُّ غَشِيَهُ الغُفْرانُ والرِّضْوانُ الكبرى[2] في مُفْتَتَحِ الرِّسالَةِ:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ) تَيَمُّناً باسْمه العظيمِ، وتبرُّكاً بِذِكْرِهِ الغَنيمِ، وامْتِثالاً لما قالَه حبيبُهُ الحليمُ، وهو: كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبْدأْ فيه باسْمِ الله فَهُوَ أبترُ، والباءُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ مؤخَّرٍ يُقَدَّرُ في كُلِّ مَقامٍ فِعْلٌ يُناسِبُهُ، فَيُقَدَّرُ في مَقامِ التَّصْنيفِ: باسْمِ اللهِ أُصَنِّفُ، وفي مَقامِ القِراءَةِ: باسْمِ اللهِ أَقْرَأُ، وهكذا.

وإنَّما يُقَدَّرُ مُؤَخَّراً لأنَّه أَهَمُّ وأَدَلُّ على الاخْتصاصِ، وأَدْخَلُ في التَّعْظيمِ، وأَوْفَقُ للوجودِ، لِأنَّ وُجودَ الله تعالى مُقَدَّمٌ على كُلِّ شَيْءٍ، واسْمُه مُقَدَّمٌ على التَّصنيفِ، كَيْفَ لا وفيهِ إِشْعارٌ بأنه لا يَتِمُّ الفعلُ ولا يُعْتَدُّ به شَرْعاً ما لمْ يُصَدَّرْ باسْمِه تعالى لما سَبَقَ من الحديثِ، وعلى هذا يكونُ الباءُ للاسْتِعانَةِ.

---

(١) جاء في حاشية الأصل: قال في القاموس: الشيخ والشيخوخة من استبان فيه السنّ من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السنّ للتبجيل، وقيل: الشيخ هو صاحب الوقار علماً أو عملاً، وكلا المعنيين محتمل. [منه].

(٢) الرّضوان مذكّر، فصفته مثله، قال الله تعالى: (ورضوان من الله أكبر)، والله تعالى أعلم.

ولَكَ أنْ تَجْعَلَـهُ [للمُلابَسَـةِ][١]، فيكـونُ الظَّـرْفُ حـالاً مِـنْ ضَـميرِ الفِعْـلِ المحذوفِ، والتَّقْديرُ: مُتَبَـرِّكاً باسْمِ الله أَشْرَعُ في تأليفِ هذا الكتابِ.

هذا ثُـمَّ بعدما تَـيَمَّنَ بالتَّسْمِيَـةِ أَتى بالتَّحْميدِ، فقالَ: (**نَحْمَدُ الله**) أداءً لِشُـكْرِ بعضِ ما أَنْعَمَ عليه الرَّبُّ الحميدُ، واقْتِداءً لأسلوبِ الكِتابِ المجيدِ، وعملاً بما وَقَـعَ عليـه الإجْمـاعُ من السَّلَـفِ، وامتثالاً لما جـاءَ من حَضْـرَةِ الرِّسالَـةِ مَعْـدِنِ الحَمْـدِ والشَّرَفِ، وهو: كلُّ أَمْرٍ ذي بالٍ لم يُبْدَأْ فيهِ بالحَمْدِ لله فَهُوَ أَقْطَعُ.

وما يُتَوَهَّمُ من التنافي بَـيْنَ الحديثينِ، فَمَدْفوعٌ؛ إمّا بِحَمْلِ البَدْءِ في أَحَـدِهِما أو كِلَيْهِما على الإضافيِّ أو العُرْفيِّ، وإمّا بِحَمْلِهِ على مَعْنى التَّقْديمِ، يقالُ: بَدَأَ الشَّـيْءَ إذا قَدَّمَهُ، صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ المحَقِّقينَ ناقِلاً عَنِ العَرَبِ.

والحَـمْدُ هو: الثَّناءُ باللِّسانِ على الجميلِ الاخْتِيارِيِّ نِعْمَةً أو غَيْرَها.

والشُّكْرُ: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظيمِ الـمُنْعِمِ بِسَبَبِ إنْعامِـهِ، ويُقالُ له حَمْـداً عُرْفـاً،

---

(١) في الأصل: للمقابلة، ويظهر من الحاشية الآتية أنه سهو، والصواب الملابسة، كما في المطبوعة التركية. =

= جاء في حاشية الأصل: قوله: فيكون الظرف حالاً اهـ، كذا يفهم من تفسير البيضاوي، وصرّح به بعض المحققين، لكن قال بعض الأفاضل: إنّ المفهوم من الكشّاف وغيره أن يكون متعلق الباء على كلا المعنيين واحداً، وهو أبتدئ أو ما يقوم مقامه، وأمّا تقديرهم الملابسة متبركاً باسم الله تعالى أبتدئ؛ فلا إشعار فيه بأنّ الابتداء على وجه التبرك، لأنّ الباء متعلق بالتبرك، كما صرّح به الشّريف العلامة في حاشية الكشّاف، انتهى. [منه].

فَبَيْنَهُما عُمومٌ وخُصوصٌ مِنْ وَجْهٍ.

وفي التَّعْريفِ تَصْريحٌ بكوْنِ المحمودِ عليهِ اخْتيارِيّاً، وما شاعَ من الحَمْدِ على الصِّفاتِ غَيْرِ الاخْتيارِيَّةِ، ففي الحَمْدِ لَهُ إيماءٌ إلى أنَّهُ تعالى فاعِلٌ مُختارٌ، فيتضمَّنُ الرَّدَ على مَنْ يقولُ بالإيجابِ كالفَلاسِفَةِ.

وما قِيْلَ مِنْ أنَّ المحمودَ عليه لا يَجِبُ أنْ يَكُونَ اخْتِيارِيّاً، وإنْ وَجَبَ كَوْنُ المحمودِ مُخْتاراً؛ فَلَيْسَ على ما ينبغي، ولَعَلَّ مراده أنْ يقول: لا يَجِبُ أنْ يكونَ اخْتيارِيّاً بِنَفْسِهِ.

هذا وَعَدَلَ المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ عن الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ إلى الفِعْليَّةِ تَنْبيهاً على عَجْزِهِ عن استدامَةِ الحَمْدِ المفهومةِ من الاسْمِيَّةِ.

واخْتارَ الفِعْلَ المضارِعَ لِيَدَلَّ على الاسْتِمْرارِ والتَّجَدُّدِ، واخْتارَ هذه الصِّيغَةَ حِكايَةً عن نَفْسِهِ مَعَ أَنَّها تَدُلُّ على حَمْدِهِ بِخُصوصِهِ؛ تَنْبيهاً على أَنَّهُ وَحْدَهُ عاجِزٌ وقاصِرٌ عن حَمْدِهِ تعالى كما هو حَقُّهُ، كما قال النَّبِيُّ عليه السَّلامُ: سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ لا أُحْصِي ثَناءً عليكَ، أَنْتَ كما أَثْنَيْتَ على نَفْسِكَ، فَأَدْرَجَ حَمْدَهُ في تَضاعِيفِ مَحامِدِ سائِرِ المؤْمِنينَ لَعَلَّهُ يَصيرُ مَقْبولاً بِبَرَكَتِها، وعلى هَذا المنْهاجِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، ولهذِهِ الحِكْمَةِ العَظيْمَةِ والفائِدَةِ الجليلَةِ شُرِعَتِ الجَماعَةُ في الصَّلاةِ.

واللهُ اسْمٌ لِذاتِ واجِبِ الوجودِ المسْتَجْمِعِ لجَميعِ صِفاتِ الكَمالِ، ونُعوتِ

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

صِفاتِ الجَلالِ والجَمالِ، المُتَقَدِّسِ عن جَميعِ صِفاتِ النَّقْصِ وَسِماتِ العَجْزِ، واخْتُلِفَ في أَنَّهُ مُشْتَقٌّ وَوَصْفٌ في أَصْلِهِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيه الاسْمِيَّةُ، أَوْ هو اسْمٌ عَلْمِيٌّ لا اشْتِقاقَ لَهُ أَصْلاً، والذَّاهِبونَ إلى الأَوَّلِ على أَقْوالٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ في مَأْخَذِهِ، والذَّاهِبونَ إلى الثَّاني أَيْضاً على اخْتِلافٍ في أَنَّهُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ أَمْ هُوَ اسْمٌ عَجَمِيٌّ.

والحاصِلُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ الجليلَةَ تَحَيَّرَ فِيها العُقَلاءُ كَما تَحَيَّروا في مُسَمَّاها، وإنَّما أَتى باسْمِ الذَّاتِ، ولمْ يَأْتِ باسْمٍ مِنْ أَسْماءِ الصِّفاتِ، حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: نَحْمَدُ الخالِقَ أَوِ الرَّازِقَ أو غيرهما؛ للاسْتِلْذاذِ والتَّبَرُّكِ به، ولِئَلا يُتَوَهَّمَ اخْتِصاصُ اسْتِحْقاقِهِ الحَمْدَ بوَصْفٍ دونَ وَصْفٍ.

وللتَّنْبيهِ على الاسْتحقاقِ الذَّاتِيِّ للحَمْدِ؛ فَسَّرَ بعضهم الاسْتِحْقاقَ الذَّاتِيَّ بالاسْتِحقاقِ بِجَميعِ الصِّفاتِ، والاسْتِحْقاقَ الوَصْفِيَّ بالاسْتِحْقاقِ ببعضها.

وبعضُهم فَسَّرَ الأَوَّلَ باستحقاقِه تعالى بِصِفاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، والثاني باسْتِحْقاقِه بِصِفاتِه الفِعْليَّةِ، وإنَّما فَسَّروهُما بهذينِ التَّفْسيرينِ لما سَبَقَ من وُجوبِ كَوْنِ المحمودِ عليه اخْتِيارِيّاً، إمَّا بنفسه، أَوْ بآثارِهِ المتَرَتِّبَةِ عَلَيْهِ، والذَّاتِيُّ من حَيْثُ هو لَيْسَ كذلك، أَفادَهُ بَعْضُ المحقِّقينَ.

وبَعْدَ التَّنْبيهِ على اسْتِحقاقِهِ الذَّاتِيِّ بلفظةِ الجلالَةِ، أَرادَ أَنْ يُنَبِّهَ على اسْتِحْقاقِهِ الوَصْفِيِّ بِبَعْضِ عظائِمِ صِفاتِهِ الفعليَّةِ، فقال:

(على تَوْفِيقِهِ) التَّوْفيقُ: جَعْلُ اللهِ تعالى فِعْلَ عبدِهِ مُوافِقاً لما يُحِبُّهُ ويرضاهُ.

وقيل: التَّوْفيقُ عِنْدَ الأَشْعَرِيِّ وَأَكثر الصحابة[١]: خَلْقُ القُدْرَةِ على الطَّاعَـةِ.

وقال إمامُ الحَرَمَيْنِ هو: خَلْقُ الطَّاعَـةِ.

قال المُحَقِّقُ الدَّوَّانِيُّ: قُلْتُ: الظَّاهِرُ ما قالَهُ الإِمامُ، فـإِنَّ القُـدرةَ عـلى الطَّاعَـةِ مُتحقِّقَةٌ في كُلِّ مُكلَّفٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أنْ يَكونَ المرادُ القُدْرَةَ المؤثِّـرَةَ القَريبَـةَ الْتي هِيَ مَعَ الفِعْلِ، كَما هو مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ من أَنَّ الاسْتطاعَةَ مَعَ الفِعْلِ، وهو على خِلافِ مـا عَرَّفَـهُ بَعْضُ المتأَخِّرينَ مِنْ أَنَّـه جَعْلُ السَّبَبِ مُوافِقاً للمُسَبَّبِ. انْتَهى.

أقول: فإذا كانَ مُرادُ الأَشْعَرِيِّ بالقُدْرَةِ في تَعريفِهِ مَا مَعَ الفِعْلِ، فهو وتعريـفُ الإمامِ والتَّعْريفُ الذي ذكرناهُ أَوَّلاً كُلُّها مُتَّحِدَةٌ بِحَسَبِ التَّحقُّقِ[٢]، بـل الاخْـتِلافُ في الأخيرين إنَّما هو في المفهومِ.

ثُمَّ تَعْريفُ بَعْضِ المتأَخِّرينَ أَيضاً يُساوي سائِرَ التَّعْريفاتِ بِحَسَبِ التَّحَقُّقِ، إِذِ المرادُ بالمسبَّبِ هو سَبَبُ الخيرِ والطَّاعَةِ، والمرادُ بالسَّبَبِ هو الطَّاعَةُ بدليلِ أَنَّ التَّوفيقَ مُطْلَـقٌ لا يُستعملُ إلّا في الخيرِ، وجَعْلُ سَبَبِ الطَّاعَةِ موافقـاً لهـا إِنَّـما هـو بِخَلْقِهـا، فَتَأَمَّلْ.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: أصحابه، أي أصحاب الإمام الأشعري رحمه الله تعالى.

(٢) جاء في حاشية الأصل: قوله: متّحدة بحسب التحقّق، فيه مسامحة، والمراد تلازمها في الخارج بمعنى أنّ تحقّق كل منهما يستلزم تحقّق الآخر، وكذا في قوله: يساوي سائر التعريفات، مساهلة، فالمراد الاستلزام الخارجيّ لا الاتحاد الذاتيّ، فاعرفه. [منه].

ثُمَّ إنَّ كلاًّ منهما يجوزُ أنْ يرادَ ههنا:

فالمعْنى على الأوَّلِ: نَحْمَدُ اللهَ على جَعْلِهِ فِعْلَنا مُوافِقاً لما يُحِبُّهُ ويَرْضاهُ، حيثُ هدانا للإيمانِ والإسلامِ، وجَعَلَنا من أُمَّةِ محمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

وعلى الثَّاني: على خَلْقِهِ قُدْرَتَنا على الطَّاعَةِ.

وعلى الثَّالثِ: على خَلْقِهِ طاعتَنا.

وعلى الرَّابعِ: على جَعْلِهِ سَبَبَ طاعتِنا من العَقْلِ والنَّظَرِ الصَّحيحِ مُوافقاً لها.

ومَآلُ كُلِّها واحدٌ، كما لا يخفى.

(ونَسْألُهُ هِدايةَ طَريقِهِ)، السَّؤالُ: الطَّلَبُ على وَجْهِ التَّضَرُّعِ والابْتِهالِ، الهدايةُ: الدَّلالةُ، وقيلَ: الدَّلالَةُ الموْصِلَةُ إلى البُغْيَةِ، ذَكَرَهُ البيضاويُّ، وقيلَ: الدَّلالةُ على ما يُوْصِلُ إلى المطلوب، وقيل: الهدايةُ خَلْقُ الاهْتِداءِ، واسْتِعْمالُها في الدَّلالةِ مجازٌ، وفي مُخْتارِ الصِّحاحِ: هَدَيْتُهُ الطَّريقَ هِدايةً، أي: عَرَّفْتُهُ.

والمرادُ مِنْها [هنا][1] الدَّلالةُ، والتَّعْريفُ لإضافَتِها إلى الطَّريقِ، وطَريقُ اللهِ تعالى هو الإيمانُ، وما يَتَفَرَّعُ عَليه من الأَعْمالِ الصَّالِحَةِ، وسؤالُ الهدايةِ إليه تعالى ههنا إمَّا طَلَبُ الدَّوامِ والثَّباتِ عليه، وإمَّا طَلَبُ التَّرقي والتَّدَرُّجِ إلى أنْ بلغ[2] إلى

---

(١) في الأصل: هذه، اسم إشارة ناظر إلى المعنى اللغويّ للهداية، وهو التعريف، وأثبتنا ما في المطبوعة التركية لوضوحه في الدلالة على المراد، والمآل واحد على الحالين.

(٢) كذا في الأصل، أي: إلى البلوغ إلى قصوى مراتب الكمالات... الخ.

قصوى مَراتِبِ الكَمالاتِ التي هِيَ مرتبةُ المشاهدةِ والوصولِ.

والواو؛ إمَّا عاطِفةٌ، فتكونُ جُمْلةُ المسألَةِ معطوفةً على جُمْلَةِ الحمْدَلَةِ، وإمَّا حالِيَةٌ فتكونُ حالاً من الضَّميرِ المستَكِنِّ في: (نَحمدُ)، والتَّقْديرُ: نَحْمَدُ اللهَ على تَوْفيقِهِ، سائِلينَ منه الدَّوامَ والثَّباتَ على طريقِهِ، أو التَّرَقِّيَ والتَّدَرُّجَ في مراتِبِ الكمالاتِ.

ثُمَّ لـمَّا وَجَبَ الصَّلاةُ على النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ وأصحابِهِ رَضِيَ اللهُ عنهم؛ عقلاً[١] لتوسُّطِهِ بيننا[٢] وبينَ الله تعالى، وتَسَبُّبِهِ في طَرَفِنا بنعْمَةِ الإيمانِ الذي يقْتَضِي الفَلاحَ والنَّجاةَ من النِّيرانِ، والدُّخولَ والخلودَ في دارِ الجنانِ، ومُشاهَدَةَ جمالِ الرَّحْمنِ، ولمعاونتِهم[٣] لَهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ في ظُهورِ الإسْلامِ وشُيوعِهِ.

وشَرْعاً[٤] لِقولِه تعالى[٥]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ

---

(١) الوجوب العقلي هنا قد يفسّر بملاءمة الطبع، فإنّ النفس مجبولة على مقابلة الإحسان بالإحسان والشكر على صنيع المعروف بالامتنان، والله تعالى أعلم، وليس مراده الوجوب العقلي محلّ النزاع في الأصول، لأنه سيذكر الوجوب الشرعي فيما يأتي.

(٢) جاء في حاشية الأصل: قوله لتوسّطه بيننا، ناظر إلى وجوب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام. [منه].

(٣) جاء في حاشية الأصل: قوله: ولمعاونتهم، ناظر إلى وجوب الصلاة على الأصحاب. [منه].

(٤) الوجوب الشرعيّ أي خطاب الشارع الملزِمُ للمكلّف على وجه الحتم.

(٥) جاء في حاشية الأصل: قوله: لقوله تعالى، ناظر إلى وجوب الصلاة على النبي عليه السلام وقوله لما بين ناظر إلى الأصحاب. [منه].

تَسْلِيمًا ﴾[١]، ولما بَيَّنَ النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كَيْفِيَّةَ الصَّلاةَ عليه حين سُئِلَ عنه بقَولِه: قولوا: اللَّهمَّ صلِّ على محمَّدٍ... الحديث[٢].

ولـمّا رُوِيَ عنه صلّى اللهُ عَليهِ وسَلَّمَ أنه قالَ: كُلُّ كلامٍ لم يُصَدَّرْ بالصَّلاةِ عَلَيَّ فهو أَبْتَرُ؛ أراد المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى إِرْدافَ التَّحْميدِ بالصَّلاةِ عليه وعلى آلِهِ سالِكاً نَهْجَ تَحْميدِهِ، فقال:

(ونُصَلِّي على محمَّدٍ وعِتْرَتِهِ) الصَّلاةُ: الدُّعاءُ، وإذا أُضيفَ إلى الله تعالى تكونُ

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٢) هذا حديث رواه أصحاب الكتب الستة، من طريق جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، منهم أبو سعيد الخدري، وأبو حميد الساعدي، وكعب بن عجرة، وبشير بن سعد، وتمام الحديث كما جاء في صحيح الإمام مسلم بإسناده رحمه الله عن الحكم، قال: سمعت ابن أبي ليلى، قال: لقيني كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدي لك هدية؟ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد» صحيح مسلم (١/ ٣٠٥)، حديث رقم: ٤٠٦.

ويستحب ذكر السيادة عند ذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، جاء في تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٨٦): "والأفضل الإتيان بلفظ السيادة، كما قاله ابن ظهيرة، وصرح به جمع، وبه أفتى الشارح، لأنّ فيه الإتيان بما أمرنا به، وزيادة الإخبار بالواقع الذي هو أدب، فهو أفضل من تركه، وإن تردد في أفضليته الإسنوي، وأما حديث «لا تسيدوني في الصلاة» فباطل لا أصل له، كما قاله بعض متأخري الحفّاظ".

بمعنى الرَّحْمَةِ باعْتِبارِ غايَتِها التي هِيَ مِنَ الأَفعالِ، لا باعتبار مَبْدَئِها الذي هو من الانْفِعالاتِ، وعِتْرَةُ الرَّجُلِ نَسْلُهُ وَرَهْطُهُ الأدنون، كذا في الصِّحاحِ الجوْهَرِيِّ، والمرادُ هو الآلُ والأَصْحابُ، ولو قالَ: نُصَلِّي ونُسَلِّمُ على محمَّدٍ وأَصْحابِهِ مُمْتَثِلاً لظاهِرِ ما نَزَلَ ومُوافِقاً لما اشْتُهِرَ لكانَ أَوْلى وأَظْهَرَ.

(أَمَّا بَعْدُ) أَمَّا: كَلِمَةٌ فيها معنى الشَّرْطِ، أَصْلُها مَهْما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فَحُذِفَتْ مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ وأُقيمَتْ هي مَقامَهُ، فَلِتَضَمُّنِها معنى الابْتِداءِ لَزِمَ دُخولُها على الاسْمِ، ولِتَضَمُّنِها معنى الشَّرْطِ غَلَبَ دُخولُ الفاءِ في جوابِها قضاءً بِحَقِّ ما كان إِبْقاءً له على قَدْرِ الإِمكانِ.

وبَعْدُ: ظَرْفٌ من الظُّروفِ المكانِيَّةِ، لكِنِ اسْتُعيرَ ههنا للزَّمانِ، على ما اشْتُهِرَ في الأَلْسِنَةِ، وقالَ بَعْضُ الفُضَلاءِ: فيه بَحْثٌ، لأَنَّ أَصْحابَ اللُّغَةِ قالوا: هو مِنَ الظّروفِ الزَّمانِيَّةِ، ولو كان في الأَصْلِ من الجهاتِ السِّتِّ لبيَّنوهُ، سِيَّما صاحب الصِّحاحِ. انتهى، وهو مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ لكونِ المضافِ إليه مَنْوِيّاً، والتَّقْديرُ: أَمَّا بَعْدَ زَمَنِ الحمْدَلَةِ والصَّلاةِ على النَّبيِّ عليه السَّلامُ.

(فَهٰذِهِ): جوابُ أَمَّا، أَيْ: فَأَقولُ: هذِهِ، والمشارُ إليهِ بـ «هذه» العِباراتُ المسْتَحْضَرَةُ في الذِّهْنِ، سَواءٌ قُدِّمَتِ الدِّيباجَةُ على التَّأليفِ أو أُخِّرَتْ، وَسَواءٌ كانت الرِّسالَةُ عِبارَةً عن أيِّ احتمالٍ من الاحْتمالاتِ التي سنذكرها.

وذلك لأَنَّ الغَرَضَ وَصْفُ نَوْعِ تلك العبارات بكونِهِ رِسالَة، وتَسْمِيَتُها بها، سواءٌ وجد ذلك النَّوعُ في ضِمْنِ هذا الشَّخْصِ أو غيرِه من الأَشْخاصِ، ولا جَرَمَ

أنَّ ذلك النَّوعَ ليس له وجودٌ عينيٌّ في الخارجِ، فلا تكونُ الإشارةُ إلّا إلى الصُّوَرِ الذِّهنيَّةِ تنزيلاً لها مَنْزِلَةَ الأُمورِ الحسِّيَّةِ.

(رِسالَة) اعْلَمْ أنَّ الرِّسالَةَ والكِتابَ وما جُعِلَ جُزْءاً منهما من الفُصولِ والأَبوابِ؛ إِمَّا عِبارَةٌ عن: الأَلْفاظِ، أو المعاني، أو النُّقوشِ، أو الأَلْفاظِ والمعاني، أو الأَلْفاظِ والنُّقوشِ، أو المعاني والنُّقوش، أو الأَلفاظِ والمعاني والنُّقوشِ، فهذِهِ الاحْتِمالاتُ سَبْعَةٌ ذَكَرَها الشَّريفُ العلَّامَةُ في حاشِيَةِ المطوَّلِ، وزادَ بَعْضُهُمْ ما زادَ.

والمختارُ أَنَّها عن[1] الأَلْفاظِ المعيَّنةِ الدَّالَّةِ على المعاني المخْصوصَةِ، فَحينَئِذٍ يكونُ إِطْلاقُ الاسْمِ الموضوعِ بإزاءِ الكِتابِ، كالمفتاح، أو بإزاءِ أَجْزائِهِ، كالمقدِّمَةِ والفُنونِ والأَبْوابِ والفُصولِ؛ على المعاني أو النُّقوشِ مَثَلاً مجازاً.

(في عِلْمِ المنْطِقِ) ويُسمَّى عِلْمَ الميزانِ أَيْضاً.

أمَّا التَّسْمِيَةُ بالأوَّلِ؛ فلأنَّ النُّطْقَ باطنيّاً كانَ أو ظاهِرِيّاً يَقْوى ويَكْمُلُ بهذا الفَنِّ، فَسُمِّيَ باسْمِ المشْتَقِّ منه.

وأمَّا بالثَّاني؛ فلأَنَّ هذا الفَنَّ بالنِّسْبَةِ إلى العُلومِ كالميزانِ بالنِّسْبَةِ إلى الموزوناتِ الحِسِّيَّةِ[2].

(أَوْرَدْنا فيها) أَيْ: في الرِّسالَةِ؛ صِفَةٌ للرِّسالَةِ، أو اسْتِئْنافٌ بيانيٌّ، فَتَبَصَّرْ.

---

(١) قوله: عن، أيْ عبارةٌ عن.

(٢) جاء في حاشية الأصل: فسمّي باسم المشبه به (نسخة).

(ما يَجِبُ) وُجوبَاً عادِيَّاً أو ادِّعائِيَّاً **(اسْتِحْضارُهُ لِمَن يَبْتَدِئ في شيءٍ من العُلومِ)**، أيّ عِلْمٍ كانَ سِوى المنْطِقِ، فلا يَلْزَمُ كَوْنُهُ آلَةً لِنَفْسِهِ.

وهذه العِبارَةُ صَريحَةٌ في أَنَّ آلِيَّتَهُ ليستْ مَخْصوصَةً بعِلْمٍ دونَ عِلْمٍ، بلْ هو آلَةٌ لجميعِ العُلومِ آليِّها ومآلِيِّها، ففيها حَثٌّ وإِغْراءٌ على تَعلُّمِ هذا الفَنِّ، وإيماءٌ إلى أَنَّه ينبغي بلْ يَجِبُ للطَّالِبَ أنْ يُشَمِّرَ ساقَي الجِدِّ في تحصيله وحِفْظِه، لا سِيَّما ما في هَذِهِ الرِّسالَةِ.

(مُسْتَعيناً باللهِ)؛ حالٌ من الضَّميرِ المتَّصِلِ في: أوردنا، والظَّاهِرُ: مستعينين، إلّا أَنَّه تَساهَلَ في العِبارَةِ نَظَراً إلى الواقِعِ وإِغْماضاً عن ظاهِرِ اللَّفْظِ.

(إنَّه مُفيدُ[1] الخيرِ والجودِ)، ما في هذه الخُطْبَةِ من الصَّنْعَةِ البَديعَةِ التي هي مُراعاةُ النَّظيرَ لا يخفى على اللَّبيبَ الخبيرَ.

---

(١) كذا في الأصل، وفي المطبوعة التركية: مفيض.

تمهيـــــدٌ

اعْلَمْ أنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَسائِـلُ كثيرةٌ تَضْبطها جِهَةُ وَحْدَةٍ ذاتِيَّـةٌ أو عَرَضِيَّـةٌ.

الأولى: كَونُها باحِثَـةً عن الأَعْراضِ الذَّاتِيَّـةِ لشَيْءٍ واحِدٍ حقيقيٍّ أو اعْتِبارِيٍّ، باعْتِبارِها تُعَدُّ تلك المسائِلُ الكثيرةُ عِلْماً واحِداً.

والثَّانِيَـة تابِعةٌ للأُولى، مِثْـلَ كَوْنِها آلَـةً، واسْتِتْباعِها غايَـةً، فمَنْ أَرادَ تحصيلَ شيءٍ من العُلومِ ينبغي لَهُ أنْ يَعْرِفَهُ بكلتا الجِهَتَيْنِ أو إحداهُما[1] لِيَقِـفَ عـلى مِسـائِلِهِ إجْمالاً، فيأْمَنَ من فَواتِ شَيءٍ مما يَعْنيهِ بِصَـرْفِ الهِمَّـةِ إلى مـا لا يَعْنيـهِ، وأَنْ يَعْـرِفَ موضوعَه ليتميَّـزَ عنده تميُّزاً تامَّـاً ذاتِيَّـاً، فَيَحْصُلَ له زيـادةُ بصـيرَةٍ في شروعـه، وأنْ يعرفَ غايتَها لِيجزِمَ بأنْ ليس سَعْيُه عَبَثـاً، فيزدادَ جِدَّاً ونَشاطـاً.

فنقولُ في تعريفِ المَنْطِقِ باعتبارِ الجِهَةِ الأُولى: إنَّـهُ يُبْحَـثُ فيـه عـن أَحْـوالِ المعلوماتِ التَّصَوُّرِيَّـةِ والتَّصْديقيَّـةِ من حيثُ صِحَّةُ إيصالِها إلى مجهولٍ كذلك.

وبِاعْتبارِ الجِهَةِ الثَّانِيَـةِ: آلَـةٌ قانونِيَّـةٌ، أو عِلْمٌ بها، تَعْصِمُ مُراعاتُها الذِّهْنَ عـن

---

(١) في الأصل: أحديهما.

الخطَأَ في الفِكْرِ، أو مَلَكَةٌ تَعْصِمُ الذِّهْنَ... الخ[١].

وضُمِّنَ في التَّعريفِ الأَوَّلِ: الموضوعُ، وهو المعْلوماتُ التَّصَوُّرِ والتَّصْدِيقِيَّةُ المقيَّدَةُ بِصِحَّةِ الإِيصالِ.

وفي الثَّاني: الغايَةُ، وهي العِصْمَةُ عن الخطَأِ في الفِكْرِ.

ولِكونه باحثاً عن أَحْوالِ المعلوماتِ التَّصَوُّرِيَّةِ والتَّصْديقِيَّةِ؛ كانَ له قسـ تَصَوُّراتٌ وتَصْديقاتٌ، ولِكُلٍّ منهما مبادٍ ومقاصِدُ، فمبادي التَّصوُّراتِ: الكُلِّ الخمسُ، ومَقاصِدُها: القَوْلُ الشَّارِحُ، ومبادي التَّصْديقاتِ: القَضايا وأَحْكا ومقاصِدُها: القِياسُ، وله صورةٌ ومادَّةٌ، وهو بِحَسَبِ المادَّةِ خَمْسَةُ أَقْسامٍ تُسَ الصِّناعاتُ الخَمْسُ، وهي: البُرْهانُ والجَدَلُ والخَطابَةُ والشِّعْرُ والمغالَطَ فانْحَصَرَ أَبوابُ المنْطِقِ في تِسْعَةٍ.

ولما كان التَّصْديقُ مُتَوَقِّفاً على التَّصَوُّرِ شَرْطاً أو شَطْراً؛ قَدَّمَ مبا التَّصوُّراتِ على التَّصْديقاتِ.

ثُمَّ لما كانَتِ المقاصِدُ موقوفةً على المبادي؛ قَدَّمَ كلاًّ من المبادِيَيْنِ مقاصِدَيْهما.

وقدْ رَتَّبَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى الأَبْوابَ على وَفْقِ ما أَشَرْنا إليه، فصَ الرِّسالَةَ بِبابِ الكُلِّيَّاتِ، فقالَ:

---

(١) الخ، أي: عن الخطَأِ في الفِكْرِ.

[البابُ الأوّل: مبادئُ التّصوّرات] (١)

(إيساغوجي)، أيْ: البابُ الأَوَّلُ في مبادي التَّصَوُّراتِ، وهي إيساغوجي، أيْ: الكُلِّيَّاتُ الخمْسُ، وهو لَفْظٌ يونانيٌّ سُمِّيَتْ الكُلِّيَاتُ الخَمْسُ بِهِ تَسْمِيَةً لها باسْمِ المشبَّهِ بِهِ(٢)، حيثُ كانَ في الأَصْلِ اسْماً لوَرْدٍ له خَمْسُ وَرَقاتٍ، على ما هو المشهورُ(٣).

اعْلَمْ أَنَّ نَظَرَ المنطقيِّينَ إنَّما يتعلَّقُ إلى(٤) المعاني قَصْداً وبالذَّاتِ، وأَمَّا إلى الألْفاظِ فإنَّما يتعلَّقُ بها تَبَعاً وبالعَرَضِ، لكنْ لمّا جَرَتِ العادَةُ إلى توقُّفِ إفادَةِ المعاني

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، بل إضافة من المحقِّق.

(٢) جاء في حاشية الأصل: الشبيه (نسخة).

(٣) جاء في حاشية الأصل: هذا غلط صريح وبيان واهٍ ناشئٌ عن عدم الاطّلاع بلغة اليونان، فإنَّ لفظ (إيساغوجي) ليس بمركّب، بل هو مفرد أصله (إيساغوكي)، فأُبدِل الكاف بالجيم، كما هو قاعدة التعريب، وهو بمعنى المدخل والمبدأ، ضد المقصد، فأطلقه الحكماء على كلٍّ من الكليات الخمس لكونها مبادئ المنطق، أو على الكلِّ باعتبار المجموع، كما أطلقوا لفظ (أرميناس) على مبادئ التصديقات، وأخذ منه فلاسفة الإسلام، فأدرجوا في كتبهم كلفظ جغرافيا وموسيقى واسطرلاب وآريثماطيقي، كما نقل من إخوان الصفا. [أحمد الطاهر].

(٤) تعدية يتعلق بحرف الجر إلى، لعله على التّضمين، والله تعالى أعلم.

العِشْقِ.

وهذه بأَسْرِها غَيْرُ مُرادَةٍ ههنا، بل المرادُ هو الدَّلالَـةُ اللَّفْظِيَّـةُ الوَضْعِيَّـةُ، لا العَقْلِيَّـةُ، ولا الطَّبيعِيَّـةُ، لِعَـدَمِ انْضِباطِهِما، واخْـتِلافِهِما بِسَبَبِ اخْـتِلافِ العُقـولِ والطَّبائِعِ، بخِلافِ الوَضْعِيَّـةِ، فإنَّ العُقولَ كُلَّها مُسْتَوِيَـةُ الأقـدام فيهـا بَعْـدَ العِلْـمِ بالوَضْعِ، ولهذا قالَ: اللَّفْظُ الدَّالُ بالوَضْعِ.

(يَدُلُّ على تَمامِ ما وُضِعَ لَـه) وَضْـعاً شَخْصِيّـاً كـانَ أو نَوْعِيّـاً، فَيَـدْخُلُ فيـه الدَّلالَةُ على المعْنى المجازِيِّ، كما هو المذْهَبُ المنْصـورُ، ولَفْـظُ الـتَّمامِ لمجَـرَّدِ التَّأْكيـدِ ولِتَحْسينِ المقابَلَةِ، وإلّا فلا حاجةَ إليهِ.

(بالمطابَقَةِ) أَيْ دَلالـةً مُلْتَبِسَـةً أو مُسَـمّاةً بالمطابَـقَةِ، وإنَّـما سُـمِّيَتْ: مُطابَقَـةً، لتوافُقِ اللَّفْظِ والمعْنى حِينَئِذٍ، من قَوْلِهِم: طابَقَ النَّعْل بالنَّعْل إذا توافَقَتا[١].

(وَ) يَدُلُّ (على جُزئِه)، أيْ جزءِ ما وُضِعَ له حـالَ كونِـه تابعـاً لما وُضِـعَ لـه مُتَحَقِّقاً في ضِمْنِـه دلالةً مُلْتَبِسَةً (بالتَّضَمُّنِ)، سُمِّيَتْ بِهِ لوجودِها في ضِمْنِ المطابَقَةِ بسَبَبِ وجودْ الجُزْءِ في ضِمْنِ ما وُضِعَ له (إنْ كانَ له جزءٌ)؛ احـترازٌ عـمّا لمْ يَكُـنْ لـه جزءٌ كالواجبِ تعالى والنُّقْطَةِ، فلا يَتَحَقَّقُ التَّضَمُّنُ فيه حينئِذٍ.

فالمطابَقَةُ لا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ، والتَّضَمُّنُ يسْتَلْزِمُها، وأَمّـا اسْـتِلْزامُها الالْتِـزامَ فقد اخْتُلِفَ فيه، والحقُّ أنّها لا تَسْتَلْزِمُه، وأمّا الالْتِزامُ فَيَسْـتلْزِمُ المطابَقَـةَ قَطْعـاً، ولا

---

(١) جاء في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ١٢٦): "وحذوت النعل بالنعل قدرتها بها".

يَسْتلزِمُ التَّضَمُّنَ، وأمَّا اسْتلزامُ التَّضمُّنِ إيَّاهُ فَمَظِنَّةُ خِلافٍ، والحقُّ عدمُ الاستلزامِ أيضاً.

(وَ) يَدُلُّ (على ما يلازِمُه)، أيْ ما وُضِعَ له (في الذِّهْنِ)، مُتَعَلِّقٌ بـ: يُلازِمُ دَلالةً مُسَمَّاةً (بالالْتِزامِ)، سُمِّيَتْ به لكونِها دَلالةً على اللَّازِمِ.

والملازَمَةُ في اللُّغَةِ: امْتِناعُ انْفِكاكِ الشَّيْءِ عن الشَّيْءِ.

وفي الاصْطلاحِ: كَوْنُ الشَّيْءِ مُقْتَضِياً للآخَرِ، فالشَّيْءُ الأَوَّلُ يُسَمَّى: مَلْزُوماً، والثَّاني: لازِماً، والنِّسْبَةُ بينَهما: مُلازَمَةً، ولُزوماً، وتلازماً، ويُقَيَّدُ تارَةً بِقَوْلِنا: في الخارِجِ، فتُسَمَّى مُلازَمَةً خارِجِيَّةً، كالفَرْدِيَّةِ للثَّلاثَةِ، وأُخْرى بِقَوْلِنا: في الذِّهْنِ، فَتُسمَّى ذِهْنِيَّةً، والمعْتَبَرُ في الدَّلالَةِ الالْتِزامِيَّةِ هو هذه، ولِذا قَيَّدَ المصَنِّفُ بقولِهِ: في الذِّهْنِ، كَيْفَ ولو اعْتَبَرَ الملازَمَةَ الخارِجِيَّةَ لَزِمَ عَدَمُ تحقُّقِ الدَّلالَةِ الالْتِزامِيَّةِ بدونِها، واللّازِمُ باطِلٌ لِتَحَقُّقِها في الأَعْدامِ المضافَةِ إلى مَلَكاتِها، مَعَ أَنَّ بينهما تَضاداً في الخارِجِ، فَضْلاً عن التَّلازُمِ، فإنَّ الجَهْلَ مَثَلاً يَدُلُّ على العِلْمِ الْتِزاماً، إِذْ هو عِبارَةٌ عن عَدَمِ العِلْمِ عمّا شَأْنُهُ أنْ يُعْلَمَ، مَعَ أَنَّ بينهما مُعانَدَةً في الخارِجِ.

فإنْ قُلْتَ: الجَهْلُ إنْ كانَ عِبارَةً عن عَدَمِ العِلْمِ، فالعِلْمُ جُزْءُ مفهومِهِ، فيكونُ تَضَمُّناً لا الْتِزاماً.

قلتُ: الجهلُ موضوعٌ للعَدَمِ المضافِ إلى العِلْمِ، من حيثُ هو مُضافٌ، والعِلْمُ خارِجٌ عن الموضوعِ له، وإنْ كانَتِ الإضافَةُ داخِلَةً فيه، وكذا الكلامُ في سائِرِ الأعْدامِ.

قالَ السَّيِّدُ العلّامَةُ: إذا أُخِذَ المضافَ من حيث ذاتُه، فالمضافُ إليهِ والإضافةُ كِلاهُما خارِجانِ، وإذا أُخِذَ من حيثُ هو مضافٌ، فالإضافَةُ داخِلَةٌ، والمضافُ إليهِ خارِجٌ.

هذا؛ ثُمَّ أَرادَ المصنِّفُ تَوْضيحَ الدَّلالاتِ الثَّلاثِ بالتَّمْثيلِ، فقال: **(كالإنْسانِ، فإنَّهُ يَدُلُّ على الحيوانِ النَّاطِقِ بالمطابَقَةِ)**، لكوْنِهِ تَمامَ ما وُضِعَ له وتوافق الدّالّ والمدلول.

(وعلى أَحدِهما) أيْ على الحيوانِ وَحْدَهُ، أَوْ على النَّاطِقِ وَحْدَهُ، فالأَوْلى على كُلِّ واحدٍ منهما، فافْهَمْ، **(بالتَّضمُّنِ)** لكونِهِ جُزْءَ ما وُضِعَ له، وتحقُّقِه في ضِمْنِ المجموعِ.

(وعلى قابِلِ العِلْمِ وَصَنْعَةِ الكِتابَةِ بالالْتزامِ) لخروجِهما عن المَوْضوعِ لَهُ، ولُزومِهما في الذِّهْنِ.

فإنْ قُلْتَ: كثيراً ما نتصوَّرُ الإنسانَ ولم يخطر ببالنا أنَّه قابِلٌ للعِلْمِ وَصَنْعَةِ الكِتابَةِ، فكَيْفَ يكونُ لازِماً للإنسانِ؟

قُلْنَا: الفَرْضُ كافٍ للتَّمْثيلِ، فاللُّزومُ ههنا مبنيٌّ على الفَرْضِ، ولذا تراهُمْ يقولونَ: المناقَشَةُ في المثالِ ليستْ من دَأْبِ المحصِّلينَ.

وههنا سُؤالٌ مَشْهورٌ، وهو: أنَّ كُلاًّ من تَعْريفاتِ الدَّلالاتِ الثَّلاثِ يَنْتَقِضُ بالأُخْرَيَيْنِ فيما إذا وُضِعَ اللَّفْظُ بالاشْتِراكِ للكُلِّ، وجُزْئِهِ، ولازِمِهِ، كما صَوَّروهُ في لَفْظِ الشَّمْسِ.

ويُدْفَعُ بأنَّ الحيثيَّـةَ مُعْتَبَرَةٌ في التَّعْريفاتِ الاصْطِلاحِيَّـةِ ذُكَرَتْ أو لم تُذْكَرْ، فلا انْتقاضَ.

ولمّا فَرَغَ عن بيـان أَقْسـامِ دَلالَـةِ اللَّفـظِ، شَرَعَ في بيـانِ أَقْسـامِهِ، فقـال: (**ثُـمَّ اللَّفْظُ**)، ثُـمَّ للتَّراخِي في الرُّتْبَـةِ، واللَّفْظُ جارٍ على حَديثِ إِعادَةِ الشَّيْءِ معرفـة، أَيْ: اللَّفْظُ الدَّالُ بالوَضْعِ.

(**إمّا مُفْرَدٌ**) قَدْ يُطْلَقُ المفرَدُ ويُرادُ بِهِ: ما يُقابِلُ المثنَّى والمجموعَ، وهو الواحِدُ.

وَقَدْ يُطْلَقُ ويُرادُ بِـهِ: ما ليسَ بِمُرَكَّبٍ، وهو المرادُ ههنا بِقَرينَـةِ المقابَلَةِ، (**وهـو الذي لا يُرادُ بالجُزْءِ مِنْهُ دَلالَةٌ على جُزْءِ مَعْناهُ**) بأنْ:

لا يكونَ لَهُ جُزْءٌ أَصْلاً، سَواءً كانَ لمعناهُ جُزْءٌ نَحْو: ق، عَلَماً للشَّخْصِ، أَوْ لا، نَحْو: ق، عَلَماً لما صَدَقَ عليه النُّقْطَةُ.

أَوْ بأنْ: يكونَ له جُزْءٌ لا يكونُ له معنىً، سواءً كانَ لمعناهُ جُـزْءٌ (**كالإنْسـانِ**)، أو لا، كَالنُّقْطَـةِ، أَوْ بأنْ يكونَ له جُزْءٌ ومعنىً، لكنْ لا يَدُلُّ على جُزْءِ المعنـى، نحـو: عبدالله، عَلَماً، أَوْ يَدُلُّ على جُـزْءِ المعنـى، لكـنْ لا يَـكونُ دَلالَتُـهُ مُـرادَةً، كـالحيوانِ النَّاطِقِ، عَلَماً لِشَخْصِ الإنْسانِ، كَذَا قالوا.

وأَظُنُّ أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَ: عبد الله، عَلَماً، وبَيْنَ: الحيـوانِ النَّـاطِقِ، عَلَـماً لِشَـخْصِ الإنْسانِ، تَحَكُّمٌ، أَلَا يُرى أَنَّ عُلَماءَ النَّحْوِ مِنْهُمُ المحقِّقُ الجامِيُّ عَرَّفوهُ بِأَنَّـهُ ما لا يَـدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ مَعْناهُ، وَتَرَكوا قَيْدَ عَدَمِ الإِرادَةِ.

(وإمَّا مُؤَلَّفٌ) يُرادِفُهُ المرَكَّبُ على ما هُوَ الحقُّ، والقَوْلُ، كما قالَهُ غَيْرُ قائِلٍ.

(وهُو الذي لا يَكونُ كَذلِكَ) أَيْ: الذي يُرادُ بالجُزْءِ مِنْهُ دَلالَةٌ على جُزْءِ مَعْناهُ، لالفهم، (كرامي الحجارَةِ)، فإنَّ الرَّمْيَ يَدُلُّ على ذاتٍ لها الرَّمْيُ، والحجارَةُ تَـدُلُّ عـلى أفرادٍ مِنْ نَوْعِ الحَجَرِ، فيكونُ مُرَكَّباً.

وَقَدَّمَ المفْرَدَ على المؤلَّفِ لِكَوْنِ المفْرَدِ جُزْءَ المؤَلَّفِ لَفْظاً ومَعْنىً.

والجُـزْءُ مُقَدَّمٌ على الكُلِّ طَـبْعاً[1]، مَعَ أَنَّ المقْصودَ هـو التَّقْسـيمُ، والتَّعْريـفُ تبعيٌّ، والتَّقْسيمُ يُعْتَبَرُ فيه جانِبُ الأَفْرادِ دُوْنَ المفْهومِ.

وَقَدْ نَظَرَ صاحِبُ الشَّمْسِيَّـةِ إلى المفْهومِ، فَقَدَّمَ المؤَلَّفَ بِناءً على كَوْنِ مَفْهومِــهِ وُجودَيّاً.

وَلَكَ أَنْ تقولَ: قَدَّمَ الـمُفْرَدَ لِكَوْنِ المؤَلَّفِ غَيْرَ مَبْحوثٍ عَنْـهُ في هـذا البـابِ، فذكْرُ المؤَلَّفِ ههنا إِنَّما هو اسْتيفاءٌ للأَقْسامِ.

ثُمَّ إنَّ لِكُلٍّ مِنْهُما أَقْساماً لا بَأْسَ أَنْ نُشيرَ إِلَيْها إِجْمالاً، فَنَقولُ:

أَمَّا المفْرَدُ؛ فَإِنْ دَلَّ على مَعْنىً في نَفْسِهِ بلا اقْترانٍ بأَحَدِ الأَزْمِنَـةِ؛ فَاسْـمٌ، وَمَـعَ الاقْترانِ؛ فَكَلِمَةٌ، وإِنْ لَمْ يَدُلَّ بِنَفْسِهِ بَلِ احْتاجَ في دَلالَتِهِ إلى ضَميمَةٍ؛ فَأَداةٌ.

---

(١) المتقدم بالطبع: هو الشيء الذي لا يمكن أن يوجد شيء آخر إلا وهو موجود، وقد يمكن أن يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودًا، مع كون المتقدم بالطبع غير مؤثر في وجود المتأخر، كتقدم الواحد على الاثنين (تعريفات الجرجاني).

ثُمَّ الاسْـمُ؛ إِنْ كـانَ مَعْنـاهُ واحِـداً مُتَشَخِّصَـاً، بِحَيْـثُ لا يَقْبَـلُ الشَّرِكَــةَ في التَّصوُّرِ؛ فَجُزْئِيٌّ حَقيقِيٌّ، وإِنْ كانَ واحِداً غَيْرَ مُتَشَخِّصٍ، بِحَيْثُ يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ فيـه؛ فَـكُلِّـيٌّ، كما سَيُفَصِّلُها المصَنِّفُ.

والكُـلِّـيُّ إِنِ اسْتَوَتْ أَفْرادُهُ الذِّهْنِيَّـةُ أَوِ الخارِجِيَّـةُ في حُصولِـهِ فيها وصِـدْقِهِ عَلَيْها؛ فَمُتَـواطِئٌ، كالشَّـمْسِ والإِنْسـانِ، وإِلَّا؛ فَمُشَـكِّكٌ، كـالوجودِ بالنِّسْبَــةِ إلى الواجِبِ والمُمْكِنِ.

وَإِنْ كانَ مُتَعَدِّدَاً، فَإِنْ وُضِعَ بِإِزاءِ كُلٍّ من المعاني على السَّوِيَّـةِ؛ فَمُشْـتَرَكٌ، وَإِنْ وُضِعَ لِواحِدٍ مِنْها وَنُقِلَ إلى الباقي؛ فإِنْ تُرِكَ الأَوَّلُ؛ فَمَنْقـولٌ عُـرْفِيٌّ إِنْ كـانَ النَّاقِـلُ عُرْفَاً، واصْطِلاحِيٌّ إِنْ كانَ خاصَّاً، وَشَرْعِيٌّ إِنْ كانَ شَرْعَاً، وَإِنْ لَمْ يُـتْرَكِ الأَوَّلُ؛ فَإِنْ اسْتُعْمِلَ فيه؛ فَحَقِيقَةٌ، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ في المَنْقولِ إِلَيْهِ، فَمَجازٌ.

وأَمَّا المَرَكَّبُ؛ فَإِنْ أَفادَ المخاطَبَ فائِدَةً تامَّـةً بِحَيْثُ يَصْحُّ السُّكوتُ عَلَيْهِ فَتامٌّ، وإِلّا فَناقِصٌ.

ثُمَّ التَّامُّ إِنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ؛ فَقَضِيَّـةٌ، وإِلّا؛ فَإِنْشاءٌ.

والإِنْشاءُ إِنْ لَمْ يَدُلَّ عـلى طَلَـبٍ بِحَسَـبِ الوَضْـعِ؛ فَتَنْبِيـهٌ، كَالنِّـداءِ والتَّمنِّـي والعَرْضِ، وَإِنْ دَلَّ بِحَسَـبِ الوَضْـعِ؛ فاسْتِفْهامٌ، وَإِنْ دَلَّ عـلى طَلَـبِ غَـيْرِهِ؛ فَمَـعَ الخضوعِ؛ سُؤالٌ وَدُعاءٌ مُطْلَقاً، وَمَعَ التَّساوي؛ الْتِماسٌ مُطْلَقاً، وَمَعَ الاسْتِعْلاءِ؛ أَمْـرٌ إِنْ كانَ المطْلوبُ فِعْلاً، و؛ نَهْيٌ إِنْ كانَ كَفَّـاً عَنْهُ.

وَأَمَّا غَيْرُ التَّامِّ فَهُوَ أَيْضاً إِمَّا: تَقْييدِيٌّ، كـ: الحيوان النـاطق، أو: إِضـافِيٌّ، كــ:

كَلامِ زَيْدٍ، أو غيرهما، كـ: الرَّجُلِ.

والمفرَدُ؛ إمَّا كُلِّيٌّ، فالكُلِّيَّةُ والجزْئِيَّةُ وما سَيَأْتِي من الذَّاتِيَّةِ والعَرَضِيَّةِ أوصافٌ للمعاني أَوَّلاً وبالذَّاتِ، وللَّفظِ[1] ثانياً وبالعَرَضِ، فتقسيمُ اللَّفْظِ إليها مجازٌ، وإنَّما فَعَلَ المصنِّفُ ذلك تَسْهيلاً للمُبْتَدي.

(وَهُوَ) أي: المفْرَدُ الكُلِّيُّ **(الذي)** أي: اللَّفْظُ الذي **(لا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مفهومِهِ عن وقوعِ الشَّرِكَةِ فيه)**، أي ذلكَ في المفْهومِ مِنْ حيثُ هو مُتَصوَّرٌ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عن البُرْهانِ والوجودِ الخارِجِيَّيْنِ اللَّذيْنِ يَمْنَعانِ عَنِ الشَّرِكَةِ ويَدُلَّانِ على الوَحْدَةِ والجُزْئِيَّةِ، فَيَشْمَلُ الكُلِّيَّ المنْحَصِرَ في شَخْصٍ، كالواجِبِ تعالى والشَّمْسِ، فإنَّ تَصَوُّرَ مَفْهومِ الواجِبِ من حَيْثُ هو مُتَصَوَّرٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عن البُرْهانِ التَّوحيدِيِّ لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ في ذلكَ، وكَذا مَفهومُ الشَّمْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عن الوجودِ الخارِجِيِّ لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ أَيْضاً، ويَشْتَمِلُ أَيْضاً على الكُلِّياتِ الفَرْضِيَّةِ من نحوِ: اللَّاشَيْء وشَريك الباري، فإنَّ أمثال ذلك وإنْ لمْ يكنْ لها فَرْدٌ في الخارِجِ فَضْلاً عن وقوعِ الشَّرِكَةِ إلّا أَنَّ نَفْسَ تَصَوُّرِ مفهوماتِها لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ بين أَفْرادِها الفَرْضِيَّةِ[2]، وَإِنَّما يُتَكَلَّفُ في إِدْخالِ أَمْثالِ هَذِهِ الأَشْياءِ، بِناءً على أَنَّ قواعِدَهُم

---

(١) في الأصل: اللفظ.

(٢) تكرر في الأصل العبارة الآتية: (من نَحْوِ: اللَّاشَيْء وشريك الباري، فإنَّ أمثال ذلك وإنْ لمْ يَكُنْ لها فَرْدٌ في الخارِجِ فَضْلاً عن وُقوعِ الشَّرِكَةِ إلا أن نفس تصور مفهوماتها لا يمنع الشركة بين أفرادها الفرضية)، وهو سهو، والله تعالى أعلم.

عامَّـةٌ شامِلَـةٌ على الموجوداتِ والمعْدوماتِ.

وإنَّما قال: نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهومِهِ، ولمْ يَقُلْ: نَفْسُ تَصَوُّرِهِ، لِما عَرَفْتَ أَنَّ مَوْرِدَ القِسْمَةِ هو اللَّفْظُ لا المفْهومُ، وبِهذا يَنْدَفِعُ تَوَهُّمُ لُزومِ المفْهومِ للمَفْهومِ، (كالإنْسانِ)، فإنَّ مَفْهومَهُ الحيوانُ النَّاطِقُ، وَتَصَوُّرُ هذا المفْهومِ لا يَمْنَعُ عَنِ وُقوعِ الشَّرِكَةِ بَيْنَ كَثيرينَ، وهو ظاهِرٌ.

(وإمَّا جُزْئِيٌّ، وهو الذي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ عن ذلِكَ)، أَيْ عَنْ وقوعِ الشَّرِكَةِ فيه **(كَزَيْدٍ)**، فإِنَّ مَفْهومَهُ الحيوانُ النَّاطِقُ مَعَ التَّعَيُّنِ والتَّشَخُّصِ، وهو مِنْ حَيْثُ هو مُتَصَوَّرٌ مانِعٌ عن وُقوعِ الشَّرِكَةِ فيه، وهذا جُزْئِيٌّ حَقيقِيٌّ لا يُبْحَثُ عنه في هذا الفَنِّ، وإنَّما ذَكَروهُ في هذا المقامِ تَكْميلاً للأقْسامِ، وَتَصْويراً لمفهومِ الكُلِّيِّ على التَّمامِ، ولهذا ولِما عَلِمْتَ مِمّا مَرَّ قَدَّمَ الكُلِّيَّ عَلَيْهِ.

اعْلَمْ أَنَّ الجزْئِيَّ كما يُطْلَقُ على هذا المعنى، كذلِكَ يُطْلَقُ على كُلِّ أَخَصٍّ تَحْتَ الأَعَمِّ، ويُسَمَّى الجُزْئِيَّ الإضافِيَّ، وَهُوَ أَعَمُّ مُطْلَقاً من الحقيقِيِّ، لأنَّ كُلَّ جُزْئِيٍّ حَقيقِيٍّ فَهُوَ إِضافِيٌّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ.

أَمَّا بيانُ الأَوَّلِ، فَلِأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الماهِيَّةِ الكُلِّيَّةِ.

وأَمَّا الثَّاني، فَلِجَوازِ كَوْنِ الجُزْئِيِّ الإضافِيِّ كُلِّيّاً، كالإنْسانِ، فَإِنَّهُ جُزْئِيٌّ إِضافِيٌّ لِدُخولِهِ تَحْتَ الحيَوانِ.

ولـمَّا فَرَغَ من مَباحِثِ الأَلْفاظِ شَرَعَ في بَيانِ إِيْساغُوجي، فقال:

(والكُلّـيُّ إِمَّا ذاتِـيٌّ)، الذَّاتِيُّ يُطْلَقُ تارَةً على ما هو دَاخِـلٌ، وأُخْـرى عـلى مـا ليس بخارِجٍ، إِمَّا بالاشْتِراكِ أَوْ بالحَقيقَةِ والمجازِ، والثَّانِي هو المـرادُ هَهنـا[1]، (وَهُـوَ الذي يَدْخُلُ في حَقيقةِ جُزْئِيَّـاتِهِ)، أَيْ: لا يَخْـرُجُ عـن حَقيقـةِ جُزْئِيَّـاتِهِ (كـالحيوانِ بالنِّسبَةِ إلى الإِنْسانِ والفَرْسِ)، فإِنَّـهُ لَيْسَ بِخارِجٍ عَنْ حَقيقَتِهما، بَلْ داخِلٌ.

فَالكُلِّـيُّ؛ إِمَّا أَنْ يَكونَ نَفْسَ ماهِيَّـةِ ما تَحْتَـهُ مـن الأَفْـرادِ أَوْ داخِـلاً فيهـا، أَوْ خارِجاً عنها، والأَوَّلُ هُوَ النَّوْعُ، والثَّاني هو إِمَّا أَنْ يكونَ تَمامَ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وبَيْنَ نَـوْعٍ آخَرَ، وَهُوَ الجِنْسُ، أَوْ لا، وَهُوَ الفَصْلُ، والثَّالِثُ إِمَّا مَخْصوصٌ بِحَقيقَةٍ واحِدَةٍ، وهـو الخاصَّةُ، أَوْ لا، وهو العَرَضُ العامُّ.

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ ما هو المرادُ من الذَّاتِيِّ[2]؛ عَرَفْتَ أَنْ لا يَرِدُ أَنْ يقـالَ: إِنَّ النَّـوْعَ تمامُ الذّاتِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذاتِيَّـاً؟ فلا حاجَةَ إلى أَنْ يُجابَ عَنْه بِأَنَّ الـذَّاتَ كـما يُطْلَـقُ على نَفْسِ الحقِيقَةِ، كذلِكَ يُطْلَقُ على ما صَـدَقَتْ عَلَيْـهِ مـن الجُزْئِيَّـاتِ فَـيُرادُ الثَّـانِي

---

(١) طريقة الشرح تأويل الدخول بعدم الخروج؛ ليشمل ما يساوي الحقيقة، فإنها وإن لم تكن داخلة إلا أنها ليست بخارجة.

(٢) أي إنّ المراد بالذاتيّ: ما ليس خارجاً عن الحقيقة، وذلك يتناول المساوي للحقيقة، وليس المراد به ما كان داخلاً، لأن ذلك لا يتنناول المساوي للحقيقة، فلا يرد السؤال المذكور، إذ إنَّ النوع الذي هو عين حقيقة الذات ذاتيّ، لكونه ليس بخارجٍ عن حقيقة الذّات.

فَيَصِحُّ النِّسْبَةُ[١]، ولا إلى أَنْ يُقالَ: يجوزُ أَنْ يُرادَ أَعَمُّ مِنْها فَيُرادُ فيما عَدَا النَّوْعِ الماهِيَّةُ، وفي النَّوْعِ الأَفْرادُ[٢].

وَبِما عَرَفْتَ أَيْضاً مِنْ أَنَّ الدُّخولَ مُؤَوَّلٌ بِعدمِ الخروجِ، لا يَرِدُ سُؤالُ المنافاةِ بَيْنَ التَّعْريفِ والتَّقْسيمِ.

(وَ) الكُلِّيُّ (**إِمَّا عَرَضِيٌّ وَهُوَ الذي**) يَكونُ مُلْتَبِساً بِخلافِهِ، أَيْ خِلافِ الذَّاتِيِّ، وهو الذي يخرجُ عَنْ حَقيقةِ جُزْئيَّاتِهِ، (**كالضَّاحِكِ بالنِّسْبَةِ إلى الإنْسانِ**)، فإنَّهُ خارِجٌ عَنْ حَقيقَةِ الإِنْسانِ، وَقَدْ عَرَفْتَ آنِفاً أَنَّ الذَّاتِيَّ مُنْحَصِرٌ في الثَّلاثَةِ، مَعَ وَجْهِ الانْحِصارِ.

وَلَكَ في وَجْهِ الانْحِصارِ وَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنَّه؛ إِمَّا مَقولٌ في جوابِ: ما هُوَ؟ أَوْ جوابِ: أَيُّ شَيْءٍ هو في ذاتِهِ؟ الثاني: **الفَصْلُ**، والأَوَّلُ؛ إِمَّا بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فَقَطْ،

---

(١) هذا هو الجواب الأول الذي لا حاجة له على طريقة الشرح من تأويل الداخل بغير الخارج، وهو: أن الذات يطلق بإزاء شيئين: الحقيقة، أفراد الحقيقة، فإذا أردنا الأفراد كان النوع ذاتياً بالنسبة لها أي داخلاً في حقيقتها، مثاله: الحيوان الناطق ذاتي بالنسبة لزيد.

(٢) هذا هو الجواب الثاني الذي لا حاجة له على طريقة الشرح من تأويل الداخل بغير الخارج، وهو: أنّ الذات يطلق على ما هو أعم من الماهية، وهو يصدق بشيئين: الماهية، والأفراد. ولعل الفارق بين هذا الجواب والذي قبله أن الذات هنا تطلق على قدر مشترك بين الماهية وأفرادها، بخلاف الجواب الأول فإن الذات تطلق على معنييها من باب الاشتراك أو الحقيقة والمجاز. والله تعالى أعلم.

أو بحسب الشّركة والخصوصِيَّةِ مَعَاً، الثّاني: **النَّوْعُ**، والأَوَّلُ: **الجِنْسُ**.

وهذا إجمالُ ما فَصَّلَهُ المصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(والذَّاتِيُّ)** المعهودُ الذي هو ما لا يكونُ خارجاً عن حقيقة جُزْئِيَّاتِهِ **(إِمَّا مَقولٌ في جوابِ ما هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فَقَط)** وفي **بعض النُّسخ**: المحْضَةِ، بَدَلَ: فقط، ومؤدَّاهُمَا[1] واحِدٌ، وفي بَعْضِ النُّسَخِ لمْ يَقَعْ شَيْءٌ **منْهما، ولا ضيْر** فيه، إذِ الحَصْرُ مُسْتَفادٌ مِنْ قَسيمِهِ **(كالحَيَوانِ بِالنِّسْبَةِ إلى الإنْسانِ والفرس)**، **فإنّ** الحَيَوانَ إِمَّا أَنْ يَقَعَ جَواباً لِقَوْلِنا: ما الإنْسانُ؟ وما الفَرَسُ؟ مثلاً، لا **لـ: ما الإنْسانُ؟ فقط**، ولا لِـ: ما الفَرَسُ؟ وَحْدَهُ، فإنَّ السُّؤالَ عَنْ أَحَدِهِما إِنَّما هُو **مِنْ تمام ماهيّته**، ولَيْسَ الحيوانُ تَمامَ ماهِيَّةِ كُلٍّ مِنْهُما، بَلْ تَمامَ الماهِيَّةِ المشْتَرَكَةِ **بينهما**.

(وَهُوَ) أي: الذَّاتِيُّ المقولُ في جوابِ ما هو بَحَسَبِ الشَّرِكَةِ المحْضَةِ: **(الجِنْسُ، ويُرْسَمُ بأنَّهُ: كُلِّيٌّ مَقولٌ على كَثيرينَ مُخْتَلِفينَ بالحَقائِقِ في جوابِ: ما هُوَ؟)**.

قولُهُ: كُلِّيٌّ، جِنْسٌ شامِلٌ لِلْكُلِّيَّاتِ، وقَوْلُهُ: مَقُولٌ، لِيَتَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ: على **كثيرين، وقولُهُ**: على كَثيرينَ، لِيُوْصَفَ بِقَوْلِهِ: مُخْتَلِفينَ بالحَقائِقِ، وَهُوَ احْتِرازٌ عَنِ **النّوع** **خاصّتِهِ** والفَصْلِ القَريبِ، وقَوْلُهُ: في جَوابِ ما هو؟ احْتِرازٌ عَنْ الفَصْلِ **البعيد** وخاصَّةِ الجِنْسِ والعَرَضِ العامِّ، فَلِكُلٍّ مِنَ القُيودِ فائِدَةٌ، فَمَنْ قالَ: كُلِّيٌّ، **زائدٌ لا** طائِلَ تَحْتَهُ، إِذْ: مَقولٌ على كَثيرينَ، يُغْني عَنْه، فَقَدْ أَتى بِزائِدٍ لا طائِلَ تَحْتَهُ.

---

(١) **في** الأصل: ومؤديها.

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لا يَجِبُ أَنْ يكونَ جَميعُ قُيودِ التَّعْريفِ مُنْحَصِراً في الجامِعِ والمانِعِ، بَلْ قَدْ يكونُ بَعْضُها لِـمُجَرَّدِ تَحقيقِ المقامِ وكَشْفِ المرامِ، ومِنْ ذلكَ تراهُمْ يقولونَ: إنَّ التَّعريفاتِ وقُيودَها إِنَّما هِيَ لِكَشْفِ الماهيَّات، والاحْتِرازاتُ تابِعَةٌ.

هذا؛ قِيلَ: وَجْهُ[1] ما قالَ الـمُصَنِّفونَ في تَعْريفاتِ الكُلِّيَّات: «**وَيُرْسَمُ**[2] دونَ **وَيُحَدُّ**»، هو أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ لها ماهِيَّاتٌ وَراءَ تِلْكَ المفْهوماتِ مَلْزوماتٌ مُساوِيَةٌ لها، فتَكونُ رُسوماً لا حُدوداً.

واعْتُرِضَ عَلَيْهِ بأنَّه لا يَلْزَمُ ممّا ذُكِرَ إلا عَدَمُ العِلْمِ بِكَوْنِها حُدوداً، ولا يَلْزَمُ مِنْهُ العِلْمُ بكونِها رُسوماً، فالأَوْلى بَلِ الصَّوابُ أَنْ يُقالَ: وَيُعَرَّفُ.

وقِيْلَ: إِنَّما كانَتْ هذهِ المفْهوماتُ رُسوماً، لأَنَّ المقوليَّةَ عارِضَةٌ لِلْكُلِّيَّاتِ، والتَّعْريفُ بالعَرَضِيِّ رَسْمٌ، وذلِكَ لِأَنَّ الجِنْسَ مَثَلاً في نَفْسِهِ هو الكُلِّيُّ الذَّاتِيُّ لمخْتَلِفات[3] الحَقيقَةِ، سَواءً قِيلَ عليها أو لمْ يُقَلْ، وأَمَّا المقوليَّةُ وكَوْنُهُ صالِحاً، فَمِمَّا يَعْرِضُ لَهُ بَعْدَ تَقَوُّمِهِ، وَرُدَّ بِأَنَّ ذلكَ هو الجِنْسُ الطَّبيعِيُّ، ولا كَلامَ فيهِ، وإِنَّما الكَلامُ في الجِنْسِ المنْطِقِيِّ.

وَمَنْشَأُ الغَلَطِ هو الاشْتِباهُ بَيْنَ العارِضِ والمعْروضِ، وَعَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَ الكُلِّيِّ

---

(١) مبتدأ، خبره: هو أنه يجوز... الخ.

(٢) هذا ما قال المصنّفون.

(٣) في الأصل: المختلفات، وأثبتناه من المطبوعة التركية.

الطبيعيّ المعروض وبَيْنَ الكُلّيِّ المنْطِقِيِّ العارِضِ.

وقيل: والحَقُّ أَنَّها حُدودٌ، إذْ لا ماهِيَّةَ لِلْجِنْسِ مَثَلاً وراءَ هذا المعنى، ضرورة أنّا لا نعني بِكوْنِ الحيوانِ جِنْساً إلا كَوْنَهُ مَقولاً على الكَثيرَةِ المخْتَلِفَةِ الحقيقة، وكذا الكلامُ في البَواقِي.

أقول: كيْف لا يَكونُ هذا حَقّاً؟ إذِ المفْهوماتُ اللُّغَوِيَّةُ والاصْطِلاحِيَّةُ أَمْرُهَا في غاية السُّهولةِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ إذا وُضِعَ في اللُّغَةِ أَوْ في الاصْطِلاحِ لمعنىً، فما هو داخلٌ في مفهومِهِ فهو ذاتِيٌّ؛ جِنْسٌ إنْ كانَ مُشْتَرَكاً، وفَصْلٌ إنْ كانَ مُمَيِّزاً، وما هو خارجٌ عنْهُ فهُو عَرَضِيٌّ لـه، فَلا اشْتِباهَ بَيْنَ حُدودِها ورُسومِها المسَمَّاةِ بالحدودِ والرُّسوم الاسْمِيَّةِ، فَمَفْهوماتُ الكُلِّيَّاتِ كُلُّها ذاتِيَّاتٌ، لأَنَّها حَصَلَتْ أَوَّلاً، ثمَّ وضعت أسماؤها بِإزائِها، فتكونُ حُدوداً اسْمِيَّةً لها، ومَن ادَّعى لها ماهِيَّاتٍ وراءَ تلك المفهوماتِ ولا نَعْلَمُها، كالقَوْلِ بأَنَّهُ يجوز أَنْ يَكونَ في حَضْرَتِنا جِبالٌ شاهِقَةٌ لا نراها، كما لا يَخْفى.

وأمَّا الاشْتِباهُ والالْتِباسُ في الماهِيَّاتِ الحَقِيقِيَّةِ الوُجودِيَّةِ في الأَعْيانِ، فأمْرُها في غايَةِ الصُّعوبَةِ دُونَهُ خَرْطُ القَتادِ، إذْ التَّمييزُ بين ذاتِيَّاتِها وعَرَضِيَّاتِها في نهاية التَّعَسُّرِ، بَلْ هُو غَيرُ مَقدورٍ للبَشَرِ، وإنَّما هو شَأْنُ خالِقِ القُوى والقُدَرِ، وسيأتي ما يتعلّق بهذا في أواخِرِ البابِ الثَّاني إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وممَّا يَنْبَغِي أَنْ يُنَبَّهَ عليهِ أَنَّ الجِنْسَ: قَرِيبٌ؛ إنْ كانَ الجوابُ عَنِ الماهِيَّةِ وَعَنْ

بَعْضِ ما يُشارِكُها [فيه][(١)] عَيْنَ الجوابِ عَنْها وعَنْ جَميعِ ما يُشارِكُها فيـهِ، كـالحَيوانِ بالنِّسْبَـةِ إلى الإنْسانِ، و: بعيدٌ؛ إنْ كانَ الجوابُ عَنْها وعن بَعْضِ ما يُشارِكُها فيه غَيْرَ الجوابِ عَنْها وعن البَعْضِ الآخَرِ، ويَكونُ هنـاكَ جوابـانِ إنْ كـان بَعيـداً بِمَرْتَبَـةٍ، كالجِسْمِ النَّامي بالنِّسْبَـةِ إلى الإنْسانِ، وثلاثةُ أَجْوِبَـةٍ إنْ بِمَـرْتَبَتَيْنِ كالجِسْـمِ المطْلَـقِ بالنِّسْبَـةِ إليه، وأربعةٌ إنْ بِثلاثِ مَراتِبَ، كالجَوْهَرِ، وهكـذا، فَمَبْـدَأُ المراتِـبِ يُسَـمَّى الجِنْسَ السَّافِلَ، ومُنْتَهاها يُسَمَّى الجِنْسَ العالي، وجِنْسَ الأَجْناسِ، وما بينهما يُسَـمَّى الجِنْسَ المتوَسِّطَ، فَهذِه مَراتِبُ ثلاثٌ للجِنْسِ باعْتِبارِ التَّرْتيبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرَتَّبـاً بِأَنْ لا يَكُونَ فَوْقَهُ ولا تَحْتَـه جِنْسٌ، كالعَقْلِ، إنْ لَمْ نَفْرِضْ الجَوْهَرَ جِنْسَاً لَهُ، فَهُو المسـمَّى بِالجِنْسِ المفْرَدِ، فاحْفَظْهُ.

(**والـذَّاتِيُّ؛ إمَّـا مَقـولٌ بِحَسَـبِ الشَّرِكَـةِ والخصوصِيَّـةِ مَعَـاً**)، أو بِحَسَـبِ الخصوصِيَّةِ الـمَحْضَةِ، وَكَلِمَةُ: مَـعْ، إذا اسْـتُعْمِلَتْ مُفْـرَدَةً تُنَـوَّنُ، وتكـونُ مِـنَ الأَحْوالِ المؤكِّدَةِ، مِثْلُ: جَميعَاً، فَهِيَ بِمَعْناهُ حَقيقَـةً، كَما هُوَ عِنْدَ البَعْضِ، أَوْ مَجازَاً كـما هو مقتضى قَوْلِ بَعْضِهِم، فَلَيْسَ المرادُ بالمعِيَّـةِ هَهُنـا المعِيَّـةَ الزَّمانِيَّـةَ، بَـلْ مُطْلَـقَ الاجْتِماعِ، فلا يَرِدُ ما يُتَـوَهَّمُ[(٢)].

(**كالإنْسانِ بالنِّسْبَـةِ إلى زَيْدٍ وعَمْرٍو**)، وغَيْرِهِما، مَثَلاً إذا قِيلَ: ما زَيْـدٌ؟ يقـالُ

---

(١) ليست بالأصل، لكنها موجودة في الطبعة التركية.

(٢) جاء في حاشية الأصل: حتى يردَ ما قيل: إنّ مقولية ذلك النوع في جواب ما هو بحسب الشركة، ومقوليّته بحسب الخصوصية، ليستا في زمان واحد، فكيف يصح قوله معاً؟ [منه].

في جوابه: الإنْسانُ، وإذا قِيْلَ: ما زَيْدٌ وما عَمْرٌو أيضاً؟ وهكذا إلى غيرِ النِّهايَةِ، وهذا معنى كَوْنِه مقولاً بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ والخصوصِيَّة مَعَاً.

(وهو) أيْ: ما يقالُ في جوابِ ما هُو على المنوالِ المذْكورِ (النَّوْعُ) الحقيقِيُّ، كما هُوَ المتبادرُ عند الإطْلاقِ، وَهُوَ إنْ كانَ مُتَعَدِّدَ الأَشْخاصِ في الخارِجِ كالإنْسانِ، فهو مقولٌ بحسب الشَّرِكَةِ والخصوصِيَّةِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّدَ الأَشْخاصِ فيه، بَلْ كانَ منحصراً في شخصٍ واحِدٍ كالشَّمْسِ، فهو مَقُولٌ بِحَسَبِ الخصوصِيَّةِ المحْضَةِ، ولهذا قلنا: أو بحسبِ الخصوصِيَّة المحْضَةِ، ليَشْتَمِلَ عَلَيْهِما شُمولاً ظاهراً، فتأمَّلْ.

(ويُرْسمُ) أي النَّوْعُ الحقيقِيُّ، (بأنَّه: كُلِّيٌّ مَقولٌ على كَثيرينَ مُخْتلِفينَ بالعَدَدِ) اختلافاً خارجيّاً أَوْ ذِهْنِيّاً، فَيَشْمَلُ النَّوْعَ المنْحَصِرَ في الشَّخْصِ والنَّوْعَ المعْدومَ، كالعنقاء، (دونَ الحقيقَةِ في جوابِ: ما هُوَ؟).

قوْلُهُ: كُلِّيٌّ مَقولٌ على كَثيرينَ، سَبَقَ بيانُهُ.

وقوْلُهُ: مُختَلِفِينَ بالعَدَدِ دونَ الحقيقةِ، احْترازٌ عن الجِنْسِ وخاصَّتِهِ والعَرَضِ العامِّ والفُصولِ البَعيدَةِ.

وقوله: في جوابِ ما هُوَ، احْترازٌ عن الفَصْلِ القَريبِ وخاصَّةِ النَّوْعِ.

وتخصيصُ قولِهِ: مختلفين بالعدد دون الحقيقة، بالاحْترازِ عن الجِنْسِ فقط، وكذا تخصيصُ الاخْتِلافِ في الحقيقةِ فيما سبقَ بإخْراجِ النَّوْعِ فَقَط، وإسْنادُ البَواقِي إلى القَيْدِ الأَخيرِ في المَوْضِعَيْنِ تَحَكُّمٌ، كيف وفي ذلكَ إخراجٌ لما قَدْ خَرَجَ؟ وما وجِّهَ بِهِ الشَّريفُ العلَّامَةُ وغيرُهُ مِنْ أَنَّها لَوْ فُرِضَ عَدَمُ خُروجِها بالأَوَّلِ لخَرَجَتْ

بالأخيرِ قَطْعاً فَأَسْنَدَ الكُلَّ إليهِ، فَمِمَّا لا يَشْفي العَليلَ، ولا يُدْفَعُ بِهِ التَّحَكُّمُ.

فَإِنْ قُلْتَ: ما هُوَ؟ سُؤالٌ عن الذَّاتِ والحقيقَةِ، وقد صَرَّحوا بأنَّه إنَّما يكونُ بعْد الثُّبوت، فَيَلْزَمُ تَخْصيصُ التَّعْريفِ بالنَّوْعِ الخارِجيِّ، ويَجِبُ أَنْ يُقالَ: إنَّه كُلِّيٌّ مقولٌ على واحِدٍ أو على كَثيرينَ... الخ، مُشيراً إلى النَّوْعِ المُنْحَصِرِ في شَخْصٍ، وإلى النَّوْعِ الغَيْرِ المُنْحَصِرِ فيه، كما فَعَلَهُ صاحِبُ الشَّمْسيَّةِ.

قُلْتُ: قَدْ صَرَّحَ السَّيِّدُ العلَّامَةُ قُدِّسَ سِرُّهُ بأنَّ: ما هو؟ سُؤالٌ عن الماهِيَّةِ، وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكونَ موجودَةً في الخارِجِ، كالإنْسانِ والفَرَسِ وغَيْرِهما من الموجوداتِ الخارِجِيَّةِ أَوْ لا، وكَيْفَ يجوزُ تَخْصيصٌ بالنَّوْعِ الخارِجيِّ مَعَ وجوبِ انْحصارِ الكُلِّيِّ في الخَمْسَةِ، فإنَّ المفهوماتِ التي لمْ يوجدْ شَيْءٌ من أفرادِها التي هي تَمامُ ماهِيَّاتِها، كالعَنْقاءِ مثلاً، لا تَنْدَرِجُ في غَيْرِ النَّوْعِ قَطْعاً، فَلَوْ أُخْرِجَتْ عَنْه لمْ يَنْحَصِرْ الكُلِّيُّ في الأَقْسامِ الخَمْسَةِ.

لا يُقالُ: المعْتَبَرُ في الكُلِّيِّ أنْ يكونَ موجوداً في الخارِجِ، ولو في ضِمْنِ فَرْدٍ واحِدٍ، لأنَّا نَقولُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ مَفْهومَ الكُلِّيِّ يتناوَلُ الموجودَ والمعدومَ والمُمْكِنَ والمُمْتَنِعَ[1].

نَعَمْ، المقصودُ الأَصْلِيُّ أَوَّلاً مَعْرِفَةُ أَحْوالِ الموجوداتِ، إذْ لا كَمالَ يُعْتَدُّ بِهِ في مَعرِفَةِ أَحْوالِ المعْدوماتِ، إلّا أَنَّ قواعِدَ الفَنِّ شامِلَةٌ للمَوْجوداتِ والمعْدوماتِ مَعاً

---

(١) جاء في حاشية الأصل: فكيف يكون المعتبر فيه أن يكون موجوداً في الخارج (نسخة) [منه].

الممكناتِ أو مُمْتَنِعاتٍ، كَمَا مَرَّ الإشارَةُ إِلَيْهِ[١].

فالمقصودُ الأَصْلِيُّ من الفَنِّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ في مَعْرِفَةِ أَحْوالِ المْوجوداتِ، وقد يُستعمَلُ في مَعْرِفَةِ أَحْوالِ المفْهوماتِ الاعْتِبارِيَّةِ وبَيانِ أَحْوالِها وأَحْكامِها، فَإِنَّ هَذِهِ المعرفةَ قد يُحْتاجُ إِلَيْها في مَعْرِفَةِ أَحوالِ الموجوداتِ الحقيقيَّةِ، ولذا قِيْلَ: لولا الاعْتِباراتُ لَبَطَلَتْ الحِكْمَةُ إلى هُنا كَلامُهُ قُدِّسَ سِرُّهُ.

وههُنا أَبْحاثٌ شَرْيفَةٌ، فَلْتُطْلَبْ مِنْ حَواشِي الشَّمْسيَّةِ لمولانا داودَ، عليهِ رحمةُ الودودِ.

ثُمّ إِنَّهُ قَدْ اعْتُرِضَ على التَّعْريفِ بِأَنَّهُ مَنْقوضٌ بالجِنْسِ، لِأَنَّ كُلَّ قَيْدٍ إِنَّما يُخْرِجُ ما يُنافيه، لا ما يُجامِعُه في الجُمْلَةِ، ولا نُسَلِّمُ[٢] المنافاةَ بينَ المقوليَّةِ على مُخْتَلِفَةِ الحَقيقَةِ وبينَ المقوليَّةِ على مُتَّفِقَتِها، فإنَّ الجِنْسَ يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ مَقولٌ على كَثيرينَ مُخْتلفينَ بالعدد دونَ الحقيقةِ في جَوابِ ما هُوَ، إِذِ الحيوانُ مَثَلاً يقال في جوابِ: ما زَيْدٌ وعمْرٌو؟ وما هذا الفَرَسُ وما ذاك الفَرَسُ؟ فلا بُدَّ مِنْ زِيادَةِ قَيْدِ: فقط، بعد قولِهِ: مُختلفين بالعَدَدِ دونَ الحقيقَةِ، حتَّى يَصِحَّ الاحْترازُ بِهِ عن الجِنْسِ[٣]، فَيَتِمُّ التَّعْريفُ جَمْعاً ومنْعاً.

---

(١) مرّ الإشارة إلى ذلك عند تعريف الكليّ.

(٢) جاء في حاشية الأصل: وكذا عن العرض العامّ والفصول البعيدة. [منه].

(٣) في الأصل: ومؤديها.

وأُجِيبَ عَنْهُ بوجوهٍ ثلاثَـةٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ صِحَّةَ الجوابِ بالجِنْسِ ناظرةٌ إلى اشْـتِمالِ السُّـؤالِ عـلى الحقيقتَـيْنِ المختلفتَـيْنِ، وإلى جَعْلِ المتَّفِقتَيْنِ في حُكْمِ الواحِدَةِ.

والثاني: أنَّ المتبادِرَ مِنَ المقولِيَّـةِ المقولِيَّـةُ صَراحَةً، والحيوانُ في المثـالِ المـذْكورِ لَيْسَ بِمَقولٍ على الـمُتَّفِقَتَيْنِ بالحقيقةِ صَراحَةً أَصالَةً، بَلْ مَقولٌ عليها ضِمْنَاً وتَبَعَاً.

والثالث: أَنَّ قَوْلَهُ: دُونَ الحقيقَـةِ، يُفيدُ أَنَّ الاخْتِلافَ بالحَقيقَةِ مانِعٌ عَنْ كَوْنِـهِ مَقولاً عَلَيْها، وهو ليسَ كذلكَ في الجِنْسِ[1]، فَيَصِحُّ الاحْـترازُ بِـهِ، بـلا زيـادة قَيْـدِ: فَقَطْ، [ولا إرادَتِهِ][2] في النِّيَّـةِ، فَيَتِمُّ التَّعْريفُ بدونِـهِ جَمْعَاً ومَنْعَاً.

هذا؛ ثُمَّ إِنَّ النَّوْعَ كما يُطْلَقُ على ما ذُكِرَ، كذلكَ يُطْلَقُ عـلى كُـلِّ ماهِيَّـةٍ يُقـالُ عَلَيْها وعلى غَيْرِها الجِنْسُ في جواب ما هُو قَوْلاً أَوَّلِيّـاً، ويُسَـمَّى النَّـوْعَ الإِضافِـيَّ، وهو إِمَّا أَعَمُّ الأَنْواعِ كالجِسْمِ المطْلَقِ، فَيُسَمَّى «**النَّوْعَ العالي**»، أَوْ أَخَصُّها، وهو **النَّوعُ الحقيقيُّ**، كالإِنْسانِ، فيُسَمَّى «**النَّوْعَ السَّافِلَ ونَوْعَ الأَنْواعِ**»، أَوْ أَعَمُّ بالنِّسْبَـةِ إلى مـا تَحْتَهُ وأَخَصُّ بالنَّظَرِ إلى ما فَوْقَهُ، كالحَيَوانِ والجِسْمِ النَّامِي، فيُسَمَّى «**النَّوْعَ المتوَسِّطَ**»، فهذِهِ أَيْضَاً مَراتِبُ ثَلاثَـةٌ للنَّوْعِ باعْتِبارِ التَّرْتيبِ، وإِنْ لمْ يَكُـنْ مُرَتَّبَـاً بـأَنْ لا يكـونَ

---

(١) جاء في حاشية الأصل: ونحوه من العرض العامّ والفصول البعيدة. [منه].

(٢) في الأصل: ولإرادته، والصواب: ولا إرادته، لأنه على الوجه الثالث من الأجوبة غير محتاج إليه أصلاً، وأثبتناه من المطبوعة التركية.

فوقَهُ ولا تَحْتَهُ نَوْعٌ، كالعَقْلِ إنْ فُرِضَ الجوْهَرُ جِنْسَاً لَهُ، فهو النَّوْعُ المُفْرَدُ، فللكُلِّ مِنَ الجِنْسِ والنَّوْعِ مَراتِبُ ثلاثةٌ باعْتِبارِ التَّرْتيبِ، وواحِدَةٌ بِعَدَمِهِ.

ثُمَّ إنَّ النَّوعَ السَّافِلَ يُبايِنُ جميعَ مَراتِبِ الأَجْناسِ، لأنَّـه نَوْعٌ حقيقيٌّ فهو[1] يمْتَنِعُ كونُهُ جِنْسَاً، وإنَّ الجِنْسَ العالي يُبايِنُ جميعَ مَراتِبِ الأَنـواعِ، لأنَّـهُ ليسَ فوقَهُ جِنْسٌ فيمتنِعُ كونُهُ نَوْعاً، وإنَّ كُلَّ نَوْعٍ أَعَمُّ ممّا تحتَه مُطلَقاً، وكُلُّ جِنْسٍ كذلك، وهو ظاهِرٌ.

(وَ) الكُلِّـيُّ (إمَّا غيرُ مَقولٍ في جوابَ ما هُو بَلْ) هُـوَ (مَقـولٌ في جَـوابِ أيُّ شَيْءٍ هو في ذاتِه؟)، والمقولُ في جوابِهِ شَيْئانِ:

الـمُمَيِّزُ الذَّاتِيُّ، وهو الـمُمَيِّزُ عن المشارِكِ في الجِنْسِ.

والـمُمَيِّزُ العَرَضِيُّ، وهو الـمُمَيِّزُ عن المشارِكِ في العَرَضِ العامِّ.

فإنْ قِيلَ: السُّؤالُ بأَيِّ شَيْءٍ هو في ذاتِـهِ؟ فـالمقولُ [في جوابـه][2] هـو الأوَّلُ (وهو الذي يُمَيِّـزُ الشَّيْءَ عمّا يُشارِكُهُ في الجِنْسِ كالنَّاطِقِ بالنِّسْبَـةِ إلى الإِنْسانِ وهـو) أي الـمُمَيِّزُ عن المشارِكِ في الجِنْسِ (الفَصْلُ).

وَإنْ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ هو في عَرَضِهِ؟ فالمقولُ في جَوابِـهِ هو الثَّـانِي، وهـو الـذي يُمَيِّـزُ الشَّيْءَ عمّا يُشارِكُـهُ في العَرَضِ العامِّ، وهو الخاصَّـةُ.

---

(١) في الأصل: هو، وأثبتناه: فهو، من المطبوعة التركية.

(٢) ما بين المعقوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتناه من المطبوعة التركية، وهو مقدر على كلِّ حالٍ.

وإِنْ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ هو؟ بلا تقييدٍ، فالمقولُ في جوابِهِ يَصِحُّ أنْ يكونَ فَصْلاً وخاصَّةً، والعَرَضُ العامُّ لا يَصْلُحُ للجوابِ أَصْلاً، لا لِما هُو، ولا لأَيِّ شَيْءٍ هُوَ، لأَنَّ الأَوَّلَ إِنَّما يَطْلُبُ تَمامَ الماهِيَّةِ، والثَّاني إِنَّما يَطْلُبُ الـمُمَيِّزَ كما عَرَفْتَ، ولا شَكَّ أَنَّ العَرَضَ العامَّ من حيثُ هو عَرَضٌ عامٌّ لا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْهُما.

(ويُرْسَمُ) أي الفَصْلُ **(بأَنَّه كُلِّيٌّ)** جِنْسٌ **(يُقالُ على الشَّيْءِ في جوابِ: أَيُّ شَيْءٍ هو)** يَخْرُجُ الجِنْسُ والنَّوْعُ والعَرَضُ العامُّ، **(في ذاته)** يَخْرُجُ الخاصَّةُ، وهو أعني الفَصْلَ؛ قَرِيبٌ: إِنْ مَيَّزَ الماهِيَّةَ عن مُشارِكاتِها في الجِنْسِ القَريبِ كالنَّاطِقِ، وبَعيدٌ: إِنْ مَيَّزَها عن المشارِكاتِ في الجِنْسِ البَعيدِ، ولَه مَراتِبُ في البُعْدِ، بحَسَبِ مَراتِبِ الجِنْسِ.

وإِنَّما نَبَّهْنَا على أقسامِ الجِنْسِ والفَصْلِ والنَّوْعِ إِجمالاً مَعَ أَنَّ الشُّراحَ لَمْ يتعرَّضوا لذلكَ لعمومِ الفائِدَةِ، ولِتَوقُّفِ القَوْلِ الشَّارِحِ على ذلِكَ.

اعْلَمْ أَنَّ ظاهِرَ كَلامِ المصنِّفِ ههنا مَبنِيٌّ على مَذْهَبِ القُدَماءِ، فإنَّهم ذَهَبوا إلى أَنَّ الفَصْلَ إِنَّما يُمَيِّزُها عن المشارِكاتِ في الجِنْسِ، حتّى قالوا إِنَّ ما يَكونُ له فَصْلٌ يكونُ لَهُ جِنْسٌ لا مَحالَةَ، بِناءً على امْتِناعِ تَرَكُّبِ الماهِيَّةِ من أَمْرَينِ مُتساوِيَيْنِ أَوْ أمورٍ متساويةٍ، ووجوبِ انْحصارِ الذَّاتِيِّ في الجِنْسِ والفَصْلِ، وتَبِعَهُم الشَّيخُ في الشِّفاءِ، لَكِنْ لـمّا لَمْ يَتِمَّ بُرْهانُهم على ذلكَ عَدَلَ عَنْهُ في إِشاراتِهِ، وتَبِعَهُ المتأَخِّرونَ، فَجَوَّزوا تَرَكُّبَ الماهِيَّةِ من أَمْرَيْنِ متساوِيَيْنِ، وقَسَّمُوا الفَصْلَ إلى ما يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عن المشارِكاتِ في الجِنْسِ وعن المشارِكاتِ في الوجودِ، وذلكَ لأَنَّهُ إِنْ تَرَكَّبَ ماهِيَّةٌ مِنْ

أمْرَيْنِ متساوِيَيْنِ أَوْ أُمورٍ متساوِيَةٍ، فَكُلٌّ مِنْ تِلْكَ الأُمورِ يكونُ فَصْلاً، فَيُمَيِّزُها عمّا يُشارِكُها في الوجودِ، إِذْ لا جِنْسَ حينئذٍ[١]، فالطَّالِبُ بـ: أَيُّ شَيْءٍ هو؟ يَطْلُبُ ما لا يكونُ تَمامَ المُشْتَرَكِ بين الماهِيَّةِ وغَيْرِها، ويُمَيِّزُها عمّا يُشارِكُها فيها أُضيفَ إليهِ لَفْظُ: أيٌّ، مثلاً: أَيُّ حَيوانٍ هو؟ سُؤالٌ عمّا يُمَيِّزُهُ عَنِ المشارِكاتِ في الجِنْسِ، وأَيُّ موجودٍ هو؟ سُؤالٌ عمّا يُمَيِّزُ عن المشارِكاتِ في الوجودِ، على ما أَفادَهُ السَّعْدُ العلّامَةُ في شرحِ الشَّمْسِيَّةِ، ومَنْ أَرادَ التَّفْصيلَ فَلْيَرْجِعْ إليهِ وإلى المطوَّلاتِ.

لا يقالُ: إِنَّ تَرَكُّبَ الماهِيَّةِ من أُمورٍ مُتساوِيَةٍ، وإِنْ لمْ يَقُمْ البُرْهانُ على امْتِناعِهِ على زَعْمِ المتأَخِّرينَ، إِلّا إِنَّهُ مما لمْ يَتَحَقَّقْ في الخارِجِ، فما معنى جَعْلِ الفَصْلِ عامّاً على التَّمييزَيْنِ[٢]؟

لأَنّا نقولُ: قَدْ عَرَفْتَ غَيْرَ مرَّةٍ أَنَّ قواعِدَهُم عامَّةٌ شامِلَةٌ للموجوداتِ والمعدوماتِ، فَيَجِبُ التَّعْميمُ بِناءً على مَذْهَبِهِمْ.

ولمّا فَرَغَ عن الكُلِّيِّ الذّاتِيِّ شَرَعَ في الكُلِّيِّ العَرَضِيِّ، فقالَ: **(وَأَمّا) الكُلِّيُّ (العَرَضِيُّ فإِمّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفكاكُه عن الماهِيَّةِ)** إِمّا من حيثُ هِيَ هِيَ، كالانْقِسامِ بمتساوِيَيْنِ للأَرْبعةِ، وإِمّا مِنْ حَيْثُ الوجودُ، كالسَّوادِ للحَبَشِيِّ، **(وهو)** أَيْ المُمْتَنِعُ انفكاكُه عَنِ الماهِيَّةِ سَواءً كانَ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَوْ من حَيْثُ الوجودُ **(العَرَضُ اللّازِمُ)**.

---

(١) في الأصل: ح، وهي اختصار لقوله: حينئذٍ.

(٢) التمييزين: أي التمييز عن المشاركات في الجنس، والتمييز عن المشاركات في الوجود.

واللَّازِمُ؛ إمَّا بَيِّنٌ، وهو الذي يكفي تَصَوُّرُهُ، مَعَ تَصَوُّرِ مَلْزومِهِ والنِّسْبَةِ بَيْنَهُما، في جَزْمِ اللُّزومِ بَيْنَهُما، كالانْقِسامِ بمتساوِيَيْنِ للأَرْبَعَةِ، وإمَّا غَيْرُ بَيِّنٍ، وهو الذي لا يَكْفِي تَصَوُّرُهُ مَعَ تَصَوُّرِ الملزومِ والنِّسْبَةِ في الجَزْمِ باللُّزومِ.

وهو[1]: إمَّا نَظَرِيٌّ؛ يَفْتَقِرُ إلى الدَّليلِ، كَتَساوي الزَّوايا الثَّلاثِ للقائِمَتَيْنِ[2] للمُثَلَّثِ، فإنَّ الذِّهْنَ يَفْتَقِرُ في جَزْمِ اللُّزومِ بَيْنَهُما إلى إقامَةِ بُرْهانٍ هَنْدَسِيٍّ، كما بُيِّنَ في مَحَلِّهِ، وإمَّا بَديهِيٌّ؛ يَحْتاجُ إلى أَمْرٍ آخَرَ مِنَ الحِسِّ أَو الحَدْسِ أَو التَّجْرِبَةِ أو نَحْوِها، كالحَرارَةِ للنَّارِ، فإنَّ الجَزْمَ باللُّزومِ بَيْنَهُما يَحْتاجُ إلى الحِسِّ، ولا يكفي فيه مُجَرَّدُ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ والنِّسْبَةِ.

هذا، ولِلْبَيِّنِ معنىً آخرُ، وهو الذي يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ المَلْزومِ تَصَوُّرُهُ، وهذا هو المعْتَبَرُ في الدَّلالَةِ الالْتِزامِيَّةِ، والمعنى الأَوَّلُ أَعَمُّ، كذا قالوا، فَتَأَمَّلْ.

(أَوْ لا يَمْتَنِعُ) انْفكاكُهُ عن الماهِيَّةِ، **(وَهُوَ العَرَضُ المفارِقُ)** أَعَمَّ مِنْ أَنْ يكونَ مُفارِقاً بالقُوَّةِ كالفَقْرِ الدَّائِمِ، أَوْ بالفِعْلِ، وحينئذٍ قَدْ يَكونُ سَريعَ الزَّوالِ كَحُمْرَةِ الخَجَلِ، وقَدْ يَكونُ بَطيئاً كالشَّبابِ.

(وَكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما) أَيْ: مِنَ اللَّازِمِ والمفارِقِ **(إمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقيقَةٍ واحِدَةٍ،**

---

(١) أي اللازم غير البيّن.

(٢) في الأصل: القائمتين، والتصحيح من شرح الشمسية للإمام السعد التفتازاني، ووضحه السَّعد رحمه الله تعالى في شرحه بما لا مزيد عليه، وفي نسخة من الشمسية: لقائمتين.

(وهو الخاصَّةُ كالضَّاحِكِ بالقُوَّةِ)، مثـالُ العَـرَضِ الـلَّازِمِ الخاصَّـةِ، (والفِعْـلِ) أَيْ: والضَّاحِكُ بالفِعْلِ مِثالُ العَرَضِ المفارِقِ الخاصَّةِ (للإنسـان وَتُرْسَـمُ بأنَّـها كُلِّيَّـةٌ) فتأمَّلْ، (تقالُ على ما تحْتَ حقيقةٍ واحِدَةٍ فَقَطْ)، يَخْرُجُ الجِنْسُ والعَرَضُ العـامُّ والفصولُ البعيدةُ (قَوْلاً عَرَضِيّاً) يَخْرُجُ النَّـوْعُ والفَصْـلُ القَريـبُ، ويَجـوزُ أَنْ يُـرادَ بالقولِ هَهُنا مَعنى الحَمْلِ، وأَنْ يُرادَ بِها المقولِيَّـةُ في الجوابِ وَهُوَ الأَوْلى، فتأَمَّلْ.

(وإمَّا أَنْ يَعُمَّ) عَطْفٌ على قَوْلِهِ: إمَّا أَنْ يَخْتَصَّ (على حَقائَقَ فَوْقَ واحِدَةٍ وهو) أي العامُّ على الحقائِقِ المخْتَلِفةِ (العَرَضَ العامَّ كالتَّـنَفُّسِ بالقُوَّةِ) مِثالُ الـلَّازِمِ العـامِّ (والفِعْلِ) مِثالٌ لِلْمُفارِقِ العامِّ (لِلإِنْسانِ وَغَـيْرِهِ مِـنَ الحَيَوانـاتِ) كـالفَرَسِ والبَقَـرِ وغيرِهما.

(وَيُرْسَمُ بأَنَّهُ كُلِّـيٌّ) جِنْسٌ (يُقالُ) أَيْ: يُـحْمَلُ (على ما) أَيْ: على أَفْرادٍ داخِلَةٍ تحتَ حقائِقَ مُخْتَلِفَةٍ) يَخْرُجُ النَّوْعُ والفَصْلُ القَريبُ والخاصَّـةُ (قَـوْلاً عَرَضِيّـاً) أَيْ: قولاً عَرَضِيّـاً لا ذاتِيّـاً يَخْرُجُ الجِنْسُ والفصولُ البَعيدَةُ.

فَإِنْ قُلْتَ: تَقْسيمُ العَرَضِيِّ أَوَّلاً إلى اللّازِمِ والمفارِقِ، ثُمَّ تَقْسيمُ كُـلٍّ مِـنْهُما إلى الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ يُخْرِجُ أَقْسامَ العَرَضِيِّ إلى أَرْبَعةٍ، فَتَـكونُ الكُلِّيـاتُ سَـبْعَةً لا سِتَّةً، والإِجْماعُ مُنْعَقِدٌ على انْحِصارِها في الخَمْسَةِ، فالواجِبُ على المصنِّفِ أَنْ يُقَسِّـمَ أَوَّلاً إلى الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ، ثُمَّ يُقَسِّمَ كُلًّا مِنْهُما إلى اللَّازِمِ والمفارِقِ حتّى يَظْهَـرَ انحِصارُ الكُلِّـيِّ في خَمْسَةٍ.

قُلْنا: اللَّازِمُ انْقَسَمَ إلى الخاصَّةِ والعَرَضِ العامِّ باعْتِبـارِ الاخْتِصـاصِ بماهيَّـةٍ

واحِدَةٍ وعَدَمِ الاخْتِصاصِ بِها، والمفارِقُ انْقَسَمَ إِلَيْهِما بِهذا الاعْتِبارِ أَيْضاً، فَعُلِمَ أَنَّ مَفهومَ الخاصَّةِ في اللّازِمِ والمفارِقِ ما يَخْتَصُّ بِحَقيقَةٍ واحِدَةٍ، وَأَنَّ مَفْهومَ العَرَضِ العامِّ ما يَعُمُّ الحقائِقَ، فَرَجَعَ مَحْصولُ الأَقْسامِ الأَرْبَعَةِ إلى مَعْنَيَيْنِ مُطْلَقَيْنِ يُوْجَدُ كُلٌّ مِنْهُما في اللّازِمِ والمفارِقِ، فَصارَ الكُلِّيُّ العَرَضِيُّ في هذينِ المَعْنَيَيْنِ، وظَهَرَ انْحِصارُ الكُلِّيِّ في الخَمْسَةِ، فالمصَنِّفُ نَظَرَ إلى زُبْدَةِ الأَقْسامِ، فَتَسامَحَ في التَّقْسيمِ، كَما فَعَلَهُ صاحِبُ الشَّمْسِيَّةِ.

بَقِيَ شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ تَعْريفاتِ الكُلِّيّاتِ كُلٌّ مِنْها مَنْقوضٌ جَمْعاً وَمَنْعاً، فَإِنَّ المَلَوَّنَ؛ جِنْسٌ للأَسْوَدِ والأَحْمَرِ، نَوْعٌ للمُكَيَّفِ، وَفَصْلٌ لِلْكَثيفِ[1]، وَخاصَّةٌ لِلْجِسْمِ، وَعَرَضٌ عامٌّ لِلْحَيَوانِ، فَيَصْدُقُ على كُلٍّ منها في هذهِ المادَّةِ.

والجَوابُ أَنَّ الأُمورَ التي تَخْتَلِفُ باخْتِلافِ الاعْتِباراتِ كالمفْهوماتِ الاصْطِلاحِيَّةِ يُعْتَبَرُ في تعريفاتِها قُيودُ الحيثِيَّةِ، ذُكِرَتْ أَوْ لَمْ تُذْكَرْ، كما سَبَقَ إليهِ الإشارَةُ.

فالجِنْسُ كُلِّيٌّ مَقولٌ على كَثيرَةٍ مُخْتَلِفَةِ الحقيقَةِ في جوابِ ما هُوَ مِنْ حَيْثُ هو كذلِكَ، وَقِسْ عَلَيْهِ البَواقِي، فالمَلَوَّنُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَقولاً على مُخْتَلِفَةِ الحقيقَةِ التي هِيَ الأَسْوَدُ والأَحْمَرُ جِنْسٌ لا يَصْدُقُ عليهِ النَّوْعُ والفَصْلُ والخاصَّةُ والعَرَضُ العامُّ، ومِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَقولاً على مُتَّفِقَةِ الحقيقَةِ، وَهِيَ أَفْرادُ المكَيَّفِ في جوابِ ما

---

(١) لأنّ الملون يفصل (يميّز) الكثيف عن اللطيف من الأجسام، فلا يقال إلا على الكثيف منها، وهو مقول في جواب: أي شيء هو في ذاته؟

نَوْعٌ لا يَصدُقُ عَلَيْـهِ الجِـنْسُ والفَصْـلُ والخاصَّـةُ والعَـرَضُ العـامُّ، وعـلى هـذا [illegible] (١).

ولا مَحْذورَ في كَوْنِ الشَّيْءِ الواحِدِ أَشْياءَ كَثِيرَةً بحيْثِيَّـاتٍ مُـخْتَلِفَةٍ واعْتبـاراتٍ اعتباراتٍ، فاحفَظْهُ، فإنَّـهُ يَنْفَعُكَ في مواضِعَ كَثيرةٍ جدَّاً.

---

(١) فمن حيث كونه مقولاً على حقيقة واحدة وهي الأجسام في المثال المذكور هو خاصة، لأنه خارج عن ماهيتها عرض خاصّ بها، ومن حيث كونه مقولاً على حقائق مختلفة وهي الحيوانات في المثال المذكور هو عرض عام، لأنه خارج عن ماهيتها غير مختصّ بواحد من أنواع الحيوان دون أخرى.

[البابُ الثّاني: مقاصدُ التّصوّرات]

البابُ الثّاني في مَقاصِدِ التَّصوُّراتِ، وهي (القَوْلُ الشَّارِحُ)، ويُسَمَّى التَّعْريفَ والمُعَرِّفَ بِكَسْرِ الرَّاءِ أَيْضاً، وَهُوَ ما يَكُونُ تَصَوُّرُهُ بِطَريقِ النَّظَرِ والاكْتِسابِ مُوصِلاً إلى تَصَوُّرِ الشَّيْءِ أَوْ امْتِيازِهِ عمّا عداهُ، فَخَرَجَ الملزوماتُ بالنِّسْبَةِ إلى لَوازِمِها البيِّنة لِعَدَمِ كَوْنِها بِطَريقِ الاكْتسابِ.

و «أوْ» لتقْسيمِ المحْدودِ، لا للشَّكِ في الحَدِّ، حتّى يَرِدَ أَنَّ التَّعْريفَ والتَّحْديدَ ينافيه الإبْهامُ والتَّرديدُ.

وتعْريفُ المعرَّفِ لا يَسْتَلْزِمُ التّسلسل[1]، إمَّا لِعَدَمِ احْتياجِهِ إلى مُعَرِّفٍ آخَرَ لِبداهَةِ أجْزائِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ مَعْلوماً بِوَجْهٍ آخَرَ مِنَ الوجوهِ، وإِمَّا لأَنَّهُ مِنَ الأمورِ الاعْتبارِيّةِ، فَيَنْقَطِعُ بانْقِطاعِ الاعْتِبارِ.

وما قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لا يَسْتَلْزِمُ التّسلسلَ، لأَنَّ مُعَرِّفَ المعَرَّفِ عَيْنُ المعَرَّفِ، مَرْدودٌ بأَنَّهُ ليسَ كذلِكَ، بَلْ فَرْدٌ مِنْ أَفْرادِهِ.

---

(١) في الأصل: التس، وهو اختصار.

وَإِنَّما سُمِّيَ قَوْلاً لِتَرَكُّبِهِ غالِباً عِنْدَ قَوْمٍ ودائِماً عِنْدَ آخَرينَ، وشارِحاً لِشَرْحِهِ الماهِيَّةَ وبَيانِها.

ثُمَّ ما ذَكَرْنا مِنَ التَّعريفِ إِنَّما هو عِنْدَ المتأَخِّرينَ، وأَمَّا القُدَماءُ فقالوا: هُو ما يَكونُ تَصوُّرُهُ سَبَباً لاكْتسابِ تَصوُّرِ الشَّيْءِ أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَكونَ بالكُنْهِ أَوْ بِوَجْهٍ يُمَيِّزُه عَنْ جَميعِ ما عَداهُ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ.

قالَ السَّيِّدُ العلَّامَةُ: اعْلَمْ أَنَّ المتأَخِّرينَ اعْتَبَروا المساواةَ في التَّعْريفِ، وحَكَموا بِأَنَّ الأَعَمَّ والأَخَصَّ لا يَصْلُحانِ لَهُ أَصْلاً، والصَّوابُ أَنَّ المعْتَبَرَ فيهِ كَوْنُهُ مُوْصِلاً إِلى تَصَوُّرِ الشَّيْءِ، سواءٌ كانَ بالكُنْهِ أَوْ بالوَجْهِ، سَواءٌ كانَ التَّصوُّرُ بالوَجْهِ يُمَيِّزُهُ عن جَميعِ ما عَداهُ أَوْ عَنْ بَعْضِها، إِذْ لا يُمْكِنُ كَوْنُ الشَّيْءِ مُتَصوَّراً مَعَ عَدَمِ امْتيازِهِ عَنْ شَيْءٍ مِمّا عداهُ، وأَمَّا الامْتيازُ عَنِ الكُلِّ، فلا يَجِبُ.

ثُمَّ إِنَّهُ لا شَكَّ أَنَّهُ كَما يَكونُ التَّصوُّرُ بالكُنْهِ كَسْبِيّاً، كذلِكَ التَّصوُّرُ بالوَجْهِ -سَواءٌ كانَ مع الامْتِيازِ عَنْ الكُلِّ أَوْ عَنْ البَعْضِ- يكونُ كَسْبِيّاً، فَتَصوُّرُ الشَّيْءِ بِوَجْهٍ ما أَعَمَّ أَوْ أَخَصَّ إِذا كانَ كَسْبِيّاً لا يُكْتَسَبُ إِلا بِأَحَدِهِما، فَهُما يَصْلُحانِ للتَّعريفِ.

إِلا أَنَّ المتأَخِّرينَ لَمّا رَأَوْا أَنَّ التَّصوُّرَ الذي يُفيدُ الامْتيازَ عن بَعْضِ الأَغْيارِ في غايَةِ النُّقْصانِ لَمْ يَلْتَفِتوا إِلَيْهِ، وشَرَطوا المساواةَ، وأَخْرجوا الأَعَمَّ والأَخَصَّ عَنْ صَلاحِيَّةِ التَّعْريفِ بِهِما.

وأَمَّا المبايِنُ؛ فلَمّا كانَ أَبْعَدَ مِنَ الأَعَمِّ والأَخَصِّ كانَ أَوْلى بِعَدَمِ الاعْتِبارِ

وأقْدَمَ[1] بالإخراجِ عَنْ الصَّلاحِيَّةِ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّـهُ لا يُفيـدُ تمييزاً أصلاً، وإن احْتُمِلَ احْتِمالاً بَعيداً أَنْ يكونَ مُمَيِّزاً في الجُمْلَةِ. انْتَهى مُلَخَّصاً.

ثُمَّ القَوْلُ الشَّارِحُ إِمَّا حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ، وَكُلٌّ مِنْهُما إِمَّا تامٌّ أَوْ ناقِصٌ، فالأقسامُ أَرْبَعَةٌ.

أَمَّا (الحدُّ) فهو (قَوْلٌ) جِنْسٌ شامِلٌ للرَّسْمِ (دالٌّ على ماهِيَّةِ الشَّيْءِ) يُخْرِجُهُ، فإِنْ دلَّ على الكُنْهِ بِمَجْموعِ الذاتِيَّاتِ فَتامٌّ، وبِبَعْضِها فَناقِصٌ، ولِذا قالَ: (وهو الذي يترَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ القَريبَيْنِ، كالحَيَوانِ النَّاطِقِ بالنِّسْبَةِ إلى الإِنْسانِ، وهو الحدُّ التَّامُّ)، أَيْ: المرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ القَريبَيْنِ هو الحدُّ التَّامُّ، لأنَّه الدَّالُّ على الكُنْهِ بِمَجْموعِ الذَّاتِيَّاتِ، أَمَّا كَوْنُهُ حَدّاً وَتَسْمِيَتُهُ بِهِ فَلِمَنْعِهِ الأَغْيارَ، والحدُّ في اللُّغَةِ المنْعُ، وأَمَّا كَوْنُهُ تامّاً فَلِاشْتِمالِهِ على جَميعِ الذَّاتِيَّاتِ.

(والحَدُّ النَّاقِصُ وَهُوَ الذي يتركَّبُ مِنْ جِنْسٍ بعيدٍ وَفَصْلٍ قَريبٍ، كالجِسْمِ النَّاطِقِ بالنِّسْبَةِ إلى الإِنْسانِ)، أَمَّا كَوْنُهُ حدّاً فَلِما مَرَّ، وأَمَّا كَوْنُهُ ناقِصاً فَلِنُقْصانِ الذَّاتِيَّاتِ فِيهِ.

واعْلَمْ أَنَّهُمْ اخْتَلَفوا في أَنَّ التَّعْريفَ بالفَصْلِ وَحْدَهُ، وبالخاصَّةِ وَحْدَها، هلْ هو جائِزٌ أَمْ لا؟ فَذَهَبَ بَعْضُهُم إلى عَدَمِ الجوازِ، وإِلى وجوبِ أَنْ يكونَ لِكُلِّ تَعْريفٍ جامِعٍ لِيَسْتَغْرِقَ الأَفْرادَ، ومانِعٌ لِيُخْرِجَ الأَغْيارَ، وبَعضُهم إلى الجوازِ، قائِلاً بأَنَّ

---

(١) على معنى أليق وأخلق، ولعلها أقوم.

المقْصودَ مِنَ التَّعْريفِ إِمَّا الاطِّلاعُ على الذَّاتِيَّاتِ كُلاًّ أَوْ بَعْضاً، وإِمَّا التَّمْييزُ عَنْ جميعِ ما عَداهُ [أو عن بعضه][1]، والفَصْلُ يَصْلُحُ لهما، والخاصَّةُ وإِنْ لَمْ تَصْلُحْ للأَوَّلِ إلّا أنَّها صالحةٌ للثَّاني.

والظَّاهِرُ أَنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى[2] اخْتارَ الأَوَّلَ، فَلَمْ يَقُلْ هُنا: أَوِ الفَصْلُ فَقَطْ، وفي تَعْريفِ الرَّسْمِ النَّاقِصِ: أَوِ الخاصَّة فَقَطْ[3].

وما قالَهُ الفَنارِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِنَّما لَمْ يَقُلْ في هـذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ كـذلِكَ، لأَنَّ النَّاطِقَ مُرَكَّبٌ مَعْنىً، والاعْتِبارُ للمَعاني، فإِنْ كانَ مَعْناهُ جِسْمٌ أَوْ جَوْهَرٌ لَهُ النُّطْقُ كانَ كالجِسْمِ النَّاطِقِ بِعَيْنِهِ فَيكونُ حَدّاً ناقِصاً، وإِنْ كانَ معْناهُ شَيْءٌ لَهُ النُّطْقُ أَوْ نَحْوُهُ لَمْ يَكُنْ حَدّاً، بَلْ رَسْماً، لأَنَّ الشَّيْئِيَّةَ عارِضَةٌ، وكذا إِنْ كانَ مَعْنى الضَّاحِكِ حَيَوانٌ لَهُ الضَّحِكُ فَرَسْمٌ تامٌّ، وإِنْ كانَ شَيْءٌ لَهُ الضَّحِكُ فَرَسْمٌ ناقصٌ -فَمَعَ ما فِيهِ مِنَ البُعْدِ والخَلَلِ مِنْ وجوهٍ- يُنافِيهِ ما صَرَّحوهُ مِنْ أَنَّ الفَصْلَ وَحْدَهُ كالنَّاطِقِ فَقَطْ حَدٌّ ناقِصٌ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ التَّعْريفَ بِهِ، والخاصَّةَ وَحْدَها كالضَّاحِكِ فقطْ رَسْمٌ ناقِصٌ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ التَّعْريفَ بِها فَقَطْ، ولمْ يُفَصِّلْ أَحَدٌ غَيْرُ هذا الشَّارِحِ ونَحْوِهِ بالتَّرْديدِ في مَعْناهُما، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَيضاً إِنَّ النَّاطِقَ لَيْسَ بِفَصْلٍ فَقَطْ بَلْ فَصْلٌ مَعَ جِنْسٍ أَوْ عَرَضٍ عامٍّ، وأَنَّ الضَّاحِكَ لَيْسَ بِخاصَّةٍ فَقَطْ، بَلْ خاصَّةٌ مَعَ جِنْسٍ أَوْ عَرَضٍ عامٍّ، فَتَأَمَّلْ.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وأثبتناه من المطبوعة التركية.

(٢) في الأصل: م ص رح، وهي اختصار لقوله: المصنِّف رحمه الله.

(٣) أي: ولم يقل في تعريف الرسم الناقص: أو الخاصة فقط.

(والرَّسْمُ التَّامُّ هو الذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ القَريبِ وخاصَّتِـهِ اللَّازِمَـةِ) قَيَّدَ الخاصَّةَ باللَّازِمَةِ، لِأَنَّ المفارِقَةَ أَخَصُّ مِنْ ذي الخاصَّةِ، والتَّعْريفُ بالخواصِّ مَـعَ كَوْنِـهِ غَيْرَ جائِزٍ عِنْدَ المتأَخِّرينَ لا يكونُ رَسْماً تامّاً بالاتِّفاقِ.

(كالحَيَوانِ الضَّاحِكِ في تَعْريفِ الإِنْسانِ) وإِنَّما يَكونُ رَسْماً لِأَنَّ الخارِجَ اللَّازِمَ للشَّيْءِ أَثره، فَسُمِّيَ رَسْماً، يُقالُ رَسْمُ الدَّارِ أَيْ أَثَرُها وعلامَتُها.

وأَمَّا كَوْنُـهُ تامّاً؛ فلِمُشابَهَتِهِ الحدَّ التَّامَّ في اشْتِمالِهِ على الجِنْسِ القَريبِ، وتَقْييدِهِ بِأَمْرٍ مُخْتَصٍّ بالماهِيَّـةِ الـمُعَرَّفَـةِ.

(والرَّسْمُ النَّاقِصُ وهو الذي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَـخْتَصُّ جُمْلَتُهـا بِحَقيقَـةٍ واحِدَةٍ، كَقَوْلِنا في تَعْريفِ الإِنْسانِ: إِنَّهُ ماشٍ على قَدَمَيْهِ) يَخْرُجُ الماشِي علـى الأَقْـدامِ الأَرْبَعَةِ **(عَريضُ الأَظْفارِ)** يَخْرُجُ مُدَوَّرُ الأَظْفارِ **(بادِي البَشَرَةِ)** يَخْرُجُ مَسْتورُ البَشَـرَةِ بالشَّعْرِ **(مُسْتَقيمُ القامَةِ)** يَخْرُجُ مُنْحَني القامَةِ **(ضَحّاكٌ بِالطَّـبْعِ)** يَخْرُجُ جَميعُ ما عَداهُ.

وما يُقالُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ القيـودِ مُسْتَغْنٍ عَـنْ الـبَعْضِ غَـيْرُ وارِدٍ، إِذ الغَـرَضُ التَّمْثيلُ، ولا يُناقَشُ فيهِ، على أَنَّ التَّعْريفَ إِنَّما هو لِكَشْـفِ الماهِيَّـاتِ، والاحْـتِرازاتُ تابِعَةٌ كما عَرَفْتَ، وكُلَّما ازْدادَ القيودُ ازْدادَ الكَشْـفُ وَقَوِيَـتْ المعْرِفَـةُ، فـأَنّى يكـونُ البَعْضُ مُسْتَغْنِيّاً عَنِ البَعْضِ؟ هكذا قالوا.

ولَـمَّا كانَ المرادُ مِنَ التَّعْريفِ إِمَّا الاطِّلاعُ على الذَّاتِيَّـاتِ، أَوْ إِفادَةُ التَّمْييزِ عَـنْ جَميعِ ما عَدَا الـمُعَرَّفِ، والعَرَضُ العامُّ لا يَصْـلُحُ لِشَـيْءٍ مِـنْهُما؛ لَمْ يَصْـلُحْ أَنْ يَقَـعَ مُعَرِّفـاً، ولا جُـزْءَ مُعَـرِّفٍ، فَهُـوَ سـاقِطٌ عَـنْ دَرَجَـةِ الاعْتِبـارِ، وإِنَّـما ذُكِـرَ في بـابِ

الكُلِّـيَّاتِ اسْتيفاءً للأَقْسامِ.

واعْتَرَضَ عَلَـيْهم السَّيِّـدُ العلَّامَةُ بأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ قَيْدٍ فهو إِمَّا للتَّمْييـزِ، أَو الاطِّلاعِ على الذَّاتيِّ، بَلْ رُبَّما يُفيدُ اجْتِماعُ العَوارِضِ زِيادَةَ إِيضاحٍ للماهِيَّـةِ وسُـهولَةَ اطِّلاعٍ عَلَيْها، وكثيراً مـا يَضَـعونَ العـوارِضَ العامَّـةَ مواضِـعَ الأَجْنـاسِ، وَأَيضـاً الفَصْلُ البعيدُ مع الفَصْلِ القَريْبِ أَوْ مَعَ الخاصَّـةِ خـارِجٌ عـمَّا ذُكِـرَ، مَـعَ أَنَّـه يُفيـدُ الاطِّلاعَ على الذَّاتيِّ.

والسَّعْدُ العلّامَـةُ[١] بِأَنَّ تَميزَ الشَّيْءِ قَدْ يكونُ عَنْ جميعِ ما عداهُ، وَقَـدْ يكـونُ عَنْ بَعْضِهِ كما مَرَّ، والعَرَضُ العامُّ يفيدُ التَّمييزَ الثَّاني، فَيَنْبَغي أَنْ يُعْتَبَرَ في التَّعْريفاتِ.

وأَيضاً قَدْ يكونُ الاطِّلاعُ على الشَّيْءِ بما هو عَرَضٌ عامٌّ له مَطْلوبـاً، وإِنْ كـانَ هذا الاطِّلاعُ عَلَـيْهِ دونَ الاطِّلاعِ بما هو ذاتِيٌّ له، فإِنَّ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ قد يكونُ بوجـوهٍ مُتفاوِتَـةٍ بَعْضُها أَكْمَلَ مِنْ بَعْضٍ.

ثُمَّ قالَ قُدِّسَ سِرُّهُ: فالصَّوابُ أَنَّ المرَكَّـبَ مِنَ العَرَضِ العامِّ والخاصَّـةِ رَسْـمٌ ناقِصٌ، لكنَّهُ أَقْوى من الخاصَّةِ وَحْدَها، وأَنَّ المركَّبَ مِنْهُ ومِنَ الفَصْـلِ حَـدٌّ نـاقِصٌ، لكِنَّـهُ أَكْمَلُ مِنَ الفَصْلِ وَحْدَهُ، وكذلِكَ المرَكَّبُ مِنَ الفَصْلِ والخاصَّـةِ حَـدٌّ نـاقِصٌ، لكنَّـهُ أَكْمَلُ مِنَ العَرَضِ العامِّ والفَصْلِ. انتهى.

فالضَّبْطُ على هذا أَنَّ: المركَّـبَ مِـنَ الجِـنْسِ والفَصْـلِ القَـريبَيْنِ؛ «حَـدٌّ تـامٌّ»،

---

(١) أي واعترض عليهم السعد العلامة أيضاً.

والفَصْلُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الجِنْسِ البَعيدِ أَوْ مَعَ الفَصْلِ البَعيدِ أَوْ مَعَ الخاصَّةِ أَوْ مَعَ العَرَضِ العامِّ؛ «**حَدٌّ ناقِصٌ**»، والجِنْسُ القريبُ مَعَ الخاصَّةِ؛ «**رَسْمٌ تامٌّ**»، والخاصَّةُ وَحْدَها أَوْ مَعَ الجِنْسِ البعيدِ أَوْ مَعَ الفَصْلِ البَعيدِ أَوْ مَعَ العَرَضِ العامِّ؛ «**رَسْمٌ ناقِصٌ**».

ويخالِفُهُ مُخالَفَةً ظاهِرَةً ما قالَهُ الفناريُّ مِنْ أَنَّ التَّعْريفَ بِمُجَرَّدِ الذَّاتيَّاتِ، فَبِمَجْموعِها حَدٌّ تامٌّ، وبِبَعْضِها حَدٌّ ناقِصٌ والتَّعْريفُ لا بِمُجَرَّدِ الذَّاتيَّاتِ، فَبِالجِنْسِ القَريبِ والخاصَّةِ رَسْمٌ تامٌّ وبِغَيْرِهِ رَسْمٌ ناقِصٌ.

فَعَلى هذا؛ العَرَضُ العامُّ مَعَ الفَصْلِ أَوِ الخاصَّةِ، والخاصَّةُ مَعَ الفَصْلِ أَوْ مَعَ الجِنْسِ البَعيدِ، والجِنْسُ البَعيدُ مَعَ الخاصَّةِ؛ كُلٌّ مِنْها رَسْمٌ ناقِصٌ. انتهى، وكذا ما نَقَلْناهُ سابِقاً، فتأَمَّلْ فيهِما، واخْتَرْ ما هُوَ الأَوْجَهُ مِنْهُما.

* تَذْييلٌ *

اعْلَمْ أَنَّ الماهِيَّةَ إِمَّا أَنْ يكونَ لها تَحَقُّقٌ وثبوتٌ في الخارِجِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَن اعْتِبارِ العَقْلِ، أَوْ لا.

والأُولى: الماهِيَّةُ الحقيقيَّةُ، أَيْ: الموجودةُ في الأَعْيانِ والثَّابِتَةُ في نَفْسِ الأَمْرِ، ولا بُدَّ مِنَ احْتياجِ بَعْضِ الأَجْزاءِ إلى بَعْضٍ إذا كانَتْ مُرَكَّبَةً.

والثَّانيةُ: الماهِيَّةُ الاعْتِبارِيَّةُ، أَيْ: الكائِنَةُ بِحَسَبِ اعْتبارِ العَقْلِ، كما إذا

اعْتَبَرَ الواضِعُ عِدَّةَ أُمورٍ، فَوَضَعَ بإزائِها اسْماً مِنْ غَيْرِ احْتياجِ الأُمورِ بَعْضِها إلى بَعْضٍ، كالجِنْسِ المَوْضوعِ بإِزاءِ الكُلِّيِّ المقولِ على الكَثيرَةِ المختلفةِ الحقيقَةِ في جوابِ: ما هو؟ والنوع الموضوع بإزاء الكلي المقول الكثيرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو؟ ولا يجبُ أَنْ يكونَ كُلُّها مُرَكَّبَةً، بَلْ يجوزُ أَنْ يكونَ البَعْضُ منها بَسيطَةً، كالماهِيَّاتِ الحقيقِيَّةِ.

ثُمَّ الحقُّ أَنَّها إِنَّما يقالُ لها الأُمورُ الاعْتِبارِيَّةُ، لا الماهِيَّاتُ الاعْتِبارِيَّةُ.

إذا تَمَهَّدَ هذا، فَنَقولُ:

ما يَتَعَقَّلُهُ الواضِعُ لِيَضَعَ بإزائِهِ اسْماً؛ إِمَّا أَنْ يكونَ لها ماهِيَّةٌ حَقيقِيَّةٌ أَوْ لا؛ وعلى الأَوَّل ، إِمَّا أَنْ يكونَ مُتَعَقَّلُهُ نَفْسَ حَقيقَةِ ذلكِ الشَّيْءِ، أَوْ وُجودَها واعْتِباراتٍ مِنْهُ، فَتَعْريفُ الماهِيَّةِ الحقيقِيَّةِ لمسَمَّى الاسْمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّها ماهِيَّةٌ حَقيقِيَّةٌ تَعْريفٌ حقيقِيٌّ يُفيدُ تَصْويرَ[1] الماهِيَّةِ في الذِّهْنِ بالذاتِيَّاتِ كُلِّها أَوْ بَعْضِها، فَيكونُ حَدّاً حَقيقِيّاً تامّاً أَوْ ناقِصاً أَوْ بِالعَرَضِيَّاتِ أَوْ بِالمرَكَّبِ مِنْهُما، فَيَكونُ رَسْماً حَقيقِيّاً تامّاً أَوْ ناقِصاً، لكنْ الاطِّلاعُ على ذاتِيَّاتِها وعَرَضِيَّاتِها والتَّمْييزُ بَيْنَهُما مُتَعَسِّرٌ، بَلْ مُتَعَذِّرٌ.

وتَعْريفُ مَفْهومِ الاسْمِ وما تَعَقَّلَهُ الواضِعُ فَوَضَعَ الاسْمَ بِإزائِهِ يَكونُ تَعْريفاً اسْمِيّاً يُفيدُ تَبْيِينَ ما وُضِعَ الاسْمُ بِإزائِهِ بِلَفْظٍ أَشْهَرَ، كَقَوْلِنا: الغَضَنْفَرُ الأَسَدُ، أَوْ بِلَفْظٍ يَشْتَمِلُ على تَفْصيلِ ما دَلَّ عَلَيْهِ الاسْمُ إِجْمالاً، كَقَوْلِنا: الجِنْسُ كُلِّيٌّ مقولٌ...

---

(١) في المطبوعة التركية: تصوّر.

الح، وهذِهِ يَتَيَسَّرُ الاطِّلاعُ على ذاتِيَّاتِها وعَرَضِيَّاتِها، والتَّمْييزُ بَيْنَهُما بلا صُعوبَةٍ، إِذْ ما هُوَ داخِلٌ في الموضوعِ لَهُ فهو ذاتِيٌّ، وما هُوَ خارِجٌ عَنْهُ فَهُوَ عَرَضِيٌّ.

وَقَدْ مَرَّ إِشارَةٌ إِجْمالِيَّةٌ إلى ذلِكَ، فَتَعْريفُ المعْدوماتِ لا يَكونُ إلا اسْمِيَّاً، إِذْ لا حَقائِقَ لها، بَلْ هِيَ مَفْهوماتٌ واعْتِباراتٌ، وتَعْريفُ المَوْجوداتِ قَدْ يكونُ اسْمِيَّاً، وقَدْ يَكونُ حَقيقِيَّاً، إِذْ لها مَفْهوماتٌ وحَقائِقُ، كذا في التَّلْويحِ.

* تَنْبِيْـهٌ *

اعْلَمْ أَنَّ أَرْبابَ العَرَبِيَّةِ والأُصول كَثيْراً ما يَسْتَعْمِلونَ الحَدَّ بِمَعْنى الـمُعَرِّفِ، وكَثيرٌ مِنَ النَّاسِ يَغْلَطونَ بِسَبَبِ الغَفْلَةِ عَنِ اخْتِلافِ الاصْطِلاحَيْنِ، فَلا تَغْفُلْ ولا تَخْبِطْ(١).

ومِـمَّا يَجِبُ أَنْ يُنَبَّـهَ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّهُ يَجِبُ الاحْتِرازُ في التَّعْريفِ عَنْ أَشْياءَ، مِنْها:

- تَعْريفُ الشَّيْءِ بِما يُساويهِ في المعْرِفَةِ والجَهالَةِ.
- وَمِنْها تَعْريفُ الشَّيْءِ بِما لا يُعَرَّفُ إلا بذلِكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ الدَّوْرُ، سَواءٌ كانَ بِمَرْتَبَةٍ أَوْ بِمَراتِبَ.
- وَمِنْها اسْتِعْمالُ الأَلْفاظِ المشْتَرَكَةِ والمجازِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ وُجوبَ الاحْتِرازِ عَنْهُما عِنْدَ أَهْلِ المعْقول، وأَمَّا عِنْدَ الأُدَباءِ والأُصولِيِّينَ فَيَجوزُ اسْتِعْمالُهُما

(١) في الأصل: تحبط.

فِي التَّعْرِيفِ، إِذا قامَتْ قَرِينَـةٌ ظاهِرَةٌ دالَّـةٌ على تَعْيِينِ المرادِ، بَـل الصَّـحيحُ أَنَّ الأَمْرَ كَذلِكَ بِإِجْماعِ الفَرِيقَيْنِ واتِّفاقِهِما، صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ المحقِّقِينَ، وإِنَّـما يَجِبُ الاحْتِرازُ عَنْ هذِهِ الأَشْياءِ لِئَلا يفوتَ الغَرَضُ.

[البابُ الثّالثُ: مبادئُ التّصديقات]

البَابُ الثَّالِثُ في بَيانِ مبادي التَّصْديقاتِ، وَهِيَ (**القَضايا**) وأَحْكامها.

ولـمَّا تَوَقَّفَ مَعْرِفَةُ أَقْسامِ الشَّيْءِ وأَحْكامِهِ على مَعْرِفَةِ ذلِكَ الشَّيْءِ عَرَّفَ المصنِّفُ القَضِيَّةَ أَوَّلاً، فقال:

(**القَضِيَّةُ**): وَهِيَ تارَةً تُطْلَقُ على المعْقولَةِ، وأُخْرى على الملْفوظَةِ، إمَّا بالاشْتِراكِ، أَوْ بِأَنْ يكونَ حَقيقَةً في الأُولى مجَازاً في الثَّانِيَةِ تَسْمِيَةً للدَّالِّ باسْمِ المدْلولِ، على ما اخْتارَهُ السَّيِّدُ العلَّامَةُ[١].

(**قَوْلٌ**) هُوَ مُرادِفٌ للمُرَكَّبِ، جِنْسٌ شامِلٌ للمُرَكَّباتِ؛ تامَّةً أَوْ ناقِصَةً، إخْباراً أَوْ إِنْشاءً، وَهُوَ يُطْلَقُ أَيضاً تارَةً على المعْقول، وأُخْرى على الملْفوظِ؛ اشْتِراكاً، أَوْ حَقيقَةً ومجَازاً، فَإِنْ جَعَلْنا التَّعْريفَ هَهُنا لِلْقَضِيَّةِ المعْقولَةِ يكونُ بِمَعْنى المرَكَّبِ

---

(١) قال السيّد الشّريف رحمه الله تعالى في حاشية القطب على الشمسية: "القضية تطلق تارة على الملفوظة، وتارة على المعقولة؛ إما بالاشتراك، أو الحقيقة والمجاز، والثاني أولى، لأنّ المعتبر هو القضية المعقولة، وأما الملفوظة فإنها اعتبرت لدلالتها على المعقولة، فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول، وكذلك لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول".

المعْقول ، وإنْ جَعَلْناهُ لِلْمَلْفوظَةِ فَبِمَعْنى المرَكَّبِ الملْفوظِ، ولا يَجوزُ أَنْ يُـرادَ كِلاهُمَـا مَعًا، إِذ المعْنَيانِ المشْتَرَكانِ، وكَذا المعْنى الحَـقِيقِيُّ والمجـازِيُّ، لا يَجْتَمِعـانِ في الإِرادَةِ في إِطْلاقٍ واحِدٍ، على ما بُـيِّنَ في مَوْضِعِهِ.

(**يَصِـحُّ أَنْ يُقـالَ لِقائِلـه**[1] **إِنـهُ صـادِقٌ فيـهِ أَوْ كـاذِبٌ فيـهِ**)، فَصْـلٌ يُخْـرِجُ الإِنْشائِيَّـاتِ والمرَكَّبـاتِ النَّاقِصَـةَ، لأَنَّ احْـتِمالَ الصِّـدْقِ والكَـذِبِ مِـنْ خَـواصِّ القَضِيَّـةِ، كَما هُو الحَقُّ، وهُوَ المشْهورُ، وعَلَيْهِ الجمْهورُ.

ولم يُفَرِّقْ بَعْضُهُمْ بَيْنَها وَبَيْنَ المرَكَّبِ التَّقْييدِيِّ في احْتِمالِ الصِّـدْقِ والكَـذِبِ، باعْتِبارِ أَنهُ يُشيرُ إلى النِّسْبَـةِ الخَـبَرِيَّـةِ.

وَرُدَّ بِأَنَّ إِطْلاقَ احْتِمالِ الصِّدْقِ والكَذِبِ على المرَكَّبِ التَّقْييـديِّ بِمُجَـرَّدِ مـا يُشيرُ إِلَيْهِ يَقْتَضي صِحَّةَ إِطْلاقِ احْتِمالِهما على الإِنْشائِيِّ بِاعْتِبارِ ما يَسْتَلْزِمُهُ مِنَ النِّسْبَـةِ الخَبَرِيَّـةِ، ولَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ إِنَّ احْتِمالَ الصِّدْقِ والكَذِبِ إِنَّما هُـوَ بِـالنَّظَرِ إلى مُحَصَّـلِ مَفْهـومِ القَضِيَّـةِ ومُجَـرَّدِ ماهِيَّتِها، وَهُوَ ثبوتُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ أَوْ سَلْبُهُ عَنْهُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ خُصوصِيَّـةِ ذلِكَ المفْهومِ، وخُصوصِيَّـةِ القائِـلِ والمخاطَـبِ، فَـلا يَخْـرُجُ عَنْهـا قَـوْلُ الله وقَـوْلُ الرَّسول ، وما هُوَ بَديهِيُّ الصِدْقِ والكَذِبِ، فإِنَّا إذا قَطَعْنـا النَّظَـرَ عَـنْ خُصوصِيَّـةِ القَضِيَّـةِ وخُصوصِيَّـةِ القائِلِ وغَيْرِهِما مِنَ الخصوصِيَّـاتِ، ولاحَظْنَا مُحَصَّلَ مَفْهومِها

---

(١) في الأصل: لقائل.

ومعناهُ إمَّا ثُبوتَ شَيْءٍ لِشَيْءٍ أَوْ سَلْبَهُ عَنْهُ، وذلك يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ بلا ريبة.

ثُمَّ إنَّ الصِّدْقَ والكَذِبَ مُطابَقَةُ الحكْمِ وَعَدَمُ مُطابَقَتِهِ لِلْواقِعِ، وتَوْضيحُهُ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ أُوْقِعَ بَيْنَهُما نِسْبَةٌ حُكْمِيَّةٌ لا بُدَّ وأَنْ يكونَ بَيْنَهُما مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عمَّا في الذِّهْنِ مِنَ النِّسْبَةِ التَّامَّةِ المفهومَةِ مِنَ اللَّفْظِ نِسْبَةٌ ثُبوتِيَّةٌ بِأَنْ يكونَ هذا ذاكَ، أوْ سَلْبِيَةٌ بِأَنْ يكونَ هذا لَيْسَ ذاكَ، فَهذِهِ النِّسْبَةُ تُسَمَّى الواقِعَ والخارِجَ ونَفْسَ الأمْرِ، فَمُوافَقَةُ النِّسْبَةِ الذِّهْنِيَّةِ المفْهومَةِ مِنَ الكَلامِ لِتِلْكَ النِّسْبَةِ الخارِجِيَّةِ بِأَنْ تكونا ثُبوتِيَّتَيْنِ أَوْ سَلْبِيَّتَيْنِ صِدْقٌ، وعَدَمُها بِأَنْ تكونَ إحداهُما ثُبوتِيَّةً والأُخْرى سَلْبِيَّةً كَذِبٌ، هذا ما عَلَيْهِ الجمْهورُ، وهو الحقُّ والمذْهَبُ المنْصورُ.

وقِيلَ: الصِّدْقُ والكَذِبُ مُطابَقَةُ الحُكْمِ وعَدَمُها للاعْتِقادِ، وقِيلَ: لِلْواقِعِ والاعْتِقادِ جَميعاً، وكلٌّ مِنْهُما مَرْدودٌ، وَقَدْ بُيِّنَ في المطَوَّلاتِ.

ثُمَّ إنَّ الصِّدْقَ والكَذِبَ وَصْفانِ لِلْقَضِيَّةِ أَوَّلاً وبِالذَّاتِ، ولِلْقائِلِ ثانِياً وبِالعَرَضِ، فَلَوْ عَرَّفَها بأَنَّها قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ لكانَ أَخْصَرَ وَأَوْلى، فافْهَمْ.

ثُمَّ لَـمَّا عَرَّفَ القَضِيَةَ وبَيَّنَها؛ أَرادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَقْسامَهَا، فقال:

(وَهِيَ) أَيْ القَضِيَّةُ (إِمَّا حَمْلِيَّةٌ) إن انْحَلَّ طَرَفاها إلى مُفْرَدَيْنِ، بِالفِعْلِ أَو القُوَّةِ، (كَقَوْلِنا: زَيْدٌ كاتِبٌ)، وزَيْدٌ قائِمٌ، يُضادُّهُ زَيْدٌ لَيْسَ بِقائِمٍ.

(أَوْ شَرْطِيَّةٌ) إنْ لَمْ يَنْحَلَّ طَرَفاها إلى مُفْرَدَيْنِ، لا بِالفِعْلِ ولا بِالقُوَّةِ، وسَيأْتي

عَنْ قَريبٍ تَحْقيقُ هذا الانْحِلال وَعَدَمِهُ، (**مُتَّصِلَةٌ**) وهي التي حُكِمَ فِيها بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ، أَوْ لاصِدْقِها، على تَقْديرِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ أُخْرى، سَواءٌ تَحَقَّقَ صِدْقُ أَحَدِ النَّقيضَيْنِ أَوْ لا، وَسَواءٌ كانَ على تَقْديرِ اللُّزومِ أَوْ على تَقْديرِ الاتِّفاقِ، (**كَقَوْلِنا: إِنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فالنَّهارُ مَوْجودٌ**)، فإِنَّهُ حُكِمَ في هَذِهِ القَضِيَّةِ بِصِدْقِ وُجودِ النَّهارِ على تَقْديرِ صِدْقِ طُلوعِ الشَّمْسِ لُزومَاً، سَواءٌ تَحَقَّقَ وجودُ اللَّيْلِ أَوْ لا، وَهذِهِ مُوجِبَةٌ، والسَّالِبَةُ: لَيْسِ إِنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فَاللَّيْلُ مَوْجودٌ، فَحُكِمَ فيها بِعَدَمِ صِدْقِ وُجودِ اللَّيْلِ على تَقْديرِ صِدْقِ طُلوعِ الشَّمْسِ لُزومَاً، سَواءً تَحَقَّقَ وجودِ النَّهارِ أَوْ لا، وَسَيَأْتي أَمْثِلَةُ الاتِّفاقِيَّةِ.

(**وإِمَّا مُنْفَصِلَةٌ**)، وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بِالتَّنافي بَيْنَ القَضِيَّتَيْنِ، أَوْ بِعَدَمِهِ[1]، في الصِّدْقِ والكَذِبِ مَعَاً، أَوْ في الصِّدْقِ وَحْدَهُ، أَوْ في الكَذِبِ فَقَطْ، (**كَقَوْلِنا: العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَ**) العَدَدُ (**إِمَّا فَرْدٌ**)، فَحُكِمَ فيها بالتَّنافي بَيْنَ القَضِيَّتَيْنِ، وهُما أي: العَدَدُ زَوْجٌ، والعَدَدُ فَرْدٌ، في الصِّدْقِ والكَذِبِ جَميعَاً، لأَنَّ كَوْنَ العَدَدِ زَوْجاً وَكَوْنَهُ فَرْداً لا يَجْتَمِعانِ ولا يَرْتَفِعانِ.

وَسَيَأْتي تَفاصِيلُ أَقْسامِ الشَّرْطِيَّةِ وَمُوجِباتِها وسَوالِبِها وأَمْثِلَةُ كُلٍّ مِنْهُما إِنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) بالتنافي: لا يصدقان معاً، فلا يجتمعان، ولا يكذبان معاً، فلا يرتفعان، أو عدمه: يصدقان معاً فيجتمعان، ويكذبان معاً، فيرتفعان.

ثُمَّ إِنَّ مَعْنى الانْحِلالِ حَذْفُ الأَدَواتِ الدَّالَّةِ على الحُكْمِ الذي بِهِ يَكُونُ[١] القَضِيَّةُ قَضِيَّةً، فإذا حَذَفْنا عَنْ قَوْلِنا: زَيْدٌ هُوَ عالِمٌ، وقَوْلِنا: زَيْدٌ هو لَيْسَ بِعالِمٍ، لَفْظَ: هُوَ، الدَّالَّ على الإيجابِ، وَ: لَيْسَ، الدَّالَّ على السَّلْبِ بَقِيَ: زَيْدٌ، و: عالِمٌ، وَهُما مُفْرَدانِ بِالفِعْلِ، وإذا حَذَفْنا عَنْ قَوْلِنا: إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فالنَّهارُ مَوْجودٌ، وعَنْ قَوْلِنا: العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وإِمَّا فَرْدٌ، لَفْظَتَيْ: إِنْ، وَ: الفاءِ، الدَّالَّتَيْنِ على الاتِّصالِ، ولَفْظَةَ: إِمَّا، الدَّالَّةَ على الانْفِصالِ بَقِيَ: الشَّمْسُ طالِعَةٌ، و: النَّهارُ مَوْجودٌ، و: العَدَدُ زَوْجٌ، و: العَدَدُ فَرْدٌ، وَكُلٌّ مِنْها قَضِيَّةٌ لا مُفْرَدٌ.

ولَـمَّا كانَ المُفْرَدُ هَهُنا أَعَمَّ مِنْ أَنْ يكونَ بِالفِعْلِ أَوْ بِالقُوَّةِ؛ دَخَلَ في الحَمْلِيَّةِ نَحْو: زَيْدٌ عالِمٌ يُضادُّهُ زَيْدٌ لَيْسَ بِعالِمٍ، ونَحْو: الشَّمْسُ طالِعَةٌ يَلْزَمُهُ النَّهارُ مَوْجودٌ، وَ: زَيْدٌ قائِمٌ قَضِيَّةٌ، فَإِنَّ كلاً مِنْها يُمْكِنُ التَّعْبيرُ عَنْ طَرَفَيْها بِلَفْظَيْنِ مُفْرَدَيْنِ، بِأَنْ يُقالَ: هذا ذاكَ، أَوْ: المَوْضوعُ مَحْمولٌ، أَوْ نحو ذلِكَ.

وَأُورِدَ عَلَيْه أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ أَيضاً تَنْحَلُّ إلى مُفْرَدَيْنِ بالقُوَّةِ بِأَنْ يُقالَ: هذا مَلْزومٌ لِذاكَ، وَ: هذا مُعانِدٌ لِذاكَ، مثلاً، فَيَنْدَرِجُ الشَّرْطِيَّاتُ كُلُّها في الحَمْلِيَّةِ، فَلا يَكونُ[٢] تَعْريفُ الحَمْلِيَّةِ مانِعاً، ولا تَعْريفُ الشَّرْطِيَّةِ صادِقاً على فَرْدٍ مِنْ أَفْرادِها.

وأَجابَ عَنْهُ السَّيِّدُ العلَّامَةُ بِأَنَّ المعْنِيَّ بِالمفْرَدِ ما يُمْكِنُ التَّعْبيرُ عَنْهُ بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ حالَ كَوْنِهِ جُزْءاً مِنْ تِلْكَ القَضِيَّةِ وعِنْدَ إِفادَةِ حُكْمِها، والحَمْلِيَّاتُ تَنْحَلُّ إلى

---

(١) في الأصل: يكون.

(٢) في الأصل: تكون.

شَيْئَيْنِ يُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُما بِلَفْظَيْنِ مُفْرَدَيْنِ، كَـ: هـذا ذاكَ، والمَوْضوعُ مَحْمولٌ، حالَ كَوْنِ هذينِ اللَّفْظَيْنِ مَوْضوعَاً ومَحْمولاً، وحالَ كَوْنِهِما مُفيدَيْنِ حُكْمَ أَصْلِ القَضِيَّةِ التي قَبْلَ الانْحِلال ، بِخِلافِ الشَّرْطِيَّةِ، فإِنَّ قولنا[1]: هذا مَلْزومٌ لِـذاكَ أَوْ مُعانِدٌ لَهُ، وإِنْ كانا مُفْرَدَيْنِ؛ لَكِنَّهما لَيْسا مُقَدَّماً وَتالِياً، ولا يُفيدانِ الحُكْمَ الاتِّصالَ أَوْ الانْفِصالَ الذي في أَصْلِ القَضِيَّةِ قَبْلَ الانْحِلال ، والتَّعْبيرُ عَنْ طَرَفَيْها بالمقدَّمِ والتَّالي أَيْضَاً لا يفيدانِ الحُكْمَ الاتِّصالَ أَوْ الانْفِصالَ، فالشَّرْطِيَّةُ لا تَنْحَلُّ بِطَرَفَيْها إلى شَيْئَيْنِ يُمْكِنُ التَّعْبيرُ عَنْهُما بِلَفْظَيْنِ مُفْرَدَيْنِ عِنْدَ قَصْدِ إِفادَةِ الحُكْمِ الذي فيها.

(**والجزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الحَمْلِيَّةِ**) كَـ: زَيْدٍ، في قَوْلِنا: زَيْدٌ كاتِبٌ، والمرادُ بالأَوَّلِيَّةِ ما هُوَ بِالطَّبْعِ وَبِحَسَبِ الرُّتْبَةِ، لا ما هُوَ بِحَسَبِ الذِّكْرِ، فَيَدْخُلُ فيهِ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ، كَـ: ضَرَبَ زَيْدٌ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ التي أُخِّرَ مَوْضوعِها نَحْو: في الدَّارِ رَجُلٌ.

(**يُسَمَّى مَوْضوعَاً**) لِوَضْعِهِ لِأَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَيُقالُ لَهُ: المحْكومُ عَلَيْهِ أَيضَاً.

(وَ) الجُزْءُ (**الثَّاني**) مِنْها بِحَسَبِ الرُّتْبَةِ، نَحْو: كاتِبٌ، وَ: ضَرَبَ، وَ: في الدَّارِ، في الأَمْثِلَةِ المذْكورَةِ يُسَمَّى: (**مَحْمولاً**) لِوَضْعِهِ لِأَنْ يُحْمَلَ على شَيْءٍ، وَيُقالُ لَهُ: المحْكومِ بِهِ، أَيضَاً.

---

(١) في الأصل: قولينا.

اعْلَمْ أَنَّ أَجْزاءَ القَضِيَّةِ ثَلاثَةٌ:

- المحْكومُ عَلَيْهِ.
- والمحْكومُ بِهِ.
- والنِّسْبَةُ التي بِها يَرْتَبِطُ المحْكومُ بِهِ بالمحْكومِ عَلَيْهِ، وهي الحُكْمُ بِثُبوتِهِ لَهُ أَوْ بِنَفْيِهِ عَنْهُ.

كذا قِيْلَ، والحقُّ أَنَّها أَرْبَعَةٌ:

- المحْكومُ عَلَيْهِ.
- والمحْكومُ بِهِ.
- والنِّسْبَةُ التي هِيَ مَوْرِدُ الإِيجابِ والسَّلْبِ.
- والحُكْمُ الذي هُوَ إِدْراكُ أَنَّ النِّسْبَةَ واقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِواقِعَةٍ.

فإِنَّا إِذا تَعَقَّلْنا زَيْداً وَكاتِباً مَثَلاً والنِّسْبَةَ، أَعْني مُجَرَّدَ مَفْهومِ كَوْنِ الكاتِبِ ثابِتاً لِزَيْدٍ أَوْ غَيْرَ ثابِتٍ لَهُ لا يَحْصُلُ القَضِيَّةُ، وَيَظْهَرُ ذلِكَ في الشَّكِّ، فإِنَّهُ بِتَعَقُّلِ الطَّرَفَيْنِ والنِّسْبَةِ بَيْنَهُما مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، ثُمَّ إِذا زالَ الشَّكُّ وأَدْرَكَ الذِّهْنُ أَنَّ النِّسْبَةَ واقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِواقِعَةٍ، أَعْني أَنَّ المحْمولَ ثابِتٌ لِلْمَوْضوعِ أَوْ لَيْسَ بِثابِتٍ لَهُ؛ تَحْصُلُ القَضِيَّةُ بِلا مِرْيَةٍ.

والنِّسْبَةُ كما تُطْلَقُ على مَوْرِدِ الإِيجابِ والسَّلْبِ؛ كذلِكَ تُطْلَقُ على الحُكْمِ، فَمَنْ جَعَلَ الأَجْزاءَ ثَلاثَةً؛ فَقَدْ غَفَلَ عَنْ هذا، فَذَهَبَ إِلى اتِّحادِ النِّسْبَتَيْنِ، ولَـمَّا كانَ مَقْصودُ المصَنِّفِ بَيانَ الأَجْزاءِ اللَّفْظِيَّةِ اقْتَصَرَ على بَيانِ المحْكومِ عَلَيْهِ وبِهِ،

وَسَكَتَ عن الجُزْأَيْـنِ الآخَرَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: الأَجْزاءُ اللَّـفْظِيَّـةُ ثَلاثَـةٌ؛ المَوْضوعُ، والمحْمـولُ، والرَّابِطَـةُ التـي تَدُلُّ على الحُكْمِ والنِّـسْبَـةِ كَـ: هُوَ، في: زَيْدٌ هُوَ عالِمٌ، فَلِمَ لمْ يَذْكُرِ الثَّالِثَ؟

قُلْنا: كأَنَّـهُ نَظَرَ إلى أَنَّ الرَّابِطَـةَ كَثيراً ما يُتْرَكُ ذِكْرُها، فاقْتَصَرَ على ما هُوَ أَكْثَـرُ ذِكْراً.

(والجُـزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّـةِ) نَحْو: إِنْ كانَت الشَّمْسُ طالِعَـةً، في قَوْلِنـا: إِنْ كانَتْ الشَّمْسُ طالِعَـةً فالنَّهارُ مَوْجودٌ، (يُسَمَّى مُقَدَّماً) لِتَقَدُّمِهِ.

والمرادُ بالأَوَّلِيَّـةِ والتَّقَدُّمِ هُنا هُو الرُّتْبِيُّ، سَواءٌ تَقَـدَّمَ في الـذِّكْرِ أَيضـاً، كَـما في المثالِ المذْكورِ، أَوْ تَأَخَّرَ، كَما في قَوْلِنَا: النَّهارُ مَوْجودٌ إِنْ كانَت الشَّمْسُ طالِعَـةً.

وتَقْديرُ الجَزاءِ في أَمْثالِ هَذا على ما هُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ إِنَّما هُوَ لِأَمْرٍ لَفْظِيٍّ لا يُساعِدُهُ مَقاصِدُ هذا الفَنِّ[1].

(وَ) الجُـزْءُ (الثَّاني) مِنَ الشَّرْطِيَّـةِ، كَـ: النَّهارُ مَوْجودٌ، في المثالَـيْنِ المـذْكورَيْنِ (يُسَمَّى تَالِياً)؛ لِتُلُـوِّهِ وَتَبَعِيَّـتِـهِ لِلْمُقَدَّمِ.

(والقَضِيَّـةُ) تَقْسيمٌ ثانٍ لِلْقَضِيَّـةِ مُطْلَقاً، إِلَّا أَنَّ المصَنِّفَ بَنى ظاهِرَ الكَلامِ على

(١) جاء في حاشية الشيخ عليش على شرح شيخ الإسلام زكريا على إيساغوجي ما معناه أنّ البصريين يمنعون تقدّم التالي على المقدّم، على معنى أنّ التقدم واجب لفظيّ للمقدَّم، فإن لم يكن له التقدّم في اللفظ فليس بمقدَّم، والموجب لذلك أنّ الشّرط له الصّدارة.

الحَمْلِيَّةِ، حَيْثُ أَتَى بِجَمِيعِ الأَمْثِلَـةِ مِنها، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِإِيجابِ الشَّرْطِيَّـةِ وَسَلْبِها وَخُصوصِها وحُصورِها وإِهْمالِها، وَسَنُنَبِّـهُ على كُلٍّ مِنْها على سَبيلِ الإِيجـازِ إِنْ شـاءَ الله تَعالى.

فَالقَضِيَّـةُ الحمْلِيَّـةُ:

(**إِمَّا مُوجِبَـةٌ**)، وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بِثُبوتِ المحْمول لِلْمَوْضـوعِ، (**كَقَوْلِنـا: زَيْدٌ كاتِبٌ**)، إِذْ حُكِمَ فيها بِثُبوتِ الكِتابَـةِ لِزَيْدٍ.

(**وإِمَّا سالِبَـةٌ**)، وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بِنَفْيِ المحْمولِ عَنِ الموْضـوعِ، (**كَقَوْلِنـا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ**)، إِذْ حُكِمَ فيهِ بِنَفْيِ الكِتابَـةِ عَنْ زَيْدٍ.

(**وَكُـلُّ واحِـدٍ مِـنْهُما**) أَيْ مِـنَ الحمْلِيَّـةِ الموْجِبَـةِ والحَمْلِيَّـةِ السَّالِبَـةِ (**إِمَّـا مَخْصوصَةٌ**) وَهِيَ التي مَوْضوعُها جُزْئِيٌّ حَقيقِيٌّ، ويقـالُ لَهـا شَخْصِيَّـةٌ أَيضـاً (**كَـما ذَكَرْنَا**)، وَهُوَ مِثالُ: زَيْدٌ كاتِبٌ، وَ: زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ.

(**وَإِمَّا كُلِّـيَّـةٌ مُسَوَّرَةٌ**)، وَهِيَ التي مَوْضوعُها كُلِّـيٌّ بُيِّنَ فيهـا أَنَّ الحُـكْمَ عـلى جَميعِ الأَفْرادِ بِأَداتِها وَسُورِها مَأْخوذٌ مِنْ سُورِ البَلَدِ (**كَقَوْلِنـا: كُـلُّ إِنْسـانٍ كاتِـبٌ**)، مِثالٌ لِلْموجِبَـةِ الكُلِّـيَّـةِ المسَوَّرَةِ، وَسورُها: كُلّ، وأَجْمعونَ، وَطُرًّا، وقاطِبَـةً، وكافَّـةً وعامَّـةً، والأَلِفُ واللَّامُ في مَقامِ الاسْتِغْراقِ، (وَ) كَقَوْلِنـا: (**لا شَيْءَ**) أَوْ: لا واحِـدَ (**مِنَ الإِنْسانِ بكاتِبٍ**)، مِثـالٌ لِلسَّالِبَـةِ الكُلِّـيَّـةِ المسَـوَّرَةِ، وسُورُها: لا شَيْءَ، ولا واحِد.

(**وإِمَّا جُزْئِيَّـةٌ مُسَوَّرَةٌ**) وَهِيَ التي مَوْضوعُها كُلِّـيٌّ بُيِّنَ فيهـا أَنَّ الحُـكْمَ عـلى

بعض الأفرادِ بأداتِها وَسُورِها، **(كَقَوْلِنا: بَعْضُ الإِنْسـانِ)**، أَوْ: واحِـدٌ مِـنَ الإِنْسـانِ (كاتِبٌ)، مِثالٌ لِلْجُزْئِيَّـةِ المسَوَّرَةِ، وَسورُها: بَعْض، وَ: واحِد، (وَ) كَقَوْلِنـا: **(بَعْـضُ الإِنْسانِ لَيْسَ بِكاتِبٍ)**، مِثالٌ لِلْجُزْئِيَّـةِ المسَـوَّرَةِ، وسـورُها: بَعْـضُ لَـيْسَ، وَ: لَـيْسَ بَعْض، وَ: لَيْسَ كُلُّ.

(وَإِمَّا أَنْ لا يَكونَ كَذلِكَ)، بِأَنْ لا يَكونَ مَوْضوعُها جُزْئِيّـاً حَقِيقِيّـاً، أَوْ كُلِّـيّـاً بُيِّنَ فيها كَمِّيَّـةُ الأَفْرادِ؛ كُلّاً، أَوْ بَعْضاً، **(وَتُسَـمَّى مُهْمَلَـةً)** لإِهْمـالِ بيـانِ الكَمِّيَّـةِ بِعَدَمِ ذِكْرِ السُّورِ، **(كَقَوْلِنا: الإِنْسانُ كاتِبٌ)**، مِثالٌ لِلْموجِبَـةِ المهْمَلَـةِ، (وَ) كَقَوْلِنـا: الإِنْسانُ **(لَيْسَ بِكاتِبٍ)**، مِثالٌ لِلسَّالِبَـةِ المهْمَلَةِ.

والمُهْمَلَةُ في قُوَّةِ الجُـزْئِيَّـةِ؛ لِتَلازُمِهِا ثُبوتاً وانْتِفاءً، لأَنهُ كُلَّـما ثَبَـتَ الحُـكْمُ عَلى الأَفْرادِ في الجُمْلَةِ ثَبَتَ عَلَيْها مُطْلَقاً، وكُلَّما انْتفى انْتفى.

وَوَجْهُ الحَصْرِ؛ أَنَّ الحُـكْمَ في كُـلٍّ مِـنَ الموجَبَـةِ السَّالِبَـةِ إِمَّـا عـلى مَوْضـوعٍ مُشَخَّصٍ، أَوْ لا؛ فالأَوَّلُ هِيَ: **المخْصوصَةُ**، والثاني: إِمَّا أَنْ يُبَـيَّنَ فيهـا كَمِّيَّـةُ الأَفْـرادِ؛ كُلّاً، أَوْ بَعْضاً، فَإِنْ كانَ الأَوَّلُ، **فَمَحْصـورَةٌ**؛ كُلِّـيَّـةٌ أَوْ جُزْئِيَّـةٌ، وَإِنْ كـانَ الثَّـاني، **فَالمُهْمَلـةُ**، فَالقِسْمَةُ مُثَلَّـثَـةٌ لا مُرَبَّعَـةٌ.

واعْلَمْ أَنَّ المصَنِّـفَ رَحِمَهُ الله تعالى اقْتَفى أَثَرَ القُدَماءِ ههُنا، حَيْثُ ثَلَّثَ القِسْمَةَ

وَطَرَحَ الطَبيعِيَّـةَ عَنْها[1]، كَما فَعَلوا كَذلِكَ؛ إِمَّا لِعَدَمِ اسْتِعْمالِها في العُلومِ، أَوْ لِقِلَّتِها، وَإِمَّا لِكَوْنِها داخِلَـةً في الشَّخْصِيَّـةِ، لأَنَّ نَفْسَ الماهِيَّـةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّها صُورَةٌ حاصِلَـةٌ فِي الذِّهْنِ جُزْئِـيٌّ، وَإِمَّا لِكَوْنِها داخِلَـةٌ في المُهْمَلَـةِ مِنْ حَيْـثُ إِنَّـهُ حُكِـمَ فيهـا عـلى كُلِّـيٍّ أُهْمِلَ بيانُ كَمِّـيَّـةِ الأَفْرادِ.

وَرُدَّ عَلَيْهِم بِأَنَّ في كُلٍّ مِنَ الوُجوهِ نَظَراً:

أَمَّا الأَوَّلُ؛ فَفِيه أَنَّـه يَجِبُ أَنْ يكونَ قَواعِدُ الفَنِّ عامَّـةً.

وأَمَّا الثَّاني؛ ففيه أَنَّ الحُكْمَ على الماهِيَّـةِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّها صُورَةٌ شَخْصِيَّـةٌ، كَيْفَ وَجميعُ المَحْصوراتِ بِهذا الاعْتِبارِ مَوْضوعُها مُشَخَّصٌ.

وأَمَّا الثَّالِثُ؛ فَفيهِ أَنَّ المُهْمَلَـةَ في قُـوَّةِ الجُزْئِـيَّـةِ، والطَبيعِيَّـةُ كَـمَا لا تَصْـدُقُ كُلِّـيَّـةً كَذلِكَ لا تَصْدُقُ جُزْئِيَّـةً، إِذْ لا يَصْدُقُ في قَوْلِنا: الإِنْسانُ نَـوْعٌ: بَعْـضُ أَفْـرادِ الإِنْسانِ نَوْعٌ، كَمَا لا يَصْدُقُ: كُلُّ أَفْرادِهِ نَوْعٌ.

فَلِذا عَدَلَ عَنْـهُ المُتَأَخِّرونَ، حَيْثُ رَبَّعُوا القِسْمَـةَ، فَقـالُوا: إِنْ كـانَ المَوْضـوعُ جُزْئِيّـاً مُشَخَّصاً، **فَشَخْصِيَّـةٌ**، وإِنْ كانَ كُلِّـيّـاً؛ فَإِنْ بُيِّنَ كَمِّـيَّـةُ الأَفْرادِ، **فَمَحْصـورَةٌ**، وإِلّا؛ فَإِنْ صَلَحَتْ لِأَنْ تَصْدُقَ كُلِّـيَّـةً أَوْ جُزْئِـيَّـةً بِـأَنْ يَكـونَ الحُـكْمُ عـلى أَفْـرادِ

---

(١) الطبيعية هنا هي القضية الحملية التي يكون موضوعها نفس الحقيقة والماهية بأن لا يراد من الموضوع نفس الأفراد نحو قولهم: الإنسان نوع، فالحكم بالنوعية في هذا القضية الطبيعية ليس على أفراد الإنسان بل على حقيقة الإنسان.

الموضوع مَعَ إهمالِ بَيانِ كَمِّيَّتِها، **فَمُهْمَلَةٌ**، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِذلِكَ بِأَنْ لا يكونَ الحُكْمُ على أفرادِ الموضوعِ، بَلْ على نَفْسِ الطَّبيعَةِ مُطْلَقَةً، كَقَوْلِنا: الإِنْسانُ حَيَوانٌ ناطِقٌ، أو مُقَيَّدَةً بالعُمومِ، كَقَوْلِنا: الحيوانُ مِنْ حَيْثُ عُمومُهُ جِنْسٌ، والإِنْسانُ مِنْ حيثُ عُمومُهُ نَوْعٌ، **فَطَبيعِيَّةٌ**.

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ المصَنِّفُ أَيضاً لِلْعدول والتَّحْصيلِ والجِهاتِ لِقِلَّةِ حُدودِها[1]، ولكونِها مُحْوِجَةً إلى طِوالِ أَبْحاثٍ لا يَسَعُها الرِّسالَةُ، مَعَ أَنهُ إِنَّما الْتَزَمَ فيها ما يَجِبُ استحضارُهُ لِلْمُبْتَدِي، وَهذِهِ المباحِثُ لَيْسَتْ مِنْ ذلِكَ، كَما لا يَخْفى هذا.

والقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ أَيضاً؛ إِمَّا مُوجِبَةٌ أَوْ سالِبَةٌ.

وَكُلٌّ مِنْهُما؛ إِمَّا **مَخْصوصَةٌ أَوْ شَخْصِيَّةٌ**، وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بالاتِّصالِ أَوْ الانْفِصالِ في زَمانٍ مُعَيَّنٍ على حالٍ مُعَيَّنَةٍ.

وإِمَّا **كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ**[2]، وَهِيَ التي حُكِمَ فِيها بالاتِّصالِ والانْفِصالِ في جَميعِ الأزمانِ على جَميعِ الأَحْوالِ والأَوْضاعِ الـمُمْكِنَةِ الاجْتِماعِ مَعَ الـمُقَدَّمِ بِذِكْرِ السُّورِ.

---

(١) كذا في الأصل، وأحسب أنها: جدواها، والله تعالى أعلم.

(٢) كذا قال الشارح رحمه الله تعالى، وكذا في المتن، والكلية مسوَّرة قطعاً، ومثلها الجزئية، بل ما كانت كليةً إلا لأجل السّور المفيد للكلية، وسيأتي هذا في ذكره لوجه الحصر، فقوله: مسورة، ليس وصفاً مقيداً، بل كاشف فقط.

وإِمَّا **جُـزْئِيَّـةٌ**، وَهِيَ التي حُكِمَ فِيها في بَعْضِ الأَزْمـانِ عـلى بَعْـضِ الأَحْـوالِ والأَوْضاعِ.

وإِمَّـا **مُهْمَلَــةٌ**، وَهِـيَ التـي لم[1] يبـين فِيهـا كَمِّيَّــةُ الأَزْمـانِ كُـلًّا أَوْ بَعْضَـاً بإهمالِ السُّورِ.

فَالأَزْمِنَـةُ وَالأَوْضاعُ في الشَّرْطِيَّـةِ بِمَنْزِلَـةِ أَفْرادِ المَوْضوعِ في الحَمْلِيَّـةِ.

وَوَجْهُ الحَصْرِ؛ هُوَ أَنَّـه إِمَّا أَنْ يكونَ الحُـكْمُ في زَمـانٍ مُعَيَّــنٍ، أَوْ لا؛ الأَوَّلُ: مَخْصوصَةٌ، والثَّاني: إِمَّا أَنْ يُبَيَّـنَ فِيهِ كَمِّيَّــةُ الأَزْمـانِ بَعْضَـاً أَوْ كُـلًّا، أَوْ لا؛ الأَوَّلُ: مَحْصورَةٌ؛ **كُلِّـيَّـةٌ**، أَوْ: **جُزْئِيَّـةٌ**، والثَّاني: **مُهْمَلَـةٌ**.

وسُورُ الموجَبَـةِ الكُلِّـيَّـةِ في المتَّصِلَــةِ: كُلَّـما، وَمَهْـما، وَمَتـى، وفي المنْفَصِلَــةِ: دائِماً.

وسُورُ السَّالِبَـةِ الكُلِّـيَّــةِ فِيهِما: لَيْسَ أَلْبَتَّـةَ.

وَسُورُ الموجِبَـةِ الجُـزْئِيَّـةِ فِيهِما: قَدْ يكونُ.

وسُورُ السَّالِبَـةِ الجُـزْئِيَّـةِ في المتَّصِلَـةِ: قَدْ لا يكونُ، ولَيْسَ كُلَّما، وَلَـيْسَ مَتـى، ولَيْسَ مهما، وفي المنْفَصِلَةِ: قَدْ لا يَكونُ، ولَيْسَ دائِماً.

والأَمْثِلَـةُ غَـيْـرُ خَفِيَّـةٍ، والتَّفْصيلُ مَبْسوطٌ في المطوَّلاتِ.

---

(١) ليست في الأصل، ولعلها سهو طبع، والصحيح إثباتها، كما بين في وجه الحصر.

ولـمَّا فَرَغَ عَنْ بيانِ أَقْسامِ مُطْلَقِ القَضِيَّـةِ أَوْ القَضِيَّـةِ الحَمْلِيَّـةِ؛ أَرادَ أَنْ يُبَيِّـنَ أَقْسامَ القَضِيَّـةِ الشَّرْطِيَّـةِ المتَّصِلَةِ والشَّرْطِيَّـةِ المنْفَصِلَـةِ، وَقَدَّمَ المتَّصِلَـةَ، فقالَ:

(**والمتَّصِلَـةُ**) قَدْ سَلَفَ تَعْريفُها على إِطْلاقِها[١]:

(**إِمَّا لُزومِيَّـةٌ**)، وَهِيَ التي حُكِمَ فِيها بِصِدْقِ التَّـالي أَوْ لا صِـدْقِهِ، عـلى تَقْـديرِ صِدْقِ المقَدَّمِ لِعَلاقَـةٍ مُوجِبَـةٍ لِذلِكَ، كَالعِلِّـيَّـةِ، وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكونَ المقدَّمُ عِلَّــةً للتَّالي، (**كَقَوْلِنا: إِنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَـةً فَالنَّهارُ موْجودٌ**) أَوْ بِالعَكْسِ، كَقَوْلِنـا: إِنْ كانَ النَّهارُ مَوْجوداً فَالشَّمْسُ طالِعَـةٌ، أَوْ يكونَ المقدَّمُ والتَّالي مَعْلولَـيْ عِلَّةٍ واحِـدَةٍ، كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ النَّهارُ مَوْجوداً فَالعالَمُ مُضِيْـءٌ، وكَالتَّضايُـفِ، وَهُـوَ كَـوْنُ الشَّـيْئَيْنِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَعَقُّلِ أَحَدِهِما تَعَقُّلُ الآخَرِ، كَالأُبُوَّةِ والبُنُوَّةِ، كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ زَيْدٌ أَبـا عَمْرٍو فَعَمْرٌو ابْنُهُ، وبِالعَكْسِ.

وَقَدْ يقالُ: إِنهُ مِنْ قَبيلِ كَوْنِ المقدَّمِ والتَّالي مَعْلولَـيْ عِلَّةٍ واحِدَةٍ، وهِيَ التَّولُّـدُ في هذا المثال ، وما ذُكِرَ مِنْ جميعِ الأَمْثِلَةِ مُوجِباتٌ، ومِثالُ السَّالِبَـةِ: لَـيْسَ إِنْ كانَـتِ الشَّمْسُ طالِعَةً، فَاللَّـيْلُ مَوْجودٌ.

(**وإِمَّا اتِّفاقِيَّـــةٌ**)، وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بِصِدْقِ التَّالي أَوْ لا صِدْقِـهِ، على تَقْـديرِ

---

(١) الذي سلف هو قوله في تعريف الشرطية المتصلة: (وهي التي حُكِمَ فِيها بِصِدْقِ قَضِيَّـةٍ، أَوْ لاصِدْقِها، على تَقْديرِ صِدْقِ قَضِيَّـةٍ أُخْرى، سَواءٌ تَحَقَّقَ صِدْقُ أَحَدِ النَّقيضَيْنِ أَوْ لا، وَسَواءٌ كانَ على تَقْديرِ اللُّزومِ أَوْ على تَقْديرِ الاتِّفاقِ).

صِدْقِ المقدَّمِ، لا لِعَلاقَةٍ أَوْ لا اعْتِبارِها[١]، بَلْ لِمُجَرَّدِ توافُقِ الجُزْأينِ في الصِّدْقِ، (كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ الإِنْسانُ ناطِقاً فَالحِمارُ ناهِقٌ)، وكَقَوْلِنا لَيْسَ إِنْ كانَ الإِنْسانُ ناطِقاً فَالحِمارُ عالمٌ.

فِإنْ قُلْتَ: الاتِّفاقِيَّةُ مُشْتَمِلَةٌ على العَلاقَةِ، لِأَنَّ المَعِيَّةَ في الوجودِ أمرٌ مُمْكِنٌ، فَلا بُدَّ مِنْ عِلَّةٍ تَقْتَضيهِ.

قُلْتُ: نَعَمْ، إِلَّا أَنَّهم لَـمَّا لاحَظُوا المُقَدَّمِ؛ فَإِن اطَّلَعُوا على أَمْرٍ يقتضي صدقَ التَّالي على تَقْدِيرِ صِدْقِهِ ظاهِراً واعْتَبَروا ذَلِكَ الأَمْرَ؛ سَمَّوْا المُتَّصِلَه لزوميّةً وإِلّا اتِّفاقِيَّةً.

ثُمَّ إِنَّ الاتِّفاقِيَّةَ على ما فَسَّرْناها لا بُدَّ مِنْ صِدْقِ طَرَفَيْها، وَيُسَمّى اتفاقيّةً خاصَّةً، وَقَدْ تُطْلَقُ على التي حُكِمَ فيها بِصِدْقِ التَّالي على تَقْديرِ صِدْقِ المقدَّمِ لا لِعَلاقَةٍ، سَواءً تَوافَقَا في الصِّدْقِ، أَوْ لا، كَقَوْلِنا: إِنْ كانَ الخَلاءُ مَوْجوداً فالإنسانُ ناطِقٌ، وتُسَمَّى هَذِهِ اتِّفاقِيَّةً عامَّةً لِكَوْنِها أَعَمَّ مِنَ الأُولى.

(والمُنْفَصِلَةُ) قَدْ سَبَقَ أَيْضاً تَعْريفُها على الإِطْلاقِ[٢]:

---

(١) في الأصل: لاعتبارها، والصواب -والله تعالى أعلم- ما أثبتناه، كما في المطبوعة [illegible] لأنّ في الكلام مقابلة، وهو أنّ قوله: (لا لعلاقة)، على حذف مضاف، أي: لا لاعتبار علاقة، فيقابله قوله: (أو لا اعتبارها).

(٢) الذي سبق هو قوله في تعريف الشرطية المنفصلة: (وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بِالتَّنافي [illegible] أَوْ بِعَدَمِهِ في الصِّدْقِ والكَذِبِ مَعاً، أَوْ في الصِّدْقِ وَحْدَهُ، أَوْ في الكَذِبِ فَقَطْ).

(إمَّا حقيقيَّةٌ) وَهي التي حُكِمَ فيها بالتَّنافي أَوْ عَدَمِهِ بَيْنَ القَضِيَّتَيْنِ في الصِّدْقِ والكَذِبِ مَعاً، كَما هو حَقيقَةُ الانْفِصال (**كَقَوْلِنا: العَدَدُ إمَّا زَوْجٌ وإمَّا مُفْرَدٌ**)، فإنَّهُ حُكِمَ فيه بأنَّ: هذا العَدَدُ زَوْجٌ، وَ: هذا العَدَدُ فَرْدٌ، لا يَصْدُقانِ ولا يَكْذِبانِ مَعاً، بَلْ إن صَدَقَ إحداهما[1] كَذَبَ الأُخْرى لا مَحالَةَ، وهذا مَعْنى التَّنافي في الصِّدْقِ والكَذِبِ معاً، وهذا مِثالٌ لِلْموجِبَةِ.

ومِثالُ السَّالِبَةِ: لَيْسَ هذا الإنْسانُ كاتِباً أَوْ تُرْكِيّاً، فَحُكِمَ فيه بِنَفْيِ التَّنافي بين: هذا الإنْسانُ كاتِبٌ، وَ: هذا الإنْسانُ تُرْكِيٌّ، في الصِّدْقِ والكَذِبِ جَميعاً، فالسَّالِبَةُ الحَقيقِيَّةُ أَعَمُّ مِنَ الموجِبَةِ الحقيقِيَّةِ، لِأَنَّ طَرَفَيْها[2] قَدْ يَصْدُقانِ وَقَدْ يَكْذِبانِ[3]، وَقَدْ يَصْدُقُ أَحَدُهُما وَيَكْذِبُ الآخَرُ بِخِلافِ الموجِبَةِ[4]، وأَعَمُّ أَيْضاً مِنْ

---

(١) في الأصل: إحديهما، لكن لفظ: أحد، لا يثنى.

(٢) في الأصل: طرفاها.

(٣) يريد معاً، كما هو ظاهر، لأنّ نفي التنافي في السالبة الحقيقية يصدق بأمرين؛ وهما: أن لا يكون بينهما تنافٍ أصلاً، أو: أن يكون بينهما تنافٍ كما في الموجبة الحقيقية.

(٤) إذ لا يصدق التنافي إلا بأن يصدق طرف ويكذب آخر، فالموجبة الحقيقية أخصّ من السالبة الحقيقية.

مانعَتَيْ الجَمْعِ والخُـلُـوِّ[1]؛ سَالِبَتَـيْنِ أَوْ موجِبَتَـيْنِ، لما ذُكِـرَ.

وَقَوْلُهُ: (**وَهِيَ مانِعَـةُ الجَمْعِ والخُـلُـوِّ مَعاً**)، وَكَذا قَوْلُهُ: فَقَطْ، في الأَخيرَيْنِ ممَّا لا حاجَةَ إِلَـيْهِ، وَلَعَلَّهُ أَشارَ بِذلِكَ إلى التَّعْريفاتِ، فَافْهَمْ.

(**وإِمَّا مانِعَـةُ الجَمْعِ فَقَطْ**)، وَهِيَ التي حُكِمَ فيها بِتنافي القَضِيَّتَـيْنِ أَوْ بِعَدَمِـهِ في الصِّدْقِ فَقَطْ مَعَ إِمْكانِ اجْتماعِهِما عـلى الكَـذِبِ في الموجِبَـةِ، وعـلى الصِّـدْقِ في السَّـالِبَـةِ، (**كَقَوْلِنا: هذا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَـرٌ أَوْ شَجَـرٌ**)، مِثـالٌ للموجِبَــةِ، فَإِنـهُ حُكِـمَ فيها بأَنَّ هذا حَجَرٌ وهذا شجرٌ لا يصدقان، مع جواز كذبهما بأنْ يكون إنساناً مـثلاً، وهذا مَعْنى الحُـكْمِ بالتَّنافـي في الصِّدْقِ فَقَطْ.

ومِثالُ السَّالِبَـةِ: لَـيْسَ إِمَّا أَنْ يكونَ هذا الشَّيْءُ لا حَجَراً ولا شَـجَراً، فَحكـمَ فيه بَيْـنَ: هذا الشَّيْءُ لا حَجَرٌ، وَ: هذا الشَّيْـءُ لا شَـجَرٌ، بِنَفْـيِ التَّنافــي في الصِّـدْقِ فَقَطْ، لأَنّهما يَصدُقانِ مَعاً ولا يَكْذِبانِ، كَيْفَ وَلَوْ كَذَبا لَـكانَ الشَّيْءُ حَجَـراً وَشَـجَراً مَعاً، وَهُوَ مُحالٌ؟

(**وإِمَّا مانِعَـةُ الخلُـوِّ فَقَطْ**) وَهِيَ التي حُـكِمَ فيهـا بِالتَّنـافي بَيْــنَ الجُــزْأَيْنِ أَوْ

---

(١) لأنّ معنى منع الخلو ومنع الجمع في السلب هو نفي التنافي في أحد الجهتين فقط؛ أي جهة الصدق في منع الخلوّ، وجهة الكذب في منع الجمع، ومعناه في الإيجاب هو التنافي في أحد الجهتين على ما تقدّم، فيكون أخص من نفي التنافي في الجهتين معاً الذي في السالبة الحقيقية.

بِرَفْعِهِ في الكَذِبِ[١] فَقَطْ مَعَ إِمْكانِ اجْتماعِهِما على الصِدْقِ في الموجِبَـةِ وعلى الكَـذِبِ في السَّالِبَـةِ، (**كَقَوْلِنا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يكونَ في البَحْرِ وإِمَّا أَنْ لا يَغْرَقَ**)، مِثالٌ لِلْموجِبَـةِ، فَإِنهُ فيها بَيْـنَ: زَيْدٌ في البَحْرِ، وَ: زَيْدٌ لا يَغْرَقُ، بالتَّنافـي في الكَذِبِ فَقَطْ[٢]، فَيجـوزُ صِدْقُهُما، ويَمْتَنِعُ كَذِبُهُما مَعَاً، كَيْفَ وَإِنْ كَذَبا يَلْزَمُ أَنْ لا يكـونَ في البَحْـرِ وَأَنْ يَغْـرَقَ وَهُوَ مُحالٌ؟

ومِثالُ السَّالِبَـةِ: لَيَسْ إِمَّا أَنْ لا يكونَ زَيْدٌ في البَحْـرِ وإِمَّـا أَنْ يَغْـرَقَ، فَهُـما لا يَصْدُقانِ مَعَاً، وَقَدْ يَكْذِبانِ، تَنَبَّـهْ.

اعْلَمْ أَنَّ:

- كُلّ مادَّةٍ صَدَقَ فيها مُوجِبَـةُ مَنْعِ الجَمْعِ؛ كَذَبَ فيها سالِبَـتُـهُ، وَصَـدَقَ فيها سالِبَـةُ مَنْعِ الخُـلُـوِّ.
- وكُلّ مادَّةٍ صَدَقَ فيهـا مُوجِبَــةُ مَنْـعِ الخُـلُــوِّ؛ كَـذَبَ فيهـا سالِبَـتُــهُ، وَصَدَقَ سالِبَـةُ مَنْعِ الجَمْعِ.

---

(١) قلت: قوله: (في الكذب فقط) متعلق بالحكم بالتنافي في الموجبة والحكم برفع التنافي في السالبة، فالتنافي فقط هو في حال كذب الجزأين.

(٢) كذب الجزء الأول وهو زيد في البحر، بأن يكون في البرّ أو الجوّ، وكذب الجزء الثاني وهو زيد لا يغرق، بأن يغرق زيد، فهذان الكذبان متنافيان، لأن البر أو الجو ليسا محلّ غرق، كما أشار الشارح رحمه الله تعالى.

وعلى هذا المنْوال الكَلامُ مِنْ جانِبِ سالِبَتِـهِما، فَـتَـفَطَّنْ[١].

- وَإِنَّ كُلَّ شَيْـئَـيْنِ يَصْـدُقُ بَيْـنَ عَيْنَـيْهِما مَنْـعُ الجَمْـعِ[٢] يَصْـدُقُ بَيْـنَ نَقيضَيْهِما مَنْعُ الخُـلُـوِّ[٣]، وبِالعَكْسِ، إِذا تَوافَقَا في الإِيجـابِ والسَّـلْبِ، وأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فِيهِما؛ فَالصَّادِقَـةُ السَّالِبَـةُ المُتَّـفِقَةُ في النَّـوْعِ.

والأَمْثِلَـةِ المَذْكورَةِ إِشارَةٌ إِلى كُلٍّ مِنْ ذلِكَ، فَـتَـبَصَّرْ.

ثُمَّ إِنَّ كُلًّا مِن المُنْفَصِلاتِ الثَّلاثَةِ إِمَّا عِنادِيَّـةٌ، أَو اتِّفاقِيَّـةٌ.

فالعِنادِيَّـةُ ما حُكِمَ فيه بالتَّنافي لِعِلَّةٍ موجِبَـةٍ، وذلِكَ بِـأَنْ يُؤخَـذَ مَـعَ الشَّـيْءِ نَقيضُهُ، أَوْ مُساوي نَـقيضِهِ، كَما في الحقِيـقِيَّـةِ، وَإِمَّا ما هُوَ أَخَصُّ مِنْ نَقيضِـهِ، كَـما في مانِعَـةِ الجَمْعِ، أَوْ ما هُوَ أَعَمُّ مِنْ نَقيضِهِ، كَما في مانِعَـةِ الخُـلُوِّ، وَأَمْثِلَتُهـا مـا مَـرَّ في المـتْنِ.

والاتِّفاقِيَّـةُ ما حُكِمَ فيه بِالتَّنافي بِمُجَـرَّدِ اتِّفـاقِ الجُـزْأَيْـنِ في ذلِـكَ بِـلا أَمْرٍ موجِبٍ، وذلِكَ بِأَنْ لا يُؤْخَذَ مَعَ الشَّيْءِ نَقيضُهُ، أَوْ مساوي نَقيضِهِ، كَما في الحقيقِيَّـة

---

(١) وجه التفطن أن تلتفت بنفسك إلى معنى كلٍّ من: منع الجمع، ومنع الخلو، مع استحضار المادّة المعينة في موارد القضايا، وتختبر الكذب بالنسبة للصدق، وذلك باختيار مثالٍ ما.

(٢) أي يصدق التنافي في الصدق (الاجتماع)، مثال العينين: هذا حجر، هذا شجر، فهما لا يجتمعان.

(٣) أي يصدق التنافي في الكذب (الارتفاع)، لأنه لو لم يصدق بل كذب؛ لزم اجتماع الضِّدّين. مثال النقيضين: هذا لا حجر، هذا لا شجر، فلو كذب التنافي في الكذب (الارتفاع) لكان الشيء حجراً وشجراً معاً.

الاتّفاقيّة، ولا ما هو أَخَصُّ مِنْ نَقيضِهِ، كَما في مانِعَـةِ الجَمْعِ الاتِّفاقِيَّـةِ، ولا مـا هُـوَ أعمّ من نقيضه، كَمَا في مانِعَـةِ الخُـلُـوِّ الاتِّفاقِيَّـةِ.

مثالُ الحقيقِيَّـةِ الاتِّفاقِيَّـةِ قَوْلُنا: هذا إِمَّا أَسْوَدٌ أَوْ لا كاتِبٌ، لِلشَّخْصِ الأَسْوَدِ الكاتب، ومثالُ مانِعَـةِ الجَمْـعِ الاتِّفاقِيَّـةِ قَوْلُنـا: هـذا إِمَّـا لا أَسْـوَدٌ أَوْ لا كاتِـبٌ، الشّخص المذْكورِ، وَمِثالُ مانِعَةِ الخُـلُوِّ الاتِّفاقِيَّـةِ قَوْلُنا: هـذا إِمَّـا أَسْـوَدٌ أَوْ كاتِـبٌ، له أيضاً.

ثُمّ اعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنْ مانِعَـةِ الجَمْعِ والخُـلُوِّ بالمعْنى المذْكورِ مُبايِنٌ لِلْحَقِيـقِيَّـةِ، وقد تُطْلَقانِ على ما هُوَ أَعَمُّ مِنْهُما، فَـيُرادُ بِمانِعَـةِ الجَمْـعِ مـا حُكِـمَ فيـه بِالتَّنافـي في الصّدق مُطْلَقاً، سَواءً حُكِمَ في الكَذِبِ أَيضاً، أَوْ لا، وَيُرادُ بِمانِعَـةِ الخُـلُوِّ ما حُكِمَ فيه بالتّنافـي في الكَذِبِ مُطْلَقاً، سَواءً حُكِمَ بِهِ في الصِّدْقِ، أَوْ لا، أَيضاً.

هذا؛ ولـمَّا كانَ ما سَبَـقَ مِنْ أَمْثِلَةِ المنْفَصِلاتِ كُلِّها ذا[1] جُزْأَيْـنِ، والحالُ أَنـهُ يجـوزُ أَنْ يَكـونَ المنْفَصِلَـةُ ذاتَ جُزْأَيْـنِ فَصـاعِداً، بَيَّنَـهُ بِقَوْلِـهِ: **(وَقَـدْ تكـونُ المنْفَصِلاتُ ذواتِ أَجْزاءٍ ثَلاثَـةٍ)**، فَصاعِداً، **(كَقَوْلِنا: العَدَدُ إِمَّـا زائِـدٌ، أَوْ مُسـاوٍ، أَوْ ناقِصٌ)**، مِثالٌ لِلْحَقيقِيَّـةِ.

ومِثالُ مانِعَةِ الجَمْعِ قَوْلُنا: هذا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ، أَوْ شَجَرٌ، أَوْ حَيوانٌ.

---

(١) في الأصل: ذي، وهو منصوب على أنه خبر كان، وينصب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، فاقتضى تصحيحه كما ترى.

ومانِعَةُ الخُلُوِّ مِثْلُ: هذا الشَّيْءُ إِمَّا لا حَجَرٌ، أَوْ لا شَجَرٌ، أَوْ لا حَيَوانٌ.

والمرادُ مِنْ زِيادَةِ العَدَدِ ونُقْصانِهِ وَمساواتِهِ؛ كَوْنُ ما اجْتَمَعَ مِنْ كُسورِهِ زائِداً عَلَيْهِ، أَوْ ناقِصاً عَنْهُ، أَوْ مُساوِياً لَهُ، والكُسورِ تِسْعَةٌ: العُشْرُ والتُّسُعُ والثُّمُنُ والسُّبُعُ والسُّدُسُ والخُمُسُ والرُّبُعُ والثُّلُثُ والنِّصْفُ، فَالعَدَدُ الزَّائِدُ كاثْنَيْ عَشَرَ، فإِنَّ لَهُ نِصْفاً هُوَ السِّتَّةُ، وثُلُثاً هُوَ الأَرْبَعَةُ، وَرُبُعاً هُوَ الثَّلاثَةُ، وسُدُساً هُوَ الاثْنانِ، فَإِذا اجْتَمَعَتْ يَصيرُ خَمْسَةَ عَشَرَ، فَيَكونُ زَائِداً، والنَّاقِصُ كالأَرْبَعَةِ، فإِنَّ لهُ نصْفاً هُوَ الاثْنانِ، وَرُبُعاً هُوَ الواحِدُ، فَإِذا اجْتَمَعا يَصيرُ ثَلاثَةً فَيَكونُ ناقِصاً، والمساوي كَالسِّتَّةِ، فَإِنَّ لَهُ نِصْفاً هُوَ الثَّلاثَةُ، وثُلُثاً هُوَ الاثْنانِ وَسُدُساً هو الواحدُ والمجموعُ سِتَّةٌ فَيَكونُ مُساوِياً.

قِيْلَ: لا يتركَّبُ شَيْءٌ مِنَ المنْفَصِلاتِ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ جُزْأَيْنِ، لأَنَّ الانفصال نِسْبَةٌ واحِدَةٌ، والنِّسْبَةُ الواحِدَةُ لا تُتَصَوَّرُ إِلّا بَيْنَ الجُزْأَيْنِ؛ ضَرورَةَ أنّ النّسبة بَيْنَ الأَجْزاءِ مُتَعَدِّدَةٌ لا واحِدَةٌ، فكَيْفَ تكونُ المنْفَصِلَةُ ذاتَ أَجزاءٍ ثَلاثةٍ فَصاعداً؟

وأُجيبَ بِأَنَّ المرادَ هُنا ما هُو بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، فَكُلٌّ مِنَ الأَمْثِلَةِ المذكورة مُنْفَصِلَةٌ واحِدَةٌ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، ومُتَعَدِّدَةٌ عند التَّحْقيقِ.

والحقُّ[1] ما ذُكِرَ في الحواشي الأَحْمَدِيَّةِ مِنْ أنه يُمْكِنُ أَنْ يكونَ المعنى ...

---

(١) جاء في حاشية الأصل: قوله: والحق، حاصله منع الضرورة في قوله: ضرورة أن النسبة، إن كان دعوى البداهة أو جهة القضية. [منه].

قولنا: العددُ إمّا زائدٌ أوْ ناقِصٌ أوْ مساوٍ، مَثَلاً؛ أَنَّ مجموعَها لا يجتمِعُ في العَـدَدِ ولا يخلو العددُ عنْ كُلِّ مِنْها، أَعَمَّ مِنْ أَنْ يكونَ بَيْنَ كُلِّ جُـزْأَيْـنِ انْفِصالٌ أَوْ لا، لأَنَّ كُـلَّ جُزأيْنِ منها لا يـجْتَمِعانِ ولا يَرْتَفِعانِ، وإِنْ كـانَ ذلِـكَ مُــحْتَمَلاً، وهـذا المعْنـى انْفِصالٌ واحدٌ قدْ وُجِدَ بَيْـنَ المجْموعِ.

وكذا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ المرادُ بِقَوْلِنا: هذا الشَّيْءُ إِمّا حَجَرٌ أَوْ شَـجَرٌ أَوْ حَيَـوانٌ، أَنَّ المجْموعَ لا يـجْتَمِعُ على هذا الشَّيْءِ، مَـعَ قَطْـعِ النَّظَـرِ عَـنْ الانْفِصـال بَـيْنَ كُـلِّ جُزأيْنِ أيضاً، فيكونُ تَـرَكُّبُها مِنْ أَجْزاءَ فَوْقَ اثْنَينِ على الاعْتِبـارِ بِحَسَـبِ الحقِيقَـةِ والظّاهِرِ معاً، لا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَقَطْ.

ومِنْ هذا ظَهَرَ أَنَّ ما قالوا مِنْ أَنَّ: الحقيقيَّـةَ لا تَتَرَكَّبُ مِنْ أَكْثرَ مِنْ جُـزْأَيْــنِ، ومانِعتَي الجمْعِ والـخُلُوِّ تَتَرَكَّبانِ؛ تَحَـكُّمٌ، وأَنَّ ما قالَ الفنارِيُّ: وما عَلَــيْهِم مِـنْ أَنَّ الحقَّ أنّـهُ إذا كانَ المرادُ بالانْفِصال انْفصال واحد لا يَتَحَقَّقُ إلا بَـيْنَ جُـزْأَيْــنِ، وأَنَّ مُطلَقَ الانْفِصالِ يَتَحقَّقُ بَيْنَ جُـزْأَيْـنِ وَأَكْثَرَ في الأَقْسامِ الثَّلاثَـةِ؛ لَيْسَ بِحَقٍّ[1].

* تَنْبيهٌ *

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ ما ذُكِرَ فيه أَدواتُ الانْفِصالِ لا يَجِـبُ أَنْ يكـونَ مُنْفَصِلَــةً، فَـإِذا

---

(١) ذكر شيخنا الشيخ سعيد فودة في تحقيق شرح حسام كاتي على إيساغوجي فائدة في هذا الموضع، فلتراجع.

قُلْنَا مَثَلاً: هذا إِمَّا واحِدٌ وإِمَّا كَثِيرٌ، فَإِنْ أَرَدْنا المنافاةَ بَيْنَ: هذا واحِدٌ، وَ: هـذا كَثِيرٌ، فالقَضِيَّةُ مُنْفَصِلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ، وَإِنْ أَرَدْنا المنافاةَ بَيْنَ مَفْهومَيْ الواحِدِ والكَثِيرِ في الحَمْلِ على هذا، فالقَضِيَّةُ حَمْلِيَّةٌ شَبيهَةٌ بالمنْفَصِلَةِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ موضوعٍ واحِدٍ مُرَدَّدَةُ المحْمول ، على ما فَصَّلَهُ السَّيِّدُ العلَّامَةُ، وكذلِكَ لا يَجِبُ أَنْ يكونَ مِنَ المنْفَصِلاتِ الثَّلاثَةِ، أَوْ قَدْ يكونُ للمُنْفَصِلَةِ الغير الحقيقيَّةِ أَقْسامٌ غيرُ مانِعَتَيْ الجمْعِ والخلُوِّ، نحو: رَأَيتُ إِمَّا زَيْداً وإِمَّا عَمْراً، ونحو: العالِمِ إِمَّا يَعْبُدُ اللهَ وإِمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ، على ما نَقَلَهُ السَّيِّدُ العلَّامَةُ عن الإشاراتِ.

ولـمَّا فرغَ من أقسامِ القضيَّةِ؛ شَرَعَ في بيان أحكامها، فقال:

(**التّناقض**)؛ أيْ: هذا بحثُ التناقضِ منْ أحكامِ القضايا، وإنَّما قدَّمَهُ لِتوقُّفِ بعضِ الأحكامِ عليه في الإثباتِ، على ما سَيَظْهرُ في العَكْسِ.

(**وهو اختلافُ القضيَّتَيْنِ**)؛ جنسٌ، لأنَّ المعرَّفَ ههنا هو تناقُض القضايا، بدليلِ أَنَّ الكلامَ في أَحْكامِها، فاخْتِلافُ المفْرداتِ، واخْتلافُ مُفْرَدٍ وقَضِيَّةٍ؛ ليسَ بداخلٍ في المحدودِ حتّى يُحتاجَ إلى الإِخْراجِ، والاخْتِلافُ الواقِعُ بينَ المفْرداتِ يُعْلَمُ بالمقايَسَةِ، كما صرَّحَ به السَّيِّدُ العلّامَةُ.

وبعضُهم لِغُفولِهِ عَنْ هذا؛ قالَ: اختلافُ القضِيَّتيْنِ؛ يُخْرِجُ الاخْتِلافَ الواقِعَ بينَ المفْرَداتِ وبين مُفْرَدٍ وقَضِيَّةٍ.

(**بالإيجابِ والسَّلْبِ**)؛ يُخْرِجُ الاخْتِلافَ بِالحمْلِ والشَّرْطِ، والعدولِ والتَّحْصيلِ، وغَيْرِهِما، وذلكَ لأنَّ الشَّيْءَ وعُدولَه قدْ يَرتفعانِ، والشَّيْءُ ونقيضُه لا

يرتفعانِ قطعاً، كما لا يَجْتمعانِ.

وبيانُهُ: أنَّ قَوْلَنا: زَيْدٌ كاتِبٌ، وَ: زَيْدٌ لا كاتِبٌ؛ يرتفعانِ مَعاً عند عَدَمِ وُجودِ زيدٍ، لأنَّهما مُوجِبتانِ، والموجِبَةُ تقتضي وجودَ الموضوعِ، وقولُنا: زَيدٌ كاتِبٌ، وَ: زيدٌ ليس هو بكاتِبٍ؛ لا يرتفعانِ أَصْلاً لعدمِ اقْتِضاءِ السَّالِبَةِ وجودَ المَوْضوعِ.

ومِنْ ههنا؛ ظَهَرَ أنَّ التّناقُضَ إنّما يكون بين الشَّيْءِ وسَلْبِه، لا بَيْنَه وبين عُدولِه.

ولِذا ذَهَبَ بعضهم إلى عَدَمِ التَّناقُضِ بين المُفْرداتِ، بناءً على أنّها مَعَ اعْتبارِ الحُكْمِ لمْ تكنْ مُفْرَدَةً، وبدونِهِ لمْ يَكُنْ إيجاباً وسَلْباً.

هذا، والحقُّ الحقيقُ بِالقبولِ أَنَّ القيدَ -أَعْني الإيجابَ والسَّلْبَ- ليسَ للاحترازِ، بلْ لِتحقيقِ مَفهومِ التَّناقُضِ، لأَنَّ اخْتِلافَ القَضِيَّتينِ (**بِحَيْثُ يَقْتَضي لِذاتِهِ أَنْ تكونَ إحداهما صادِقَةً والأُخْرى كاذِبَةً**) لا يكونُ إلا بِالإِيجابِ والسَّلْبِ، على ما حَقَّقَهُ السَّيِّدُ العلّامَةُ وأوضحه.

فَقَولُهُ: بِحَيْثُ يَقْتَضي، يُخْرِجُ الاخْتِلافَ الغَيْرِ المُقْتضي، سَواءً كانَ بالإيجابِ والسَّلبِ، أوْ لا، كالاخْتلافِ في مِثْلِ: زَيدٌ ساكِنٌ زيد لَيسَ بِمتحرِّكٍ، وكالاخْتلافِ بالحمْلِ والشَّرْطِ وغيرِهما.

وقوله: لِذاتِه؛ احترازٌ عن الاخْتلافِ بالإيجابِ والسَّلْبِ المقتضي لِصِدْقِ إحداهما وكذبِ الأخرى، لكنْ لا لذاته، بلْ بواسطَةٍ، أوْ بخصوصِ مادَّةٍ، نَحْو: زَيْد إنسانٌ، زيدٌ ليسَ بناطِقٍ، ونَحْو: كلُّ إنسانٍ حَيوانٌ، ولا شَيءَ منَ الإنسانِ بحيوانٍ.

وَقدْ يُقالُ: إنَّ خُصوصَ المادَّةِ داخلٌ تحتَ الواسِطَةِ؛ إذْ مِنَ البيِّنِ أنه مِن جُزْئياتِ الواسِطَةِ، صَرَّحَ به بَعْضُ المحقّقينَ.

(كقولِنا: زيدٌ كاتبٌ زيد ليس بكاتِبٍ)؛ مثالُ التّناقضِ بينَ المخصوصَتينِ.

ثُمَّ لما توقَّفَ تَحَقُّقُ التّناقُضِ بين القَضِيَّتينِ على اتّفاقِهما واشْتِراكِهما في عدَّةِ أمورٍ، وتَوَقَّفَ تناقضُ المحْصوراتِ على الاخْتلافِ في الكَمّيَّةِ أيضاً؛ بيَّنوا ذلكَ تتميماً وتكْميلاً لِبيانِ ماهيَّتِه وحَقيقَتِه.

فقالَ الأوائِلُ: إنه إنما يتحقّقُ بَعْدَ اشْتِراكِهما في الوَحْداتِ الثمانيَةِ: وَحدةُ الموْضوعِ، ووَحدةُ المحمولِ، ووَحدةُ المكانِ، ووَحدةُ الزمانِ، ووَحدةُ الإضافةِ، ووَحدةُ القوَّةِ والفعْلِ، ووَحدةُ الجزءِ والكلِّ، ووَحدةُ الشَّرْطِ.

وقدْ اقْتفى المصنِّفُ رَحمهُ الله تعالى أثرهم، فقالَ: **(ولا يتحقَّقُ ذلك)**، أيْ التَّناقُضُ والاخْتلافُ المذكورُ الموصوفُ بالحيثيَّةِ المذْكورَةِ **(إلا بَعْدَ اتّفاقِهما)**، أيْ القضيَّتينِ المختلِفتيْنِ بالإيجابِ والسَّلْبِ.

(في الموْضوعِ)؛ فلا تناقُضَ بينَ: زَيْدٌ قائمٌ عمرٌو ليس بقائِمٍ.

(والمحْمولِ)؛ فلا يَتحقَّقُ بينَ: زَيْدٌ قائمٌ زَيْدٌ ليس بقاعِدٍ.

(والزَّمانِ)؛ فلا تناقُضَ بينَ: زَيْدٌ قائِمٌ في اللَّيلِ زَيْدٌ ليسَ بقائِمٍ في النَّهارِ.

(والمكانِ)؛ فلا تناقُضَ بينَ: زَيْدٌ قائمٌ في المسْجدِ زيدٌ ليس بقائِمٍ في السّوقِ.

(والإضافَةِ)؛ يَخرجُ: زَيْدٌ أَبٌ لِعمْرٍو زَيْدٌ ليس بِأَبٍ لِبكْرٍ.

(**والقوَّةِ والفِعْلِ**)؛ احترازٌ عنْ نحْو: الخمرُ في الدَّنِّ مُسْكرٌ بالقوَّةِ الخمرُ فيهِ ليس بمُسْكرٍ بِالفعْلِ.

(**والجزْءِ والكُلِّ**)؛ فلا تناقُضَ بينَ: الزِّنجيُّ أَسْودُ، أَيْ: بعضُه، الزِّنْجيُّ ليس بأَسودَ، أيْ: كُلُّـهُ.

(**والشَّرْطِ**)؛ فقولنا: الجِسمُ مُفَرِّقٌ للْبصرِ، أيْ بِشَرْطِ لَـمَعانِـهِ وضيائِه، ليس بنقيضٍ لقولنا: الجِسمُ ليس بمُفَرِّقٍ للْبصَرِ، أيْ بِشرْطِ سَوادِهِ.

واكْتفى بعضُهمْ بِثلاثِ وَحْداتٍ؛ وَحْدةِ الموضوعِ، ووَحْدةِ المحمولِ، ووَحْدةِ الزَّمانِ، وأَدْرجَ وَحْدةَ الشَّرْطِ وَوَحْدةَ الجزْءِ والكُلِّ تحت وَحْدَةِ الموضوعِ، والبواقي تحت وَحْدَةِ المحمولِ.

ولـمّا لمْ يَقُمْ مُرجِّحٌ يُرَجِّحُ إِدْراجَ وَحْدَةِ المكانِ تحتَ وَحْدَةِ المحْمولِ على إدراجِ وَحْدةِ الزَّمانِ تحتها؛ اقْتصرَ صاحِبُ الشَّمْسيَّةِ على الوَحْدتينِ الأُولَيَيْنِ، وأَدْرجَ وَحْدةَ الزَّمانِ تحت وَحْدَةِ المحمول أيضاً، وفي كُلٍّ منهما شيْءٌ، فتأَمَّلْ.

ثُمَّ إِنه لما أُوْرِدَ على ظاهِرِ مقالتهم أَنَّ الاتّفاقَ فيما ذُكِرَ لا يكفي في تحقُّقِ التّناقُضِ، بلْ لا بدَّ فيه من الاتّفاقِ في أَشياءَ أُخْرى، كالآلةِ والغايَةِ وَغيرِهما، نحو: زَيْدٌ كاتِبٌ، أيْ بِقَلَمٍ بَغْداديٍّ من مِدادٍ لِعَليٍّ على قِرْطاسٍ قُسْطنيطنيٍّ لِغَرَضٍ كذا، زَيْدٌ ليس بكاتِبٍ، أيْ بقلم آخَرَ من مِدادٍ آخرَ على قِرْطاسٍ آخرَ لغرضٍ آخرَ؛ اكْتفى بعضُ المحقِّقينَ بِوَحْدَةٍ واحِدةٍ مُشْتمِلَةٍ على جميع ما يَتَوقَّفُ عليه التّناقُضُ، وهيَ: «**وَحْدَةُ النِّسْبةِ الـحُكْميَّةِ**».

ولا شَكَّ أنَّ الاتفاقَ في النّسبةِ الحكْميَّــةِ يستلزمُ الاتّفـاقَ في كُـلِّ مـا يجـبُ الاتّفاقُ فيه من الوَحْداتِ المذْكورَةِ وغيرِها، لأنه متـى اخْتلَفَ شيْءٌ من الموضـوعِ والمحمولِ وما يتعلَّـقُ بهما اخْتلفَتْ النِّسْبةُ، ضرورةَ أنَّ هذهِ النِّسْبةَ غيرُ تلكَ النِّسْـبةِ، وأَنَّ النِّـسْبةَ في هذا الزَّمانِ غيرُ النِّسْبةِ في ذلكَ الزمانِ، إلى غيرِ ذلك، ومتى لمْ تختلفْ النِّسبةُ لمْ يختلفْ شَيْءٌ منها، فمتى وُجِدَ الاتّفاقُ في النِّسْبةِ تحقَّـقَ التَّـناقُضُ، واختارهُ السَّعْدُ العلّامَـةُ، لأنه أَخْصَرُ وأَشْمَلُ.

ولـمّا بَيَّنَ ما يتوقَّفُ عليه تحقُّقُ التّناقُضِ مُطْلَقاً؛ أَرادَ أنْ يُبيِّـنَ ما يتوقَّفُ عليه تَناقُضُ المحْصوراتِ خاصَّةً، وهو الاخْتلافُ في الكَمِيَّـةِ، بعـدَ الاتِّفـاقِ فيما ذُكِرَ، فقالَ:

(**ونقيضُ الموْجبَـةِ الكُلِّـيَّـةِ إنّما هـي السَّالِبَـةُ الجزْئِيَّـةُ**)، نحـو: كُـلُّ إِنسـانٍ حَيَوانٌ، وبَعْضُ الإِنسانِ لَيس بِحَيوانٍ، (**ونقيضُ السَّالبةِ الكُليَّـةِ إنّما هـي الموجَبَـةُ الجزْئِيَّـةُ**) نحو: لا شيْءَ من الإنسانِ بِحَجَرٍ، وَبَعْضُ الإِنسانِ حَجَرٌ.

فـإِنْ قُلْـتَ: بَعْـدَ الاخْـتلافِ في الكَـمِّ لا يَتَّحِـدُ الموْضـوعُ، فكَيـفَ يتَحَقَّـقُ التَّناقُضُ؟

قُلْنا: المرادُ باتّحادِ الموضوعِ في هذا البابِ إنّما هو الاتّحادُ الذِّكْريُّ في الذِّكْـرِ.

لا يقالُ: ليس بِمُتَّحِدٍ فيه أَيضاً، لأَنا نقولُ: الموضوعُ هو المضافُ إليه، ولفـظُ الكُلِّ والبعضِ ليسا من الموضوعِ، بلْ كُلٌّ منهما أَداةٌ وَسورٌ، وكذا: لا شَيْء، وأمثالُـه من الأَسوارِ.

وجَعْلُ السُّورِ مَوْضوعاً إنّما هو بِحَسَبِ الأُصولِ العربيَّةِ، ولا يساعده مقاصِدُ هذا الفَنِّ وأُصولُه.

هذا؛ وإذا كانَ نقيضُ الكليَّةِ الجزْئيَّةَ؛ (**فالمحصوراتُ**) يدْخلُ فيها المهْملَةُ لكونها في قُوَّةِ الجزْئيَّةِ، ووقعَ في بعضِ النُّسخِ: (المحصورات) بغير الفاءِ، فحَكَمَ بعضُ الشّارِحينَ بأنَّ قولَه: ونقيضُ الموجبة الكلية... الخ، غيرُ واقِعٍ في مَوْقعِهِ، بل الواجِبُ تأْخيرُه عن هذا.

(**لا يتحقَّقُ التَّناقضُ بينهما**) بعد الاتّفاقِ فيما ذُكِرُ، (**إلا بعدَ اخْتِلافِهما في الكَمِّيَّةِ**) أي في الكلِّيةِ والجزْئيَّةِ، (**لأَنَّ الكُلِّيتينِ قدْ تَكْذِبانِ**) مَعَ الاتِّفاقِ في جميعِ الوَحْداتِ، وذلك في كُلِّ مادَّةٍ يكونُ الموضوعُ فيها أَعَمَّ من المحمولِ، نحو: كُلُّ حيوانٍ إنسانٌ ولا شَيْءَ من الحيوانِ بإنسانٍ، و[1] (**كقولنا: كُلُّ إنسانٍ كاتبٌ**) بالفعل، (**ولا شَيْءَ من الإنسانِ بكاتِبٍ**) بالفعل، (**والجزئيتينِ قدْ تَصْدُقانِ**)، وهو في تِلْكَ المادَّةِ أَيضاً، نحو: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، وبعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ، و(**كقولنا: بعضُ الإنسانِ كاتِبٌ**) بالفعْلِ، (**وبعضه ليس بكاتِبٍ**) بالفعْلِ.

وأمّا صِدْقُ إِحدى الكُلّيتَينِ أو الجزِئيتَينِ، وكَذبُ الأُخرى فيما يكونُ المحمولُ أَعَمَّ من الموضوعِ أَوْ مساوِياً له، فإِنّما هو من خُصوصِ المادَّةِ.

هذا كلُّه في الحمْلِيَّةِ بحسب الظاهر، ومنه يُعلَمُ تحقيقُ تناقضِ الشّرطيّاتِ،

---

(١) جعلت (الواو) في الأصل من كلام المصنف، والصواب أنها من كلام الشارح.

فلا تغفل.

ولما فَرَغ من مباحِثِ التّناقُضِ؛ شَرَعَ في مباحثِ العكسِ المستوي، فقال:

(العَكْسُ)؛ أي: هذا بحثُ العكسِ المستوي من أحكامِ القضايا، **(وهو أنْ يُصيِّر)** بالتّشْديدِ **(الموضوعُ)** حَقيقةً أو اعْتباراً، وكذا الكلامُ في المحْمولِ، فيَشْمل عكس الشَّرْطية، **(محمولاً)**.

والمرادُ من الموضوعِ والمحمولِ ههنا أيضاً ما هُو بحسب الذِّكرِ والعُنوانِ، لأنَّ العْكسَ لا يُصيِّرُ ذاتَ الموضوعِ محمولاً، ومفهومَ المحمولِ موضوعاً، فإنك إذا قلتَ: الإنسانُ حيوانٌ تريدُ بالإنسانِ أَفرادَهُ، وبالحيوانِ مفهومَه، وإذا عكستَ وقلتَ: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، انْعكسَ الأمرُ، فتريدُ بالحيوانِ الأفرادَ، وبالإنسانِ المفهومَ، إذْ قدْ تقرَّرَ أنَّ المرادَ من الموضوعِ إنّما هو الأفرادُ والذّاتُ، ومن المحمولِ إنما هو المفهوم، وبالجملةِ العكس إنما هو حالُ اللّفْظِ، والمعنى باقٍ على حالِهِ قَبْلُ.

ثمَّ إنَّ ما ذُكِرَ من كَوْنِ المرادِ من الموضوعِ والمحمولِ عنوانهما إنما يُحْتاجُ إليه في عَكْسِ الحمليَّاتِ.

وأَمّا في عكس الشَّرْطياتِ فلا حاجة إلى ذلك، بل لا فائِدةَ في عَكْسِ المنْفصِلاتِ لعدمِ امْتيازِ جزأيها طبعاً، فلا حاجةَ إلى عَكسها فَضْلاً عن التأويلِ، ولذا قالوا: لا عكس للمنفصِلات، وسيأتي تنبيهٌ على ذلك.

ولعلّ المصنِّفَ أرادَ من الموضوعِ والمحمولِ ما هو الحقيقيُّ، وأهْمَلَ عكس

الشرطيات، إما لذلك، أو للحملِ على المقايسةِ[١]، فلا حاجَةَ إلى التعميم السَّابقِ[٢].

(والمحمولُ موضوعاً)، عَطْفٌ على: الموضوعُ محمولاً، عَطْفاً موزَّعاً، **(مع بقاء الإيجابِ والسَّلْبِ بحاله)** الظّاهِرُ بحالهما، فإنْ كان الأصلُ موجباً كانَ العكسُ كذلك، وإنْ كان سالباً كان العكسُ أيضاً كذلك، وذلك لأنَّ العكسَ من لوازمِ الأصلِ، والموجِبِ قد يتخلَّفُ عن السّالِبِ، وبالعكس، فإنَّ قولنا: كلّ إنسانٍ ناطقٍ، لا يصدقُ عكسه سالباً، وهو: بعضُ الناطقِ ليس بإنسانٍ، وكذا قولنا: لا شَيْءَ من الإنسانِ بفرسٍ، لا يصدقُ عكسُه موجِباً، وهو: بعضُ الفرسِ إنسانٌ[٣]، فاللازمُ المنضبطُ هو الموافِقُ في الكيفِ، فاشتُرِطَ بقاؤُه.

(و) مع بقاءِ **(التَّصديقِ)**، ولعلَّ قوله: **(والتكذيب)**، زيادةٌ من النّاسخِ، **(بحاله)**، فإنْ كانَ الأصلُ صادِقاً كانَ العكسُ صادِقاً، وأَما إنْ كانَ كاذِباً فلا يجِبُ أنْ يكونَ العكسُ كاذِباً، بلْ يجوزُ كذبُ الأَصْلِ مع صِدْقِ العكسِ، فإنَّ قولنا: كلُّ حيوانٍ إنسانٌ، كاذِبٌ، وعكْسه وهو: بعضُ الإنسانِ حيوانٌ، صادِقٌ، فبقاءُ التكذيبِ ليس بلازمٍ.

اعلَمْ أنَّ العكسَ كما يطلق على المعنى المصدريِّ الذي ذُكِرَ، وهو جَعْلُ الجزْءِ

---

(١) قوله: (الحمل على المقايسة)، أي: ليدفع المصنِّفُ الطّالبَ على إجراء قانون العكس المذكور على الشرطيات، كما أجراه هو على الحمليات.

(٢) أي التعميم في قول الشّارح رحمه الله تعالى: (حقيقة أو اعتباراً).

(٣) في الأصل: إنساناً.

الأَوَّلِ ثانياً، والثاني أَوَّلاً، كذلكَ يُطْلَقُ على القَضِيَّةِ الحاصِلَةِ من هذا الجعلِ والتبديلِ، إمَّا اشْتِراكاً أو حقيقةً ومجازاً.

ثمَّ لما لمْ يكفِ[1] مجرَّدُ هذا التبديلِ في عَكْسِ المحصوراتِ، بل لا بدَّ له من اخْتلافِ الكمِّيَّةِ في بعضِها؛ فصَّلَهُ المصنِّفُ رحمه الله تعالى، فقال:

(والموجِبَةُ الكُلِيَّةُ)، قدّمَ الإيجاب الكليّ لكونه جامِعاً للشَّرفينِ، **(لا تنعكسُ كليَّةً، إذ يصدُقُ قولنا: كلّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا يصدقُ قولنا: كلّ حيوانٍ إنسانٌ)**، لجوازَ أَنْ يكونَ المحمولُ أَعَمَّ من الموضوعِ، فلا يصدقُ العكسُ الكليّ، نحو: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، و: كلُّ حيوانٍ إنسانٌ، **(بلْ تنعكسُ جزئيَّةً)**، إذْ هي اللازِمُ المنْضبطُ.

وأمّا صدقُ العكسِ الكُلّيِّ فيما يكونُ المحمولُ فيه مساوياً للموضوعِ، نحو كلّ إنسانٍ ناطقٌ، و: كُلّ ناطقٍ إنسانٌ، فليس لُزوماً، بل لخصوص المادَّة، وإلا لما تخلَّفَ في شيءٍ من الموادِّ، **(لأنا إذا قلنا)** علَّةٌ لانعكاسِ الموجِبةِ الكليَّةِ جزئيَّةً **(كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، يصدقُ: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، فإنّا نجدُ شيئاً)** مُعيَّناً، وهو أفرادُ الإنسانِ من زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ مثلاً، **(موصوفاً بالإنسانِ والحيوانِ)**، وإلا لامتنعَ منّا حملُ الحيوانِ على الإنسانِ، **(فيكونُ بعضُ الحيوانِ إنساناً)** بالضَّرورةِ.

وفي إثباتِ هذا العكْسِ طريقٌ مشهورٌ غيرُ هذا الطَّريقِ، وهو أنه إذا صدقَ: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، لَزِمَ أنْ يَصدُقَ: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، وإلا لَصَدَقَ نقيضُه، وهو:

---

(١) في الأصل: يكتفِ.

لا شيءَ من الحيوانِ بإنسانٍ[1]، فيلزَمُ التّبايُنُ الكلّيُّ بين الأَخَصِّ والأَعَمِّ، وهو مُحالٌ[2].

وعلى تقديرِ صِدْقِ النقيضِ يَصْدُقُ: [لا شيء من الإنسان بحيوان][3]، وقد كانَ الأصلُ. كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وقد فرضْنا صِدْقَهُ، فيلزمُ صِدْقُ النّقيضَينِ، أو نضمُّ ذلك النقيضَ إلى الأَصْلِ ونجعلُه كبرى، فنقولُ: كلُّ إِنسانٍ حيوانٌ، و: لا شيءَ من الحيوانِ بإنسانٍ، فينتجُ سلبُ الشيءِ عن نفسه، وعلى جميعِ التّقاديرِ لَزِمَ صدقُ: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، وهو المطلوبُ[4].

(والموجِبَةُ الجزْئيَّةُ أَيضاً)، أيْ كالموجِبَةِ الكليَّةُ **(تنعكسُ جزئيَّةً بهذه الحجَّةِ)** التي قرَّرها بأنْ يقالَ: إذا قلنا: بعضُ الإنسانِ حيوانٌ؛ نجدُ شيئاً موصوفاً بهما، فيكونُ بعضُ الحيوانِ إنساناً، وذلك إثباته بالحجَّة التي قرَّرْناها، كما هو المشهورُ.

(والسّالبةُ الكليَّةُ تنعكسُ كلِّيةً، وذلك بيِّنٌ بنفسه)؛ لا يحتاجُ إلى البيانِ

---

(١) في الأصل: (لا شيء من الإنسان بحيوان)، والصواب ما أثبتناه، كما في المطبوعة التركية أيضاً، ووجه التصويب أن نقيض (بعض الحيوان إنسان) هو: (لا شيء من الحيوان بإنسان).

(٢) قوله: (محالٌ)، كتبت في الأصل: (مح).

(٣) في الأصل: (ليس بعضُ الإنسانِ بحيوانٍ)، وليس هو عكس النقيض، بل عكسه ما أثبتناه، كما في المطبوعة التركية أيضاً.

(٤) قوله: (المطلوب)، كتبت في الأصل: (المط).

وإقامَـةِ البُرهانِ، ومعَ هذا لا بأسَ علينا أنْ نزيده بياناً ووضوحاً، فنقولُ:

إذا صَدَقَ سَلْبُ المحمولِ عن كلِّ أَفرادِ الموضوعِ؛ صَدَقَ سَلْبُ الموضوعِ عن كلِّ أفرادِ المحمولِ، إذْ لو ثَـبَتَ الموضوعُ لِفردٍ من أفرادِ المحمـول لَـزِمَ اجـتماعُهما في ذلك الفردِ واتّصافُـه بهما، فيصدُقُ الإيجابُ الجزئيُّ من الطَّرفينِ، وهو ينافي السَّـلْبَ الكُلّـيَّ من أَحدِهما، فَلَزِمَ أنْ تنعكسَ كُلِّـيَّـةً، وهو المطْلوبُ.

أوْ نقولُ: (**فإنه إذا صَدَقَ: لا شيءَ من الإنسانِ بِحَجَرٍ، صَـدَقَ قولُنـا: لا شَيْءَ من الحجرِ بإنسانٍ**)، وإلا لَصَدَقَ نقيضُه، وهو بَعْضُ الحجرِ إنسانٌ، وحينئذٍ يصدقُ: بعضُ الإنسانِ حجرٌ، وقـد كـانَ الأصـلُ المفـروضُ صِـدْقُ: لا شَيْءَ مـن الإنسـانِ بِحَجَـرٍ، هذا خُلْفٌ، ونضُمُّ النقـيضَ إلى الأَصْـلِ بـأنْ نجعلَـهُ صُـغْرى، والأَصْـلَ كُبرى، فيلزمُ سَلْبُ الشَّيْءِ عن نفسه، وعلى كُلٍّ من التّقاديرِ يلزمُ صدقُ: لا شَيْءَ من الحجرِ بإنسانٍ، وهو المطْلوبُ.

(**والسّالِبةُ الجزْئيَّـةُ لا عكسَ لها لُزومًا**)، والظّاهِرُ أَنَّ قولَه: لزوماً، بيانٌ للواقعِ للتّـأكيدِ، وإلّا فلا حاجَـةَ إليه، كما لا يخفى، وإنّما لمْ تـنعكسْ لأنـه لـو انْعكـسَ لَـزِمَ صِدْقُ العكْسِ في كُلِّ مادَّةٍ يَصْدُقُ فيها الأَصْـلُ، والـلّازِمُ مُنْتَـفٍ، (**لأنـه يصـدُقُ: بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ، ولا يصدقُ عكسُه**) الـذي هـو: بعـضُ الإنسـانِ لـيس بحيـوانٍ، فـالملزومُ كـذلك، فثبـتَ المطلـوبُ، والصِّـدقُ في بعـض المـوادِّ إنـما هـو لخصوصِ المادَّةِ، فلا ينافي قاعِدَتهم.

ثمَّ إنه مرَّ غيرَ مرَّةٍ أنَّ المهملةَ في قوَّةِ الجزئيَّـةِ في الأَحْكامِ، فالـمُهْمَلَـةُ الموجِبَـةُ

تنعكس، والسَّالبةُ لا، هذا كلُّه في الحمْلِيَّةِ.

وأما الشَّرطيَّةُ؛ فالمتَّصِلَةُ اللُّزوميَّةُ الموجِبَةُ؛ كُليَّةً، أو جُزئيَّةً، تنعكسُ جزئيَّةً، والسالبةُ الكليَّةُ تنعكسُ كُليَّةً، إذْ لو لم يَصدُقْ العكسانِ لَصدَقَ النقيضانِ، وإذا ضُمَّ النقيضانِ إلى الأَصْلِ حَصَلَ قياسٌ منتِجٌ للمحالِ، فعليكَ باستخراجِ الأمثلةِ، وتصويرِ القياسِ، وأمَّا المتَّصلَةُ اللُّزوميَّةُ السَّالِبَةُ الجزْئيَّةُ، والمتصلةُ الاتِّفاقيَّةُ مُطْلقاً، والمنفصِلَةُ بأَسْرها؛ فلا عكسَ لها، فاحْفَظْهُ.

ومِنْ أحكامِ القضايا؛ «**عكسُ النَّقيضِ**»، وهو عند القدماءِ عبارةٌ عن: جَعْلِ نقيضِ الجزْءِ الثاني أوَّلاً، ونقيضِ الجزْءِ الأوَّلِ ثانياً، مع بقاءِ التَّصديقِ والكَيْفِ[١]، كقولنا في: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ: كلُّ ما ليس بحيوانٍ ليس بإنسانٍ.

وعندَ المتأخِّرينَ عبارةٌ عن جَعْلِ نقيضِ الجزْءِ الثّاني أَوَّلاً، وعينِ الأَوَّلِ ثانياً، مع الموافقةِ في الصِّدْقِ والمخالفَةِ في الكَيفِ[٢]، نحو: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، و: ليس كلُّ ما ليس بحيوانٍ بإنسانٍ، والأَدِلَّةُ من الجانِبينِ مُفَصَّلَةٌ في المطوَّلاتِ.

ثمَّ إنه على خلافِ العَكْسِ المسْتوي في المحْصوراتِ، حتى إنَّ الموجِبَةَ الكليَّةَ تنعكسُ كنفسها، والموجِبَةُ الجزئيَّةُ لا عكسَ لها، والسَّالبةُ الكليَّةُ والجزئيَّةُ

---

(١) واصطلحوا على تسميته بعكس النقيض الموافق، لأنا أخذنا نقيض كل من الطرفين وعكسناه، وذلك مع بقاء الصدق والكيف.

(٢) واصطلحوا على تسميته بعكس النقيض المخالف، لأنا أخذنا نقيض الطرف الثاني وعكسناه، مع بقاء الصدق، لكن باختلاف الكيف.

تنعكسانِ سالبةً جُزئيةً.

ثُمَّ إِنَّ المختارَ فيه مذهبُ القدماءِ، إذْ هو المستعملُ في العلومِ، ولو على قلّةٍ[١]، والمصنِّفُ رحمه الله تعالى لمْ يتعرَّضْ لهذا العكسِ لِقِلَّةِ اسْتعمالِهِ في العلومِ والإِنتاجاتِ.

---

(١) نقل العطار عن الفاضل عبد الحكيم السيالكوتي قوله: المستعمل في العلوم عكس النقيض على رأي المتقدمين، إذ لا مسألة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة، فليس اعتبار المتأخرين إلا لمجرد تعميم القواعد من غير ثمرة علمية تترتب عليه. انتهى

البابُ الرابِعُ: في بيانِ مقاصدِ التّصديقاتِ

وهي (**القياسُ**)، ويقالُ له الـحُجَّـةُ أَيضاً، وهـو المطلـبُ الأَعْـلى والمقْصِـدُ الأَقصى في الفنِّ، والبحثُ عنه في هذا البابِ إِنّما هو من حيثُ الصُّورةُ، وأَمّا البحثُ عنه من حيثُ المادَّة ففي الأبوابِ الخمسَـةِ الآتيـةِ، على ما مرَّ عليهِ الإشارةُ في صَـدْرِ الكتابِ.

(**وهو**) أي: القياسُ؛ (**قولٌ مؤَلَّفٌ من أَقوالٍ متى سُلِّمَتْ لَزِمَ عنها لذاتِها قولٌ آخرُ**).

القولُ الأوَّلُ جِنْسٌ، فإِنْ جَعَلْنا التَّعريفَ للقياسِ المعْقولِ، فهو بمعنى المركَّبِ المعْقولِ، وإنْ جَعَلْناهُ للقياسِ الملْفوظِ فهو بمعنى المَرَكَّبِ الملْفوظِ، وكـذا الكـلامُ في الأَقوالِ.

وأَمَّا القولُ الآخَرُ فهو بمعنى المؤَلَّفِ المعْقولِ قَطْعَـاً، سـواءً جُعِـلَ التَّعريـفُ للقياسِ المعقولِ أو الملفوظِ، لأَنه لا يلزمُ من تلفُّظِ القضايا، ولا مِـنْ تعقُّـلِ معانيهـا التلفُّظُ بالنتيجَـةِ، وهو ظاهرٌ.

ثُمَّ إنَّ لزومَ القولِ المعقولِ من القياس المعقولِ بيِّـنٌ.

وأمّا من الملفوظِ؛ فباعتبارِ أنه يدلُّ على المعقول، فإنَّ القياسَ الملفوظَ ليس بقياسٍ، إلا من حيثُ إنه دالُّ المعقولِ، فالقياسُ الملفوظُ يَسْتَلْزِمُ تعقُّلَ معانيه بالنِّسبةِ إلى العالِمِ بالوضْعِ، وتعقُّلُ معانيه بعدَ التَّسليمِ يَسْتَلْزِمُ قَوْلاً مَعْقولاً هو النَّتيجَةُ، فالقياسُ الملفوظُ يستلزِمُ قولاً مَعْقولاً بواسطةِ أنَّ مُسْتَلْزَمَ المُسْتَلْزِمِ(١) مُسْتَلْزَمٌ.

ثُمَّ إنَّ المرادَ من الأقوال ما فوقَ الواحدِ، وكذا كُلُّ جمعٍ وقعَ في تعريفاتِ هذا الفنِّ.

إذا عرفتَ هذا، فنقولُ:

القولُ الأوَّلُ جنسٌ قَطْعاً، وقوله: مُؤلَّفٌ من أقوالٍ، يُخْرِجُ القضيَّةَ الواحِدةَ المستلْزِمةَ لعكْسِها وعكْسِ نقيضِها.

وأمّا خروجُ القضيَّةِ البسيطَةِ التي حقيقتُها غيرُ مشتملةٍ على حُكْمينِ

---

(١) المستلزم؛ اللام للجنس أو للعهد، وعلى الثاني يصحُّ أن تكونَ بخفض الزاي وبفتحها، لأنَّ تعقّلَ المعاني مستلزَم بالفتح (مفعول)، يستلزمه القياسُ الملفوظ، ومستلزِم بالخفض (فاعل)، لأنه يستلزِم القولَ المعقولَ (النتيجة)، وبناء على كون اللّام للْجِنسِ، فالأظهر أنْ تكونَ بفتح الزّاي، لكون هذه القاعدة عامة التعلّق عامة المورِد على إرادة الجنس.
وعلى كلٍّ، فالحاصلُ أنَّ مستلزَم الشيءِ مستلزَمٌ لما استلْزَمه ذلك الشَّيْءُ.
وكيف يكون الموضوع والمحمول واحداً في قول الشّارح: مستلزم المستلزم مستلزم؟ أي بمثابة قولنا: المستلزم مستلزم؟ الجواب أنَّ الموضوع وإن كان واحداً في اللَّفظ، إلا أنه غير متَّحد الذات، فيصحُّ الحمْلُ.

مختلفينِ كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة؛ فظاهِرٌ.

وأمّا القضيَّةُ المركَّبةُ التي حقيقتُها مشتمِلَةٌ على ذلكَ، نحو: كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ لا دائماً، فلأنَّ المرادَ بالأقوالِ ما هو قضايا بالفعْل، وأجزاءُ القضيَّةِ المركَّبةِ ليست قضايا بالفعلِ، وإنْ لمْ يكنِ المرادُ القضايا بالفعلِ فهي خارِجةٌ بقوله: لَزِمَ عنها، إذِ المرادُ باللُّزومِ ما هو بِطريقِ الاكْتسابِ، كما في القولِ الشَّارِحِ.

وقولُه: متى سُلِّمَتْ، إشارةٌ إلى أنَّ مقدِّماتِ القياسِ لا يجبُ أنْ تكونَ مسلَّمةً ومقبولةً في الواقِعِ، فيدخلُ فيه ما هو صادِقُ المقدِّماتِ، وما هو كاذِبُها، فهو للشُّمولِ لا للإخراجِ.

وقوله: لَزِمَ، يُخْرِجُ الاستقراءَ الغيرَ التَّامَّ والتمثيلَ، فإنَّهما بعدَ التَّسليمِ لا يستلزمانِ قَوْلاً آخرَ، وهذا إذا أُريدَ بلزومِ القولِ لزومُ العلمِ بمعنى الجزْمِ، وأمّا إذا أُريدَ به لُزومُ العِلْمِ أعمَّ من الجزْمِ والظَّنِّ؛ فلا يخرجانِ بهذا القيْدِ، فافْهَمْ.

وقولُه: عنها، يُخْرِجُ المقدِّمتينِ المسْتلزمتين لإحداهما، فإنَّها لا تلزمُ عنهما، إذْ ليسَ للأُخْرى دَخْل في ذلِكَ، كذا قيلَ[1]، ويخرجُ أيضاً ما يستلزمُ قولاً آخرَ بحسَب خصوصِ المادَّةِ، كما في قولنا: لا شَيءَ من الإنسانِ بحَجَرٍ، و: كلُّ حَجَرٍ جمادٌ، فإنه يلزم منه: لا شَيْءَ من الإنسانِ بحجرٍ، لكنْ لا من نفس القضايا، وإنما يخرج ذلك

---

(١) لعل الشارح العلامة رحمه الله تعالى أراد الإشارة إلى البحثين اللذين سيذكرهما لاحقاً قريباً، وما اعتمده عن السعد العلامة.

لأنَّ المتبادرَ من اللُّزومِ عن الشَّيْءِ اللُّزومُ عن نفس ذلك الشَّيْءِ.

وقوله: لِذاتِها، احترازٌ عن:

قياسِ المساواةِ، وهو ما يتركَّبُ من قَضيَّتينِ يكونُ متعلَّق محمولِ أولاهما موضوعَ الأخرى، فإنه يلزم عنه قولٌ آخرُ، لكنْ لا لذاتِهِ، بلْ بواسطةِ مقدِّمَةٍ غريبةٍ أجنبيَّةٍ، كقولنا: (أ) مساوٍ لـ (ب)، و: (ب) مساوٍ لـ (ج)، فإنهما يلزم عنهما: (أ) مساوٍ لـ (ج)، لكنْ لا لذاتِها، بلْ بواسطَةِ مقدِّمةً أَجْنبيَّةٍ هي قولنا: كلُّ مساوٍ للمساوي للشَّيْءِ مساوٍ لذلك الشَّيْءِ.

وعنْ مثلِ: جُزْءُ الجوْهَرِ يوجِبُ ارْتفاعُه ارتفاعَ الجوْهَرِ، و: كلُّ ما ليس بجوْهَرٍ لا يوجِبُ ارْتفاعُه ارتفاعَ الجوْهَرِ، فإنَّه يلزمُ منهما أَنَّ جُزْءَ الجوْهَرِ جوْهَرٌ، لكنْ بواسِطَةِ مقدِّمَةٍ غريبةٍ غيرِ أَجنبيَّةٍ هي عكسُ نقيضِ المقدِّمَةِ الثّانيةِ، وهو قولنا: كلُّ ما يوجِبُ ارتفاعُه ارْتفاعَ الجوْهَرِ فهو جَوْهَرٌ.

والحاصلُ أَنَّ قيد: (لِذاتِهِ)، يخرجُ ما يستلزمُ قولاً بواسطَةِ مقدِّمَةٍ غريبَةٍ، وفسَّروا الغريبَةَ بما يكونُ حدودُها مغايرةً لحدودِ مقدِّماتِ القِياسِ، حتّى يدخلُ فيه القياسُ المبيَّنُ بطريقِ العكْسِ المسْتوي، ويخرجُ عنه القياسُ المبيَّنُ بطريق عَكْسِ النَّقيضِ.

وسببُ ذلك أَنّهم اعْتقدوا وجوبَ تَكرُّرِ الحدِّ الأَوْسطِ، وهو حاصِلٌ في المبيَّنِ بالعَكْسِ المسْتوي دونَ المبيَّنِ بعكْسِ النَّقيضِ، ودون قياسِ المساواةِ، وهذا الوجوبُ مما لا يَقتضيه تعريفُ القِياسِ، كذا قرَّرهُ السَّعْدُ العلّامَةُ.

وههنا بحثانِ:

الأول: أنه إنْ كانَ المتبادِرُ من اللُّزومِ عن الشَّيْءِ اللُّزومُ عن نفسِ ذلكَ الشَّيْءِ يخرجُ بِـهِ جميعُ ما ذُكِـرَ، فينبغي حِينئذٍ أَنْ يُحمَلَ قيدُ لِذاتِـهِ على تحقيقِ المقـامِ، لا عـلى الاحْترازِ.

الثاني: أَنَّ المبيَّـنَ بعَكْـسِ النَّقـيضِ مـن الطُّـرُقِ الموْصِلَـةِ، كالمبيَّـنِ بعكْـسِ المسْتوي؛ بلا تفاوتٍ، وقدْ قالَ بعضُ المحقِّقينَ: إنَّ الشّيخَ الرَّئيسَ كثيراً مـا اسْـتنتجَ بعكسِ النّقيضِ في كُتُبِـهِ الـحِكْميَّـةِ، واستحْسَنَـهُ وارْتَضى بِـهِ، انتهى.

وقدْ عرفتَ أَنَّ السَّبَبَ الذي ذَكروه لإِخْراجِـهِ مما لا يوجِبُـهُ التَّعريـفُ، فـلا وَجْهَ لإِخْراجِـهِ عنه، فلا تغفلْ[1].

وقولُه: قولٌ آخرُ، إشارَةٌ إلى وُجوبِ مغايَـرَةِ النَّتيجَـةِ لِكـلٍّ مـن المقـدِّمتينِ، وذلك لأَنَّ النَّتيجَةَ مطلوبَـةٌ غيرُ مفروضَة التَّسليمِ بخلافِ المقدِّمَـةِ، لأنه لو لمْ تكـنْ مغايِرَةً لَزِمَ المصادَرَةُ، وقيلَ: لأنه لو لمْ تُعتـبَرِ المغـايرةُ لَـزِمَ أنْ يكـونَ كُـلُّ مقـدِّمتينِ قِياسَاً، كقولنا: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ، و: كُلُّ حَجَرٍ جمادٌ، فإنَّهما يسْتلزِمانِ إحداهما، وفيه نَظَـرٌ.

ولما فَرَغَ عن بيانِ ماهيَّـةِ القِياسِ؛ شَرَعَ في تقسيمِه، فقال:

---

(١) لذا عرَّف السَّعد العلامة القياسَ في «تهذيب المنطق» بقوله: (القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر).

(وهو إمّا اقترانيٌّ)، وهو: ما لم يُذْكَرْ فيه النتيجةُ ولا نقيضُها بالفعلِ، (كقولنا: كلُّ جِسْمٍ مؤلَّفٌ، و: كلُّ مُؤَلَّفٍ مُحدَثٌ، فـ: كُلُّ جِسْمٍ مُحدَثٌ)، فقولنا: كُلُّ جِسْمٍ مُحدَثٌ، وهو النَّتيجَةُ، ليس بمذكورٍ في القياسِ بالفعلِ، وإنْ كانَ مذكوراً بالقوّةِ، سُمِّيَ اقترانيّاً لاقترانِ الحدودِ فيه.

(وإمّا استثنائيٌّ)، وهو: ما ذُكِرَ فيه النتيجةُ أو نقيضُها بالفعلِ، (كقولنا: إنْ كانت الشَّمسُ طالِعةً فالنَّهارُ موجودٌ، لكنْ الشمسُ طالعة، ينتج: فالنَّهارُ موجودٌ)، فإنَّ عينَ النتيجةِ مذكورةً بالفعلِ، (أو) نقولُ: (لكنْ النَّهارُ ليس بموجودٍ، ينتج: الشَّمسُ ليس بطالِعةٍ)، فكانَ نقيضُ النَّتيجَةِ مَذْكوراً، سُمِّيَ اسْتِثنائِيّاً لاشْتمالِهِ على أداةِ الاستثناءِ.

فإنْ قُلْتَ: قدْ سَبَقَ آنفاً أنه يجبُ مُغايَرةُ النَّتيجَةِ لِكُلٍّ من مقدِّماتِ القياسِ، وبينه وبينَ كَونِها مذكورةً في القياسِ منافاةٌ.

قُلْتُ: معنى كونِها مذكورةً فيه؛ كَوْنُها مذكورةً بأَجْزائِها الماديَّةِ، وهَيْئتِها التأليفيّةِ، لا كونُ حقيقَتِها مذكورةً، فلا منافاةَ.

وبهذا يندفعُ أيضاً ما يقالُ: إنَّ النَّتيجةَ قَضِيَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ للصِّدْقِ والكَذِبِ، وما ذُكِرَ في القياسِ ليس كذلِكَ، فكيف يكونُ العَيْنُ والنَّقيضُ مَذْكوراً فيه.

ثُمَّ أَرادَ المصنفُ رحمهُ الله تعالى[1] تفاصيلَ كُلٍّ من القِسْمَينِ، وقَدَّمَ الاقْترانيَّ،

---

(١) قوله: (المصنِّف رَحِمَه الله تعالى)، كتبت في الأصل: (المص رح).

وصدَّرَهُ ببيانِ أَسامي مقدِّماتِـهِ وحُدودِها، فقال:

(المكرَّرُ بين مقدِّمَـتي القياسِ فصاعِدَاً يُسمَّى حدّاً أوسطَ) [illegible]

لأَنَّ الحدَّ المكرَّرَ يتوسَّطُ بين الأَصْغَرِ والأَكْبرِ ليتلاقيا، [illegible]

القياسَ إِنما ينضبِطُ قوانينُـه، ويُعْرَفُ أحكامُه إذا اشْتمَلَ على [illegible]

المطْلوبِ.

(وموضوعُ المطْلوبِ يُسَمَّى حَدَّاً أَصْغَرَ)، سُمِّيَ بالأَصْغرِ؛ لأَنَّ الموضوعَ [illegible]

أَفْرادَاً غالِباً.

(ومحمولُـهُ)، أيْ محمولُ المطْلوبِ **(يُسمَّى حدّاً أَكبرَ)**، سُـمِّيَ بـالأكبرِ [illegible]

أَكثرَ أفْراداً غالِباً، تَشْبيهاً لقليلِ الأَفرادِ بقَليلِ الأَجْزاءِ، وكَثيرِها بكثيرِها، ثُـمَّ تسميةُ

كُلٍّ منها بالحدِّ لِكَوْنِها طَرَفاً للْقَضِيَّـةِ، والحدُّ في اللُّغَـةِ كما يُطْلَقُ عـلى المنْـعِ -عـلى ما

سَبَـقَ- كذلكَ يُطْلَـقُ على الطَّرَفِ بحسبِ الاشْتِراكِ.

(والمقدِّمَةُ التي فيها الأَصْغرُ تُسَمَّى الصُّـغْرى) لاشْتِمالِها عـلى الأَصْـغَرِ، (و) المقدِّمَةُ **(التي فيها الأَكْبرُ تسمَّى الكُبرى)** لاشْتمالِها على الأَكْبرِ.

اعْلَمْ أَنَّ هذه الأَسـامي والاصْـطِلاحاتِ مخصوصَـةٌ بـالاقْترانيِّ، لكـنَّ بيـانَ المصنِّفِ مخصوصٌ بالاقْترانيِّ الحمْليِّ، فالأَولى أَنْ يقـولَ بـدلَ الموضـوعِ والمحمـولِ: المحْكومُ عليه والمحكومُ به؛ لِـيَعُمَّ الحمليَّ والشَّرْطِيَّ.

ويمكنُ تعميمُ بيانِ المصنِّـفِ أَيضاً، بأنْ يرادَ من الموضوعِ والمحمولِ أَعَمَّ من الحقيقيِّ والاعتباريِّ.

واقترانُ الصُّغرى بالكبرى يسمّى قرينةً وضرباً، وقد فاتَ[1] المصنِّفَ رحمه الله تعالى.

(وهيئةُ التأليفِ من الصُّغرى والكبرى تسمّى شَكْلاً)؛ تَشْبيهاً للأمورِ العَقْليَّةِ بالأمورِ الحسِّيَّةِ.

(والأشكالُ أربعةٌ؛ لأنَّ الحدَّ الأوسَطَ:

إنْ كانَ محمولاً في الصُّغرى، وموضوعاً في الكبرى، فهو الشَّكلُ الأوَّلُ)، كقولنا: كل (ج) (ب)، و: كل (ب) (د)، فـ: كل (ج) (د).

(وإنْ كانَ) الحدُّ الأوسَطُ (بالعكْسِ)؛ بأنْ يكونَ موضوعاً في الصُّغرى، ومحمولاً في الكبرى، (فهو) الشَّكلُ (الرّابع)، نحو: كل (ب) (ج)، و: كل (أ) (ب)، فـ: بعض (ج) (أ).

(وإنْ كانَ) الحدُّ الأوسطُ (موضوعاً فيهما)، أيْ في الصغرى والكبرى، (فهو الشَّكلُ (الثّالثُ) نحو: كل (ب) (ج)، و: كل (ب) (د) فـ: بعض (ب) (د).

(أو محمولاً فيهما، فهو) الشّكلُ (الثّاني)، نحو: كل (ج) (ب)، و: لا شيء من (أ) (ب)، فـ: لا شيء من (ج) (أ).

وقدْ شوَّشَ المصَنِّفُ رَحِمهُ الله تعالى في تَرتيبِ الأَشْكالِ في بيانِ الانْحصارِ،

---

(١) في الأصل: فاته.

والذي حمله على ذلك قَصْدُ الإيجازِ والاخْتِصارِ، ولا عيبَ فيه ولا قصورَ ولا غبارَ، كما لا يخفى على ذوي الأذهانِ والأبصارِ.

(**فهذه**) المذْكوراتُ (**أشكالٌ أَرْبعةٌ**) مَذْكورَةٌ (**في**) مُطوَّلاتِ كُتبِ (**المنْطقِ**) مُفَصَّلَةً.

(**والشَّكْلُ الرَابعُ منها بعيدٌ عن الطَّبْعِ جِدّاً**)، فهو[1] خفيُّ الإنتاجِ غايةَ الخفاءِ، حتّى أَسْقَطَه[2] بعضُهم عن دَرَجَةِ الاعْتبارِ وعدَّهُ من الموْتى.

(**والذي لَه طَبْعٌ مستقيم وعقلٌ سَليمٌ لا يحتاج إلى رَدِّ الثّاني إلى الأَوّلِ**)، لأنه لِقُرْبه من الأَوَّلِ غايَةَ القُرْبِ يستفادُ منه النَّتيجَةُ بِسلامَةِ العَقْلِ بلا ردِّهِ إلى الأوَّلِ، بخلافِ الثّالث والرّابع، فالثاني يردُّ إلى الأوَّل بكمالِ الإيضاحِ[3]، والثّالثُ والرّابعُ يردّانِ إليه لِيظهَرَ الإنتاجُ ويحصلَ أَصْلُ الوضوحِ.

(**وإنّما يُنْتِجُ الثّاني عندَ اختلافِ مقدِّمتيه بالإيجابِ والسَّلْبِ**)، وعند كليَّةِ الكُبرى، وقد فاتَ المصنِّفَ رحمه الله تعالى، وإنّما تعرَّضَ لِشرطِ إنتاجه لما عَرَفت آنفاً من عدمِ احتياجِه إلى الردِّ إلى الأوّلِ وقُرْبِه إليه غايةَ القُرْبِ.

واعْلَمْ أنَّ لِكُلٍّ من الأَشكالِ شُروطاً وضُروباً، ولكلٍّ من الثلاثةِ الأخيرةِ

---

(١) في الأصل: فهي.

(٢) في الأصل: أسقط.

(٣) قوله: (الإيضاح)، قد تكون: (الاتّضاح).

طرفاً لإثباتِ استلزامِهِ النتيجةَ وسَبيلاً لاسْتردادِهِ إلى الأوَّلِ، ولما لم يَسَعْ مثلُ هذا المختصر تفاصيلَها، والإجمالُ غيرُ مفيدٍ؛ لم يكنْ لنا للتعرُّضِ لها مجالٌ بكلا طَرفي التفصيلِ والإجمالِ، بل وَجَبَ علينا شَرْحُ ما في الرِّسالَةِ من المقالِ، وإغماضِ العينِ عن بيانِ سائرِ الأشكالِ.

(والشَّكْلُ الأوَّلُ هو الذي جعلَ معيارَ العلومِ) وميزانَها لكونه على النَّظْمِ الطبيعيِّ بيِّنَ الإنتاجِ ظاهرَ الاسْتلزامِ غيرَ محتاجٍ إلى شَيْءٍ آخرَ في إثباتِ المطلوبِ بخلافِ البواقي، **(فنوردُه)**، أيْ: إذا جُعِلَ معيارَ العلومِ فنحنُ نورِدُه **(ههنا)**، أيْ: في رسالتِنا هذه، بلْ في هذا المقامِ منها **(لِيُجْعَلَ دُسْتوراً)**.

في القاموسِ: الدُّستورُ بِالضَّمِّ النُّسْخةُ المعوَّلَةُ للجماعاتِ التي منها تحريرُها، معرَّبَةٌ[1]، والجمعُ: دَساتير، انتهى. فما قالَه الشُّراحُ: أي: مَرْجِعاً يُكتفى به بيانٌ لحاصِلِ المعْنى.

(ويُسْتَنتجَ منه المطلوبُ)، اعْلَمْ أَوَّلاً أنَّ تَكرارَ الحدِّ الأَوسَطِ شَرْطٌ للإنتاجِ المشتركُ فيه الأَشكالُ الأَربعةُ كُلُّها، إذْ لو لم يتكرَّرْ لم يتعدَّ الحكمُ من الأَصغرِ إلى الأكبرِ، فلا يحصُلُ الإنتاجُ.

ثُمَّ لِكلِّ واحدٍ منْها شَرطانِ خاصَّانِ به في إنتاجِه؛ شَرْطٌ بِحَسْبِ الكَيفيَّةِ، وشَرْطٌ بحسْبِ الكميَّةِ، فَشَرْطُ الشَّكْلِ الأوَّلِ بحسْبِ الكيفيَّةِ إيجابُ الصّغرى،

---

(١) في الأصل: (معرجة).

ويحسْب الكميَّـةُ كليَّـةُ الكُبرى.

أَمّا الأَوّلُ؛ فإنّها لو كانت سالبةً لا يندرجُ الأصغرُ في الأَوسطِ، فلا يتجاوزُ الحكمُ بالأكبرِ عليه، فلا يحصُلُ الإنتاجُ، نحو: لا شيءَ من الإِنسان بفرس، وكلُّ فرسٍ صهالٌ.

وأَمّا الثاني؛ فلأنها لو كانتْ جُزئيَّـةً لاحتملَ أنْ يكونَ البعضُ المحكومُ عليه بالأكبرِ غيرَ البعضِ المحكومِ به على الأصْغَرِ، فلا يحصلُ الإنتاجُ أيضاً، كقولِنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، و: بعضُ الحيوانِ فرسٌ.

ومن ههنا قالوا: لا تُنتجُ الطبيعيَّـةُ في كبرى هذا الشَّكْلِ، لكنْ قالَ بعضُ المحقِّقينَ في بعضِ تعليقاتِه: إنّما نحتاجُ في إنتاجِ هذا الشَّكْلِ إلى هذينِ الشَّرْطَينِ إذا كانَ الحكمُ في الصُّغْرى على الأفرادِ، وأَمّا إذا كانَ الحكمُ فيها على الطَّبيعةِ، فالشَّرْطُ إيجابُ الصُّغْرى فقط بعد تكرُّرِ الأَوسطِ، فالطَّبيعيَّـةُ حينئذٍ مُنْتجَـةٌ، كقولِنا: الإنسانُ نوعٌ؛ والنوْعُ كُلِّـيٌّ، فالإِنْسانُ كُلِّـيٌّ. انتهى مُلَخَّصاً.

فعلى هذا؛ قولُهم: لا تُنتجُ[١] الطَّبيعيَّـةُ في كُبرى الشَّكْلِ الأوّلُ ليسَ على الإِطلاقِ، بلْ إنّما هو في الأَقيسَةِ المؤلَّفَـةِ من القضايا المعْتبرةِ في العُلومِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ المهْمَلَةَ في قُـوَّةِ الجزْئيَّـةِ، كما مرَّ غير مرَّةٍ، فلا تقعُ كبرى، وتقعُ صغرى إنْ كانت موجِبةً، فالمخْصوصَـةُ في حكم الكُلِّيَّـةِ لإنتاجِها حالَ كونها

---

(١) في الأصل: ينتج.

كُبرى، نحو: هذا زيدٌ، و: زَيدٌ إنسانٌ، فـ: هذا إنسانٌ.

والطَّبيعيَّةُ ساقِطَةٌ عن الاعْتبارِ لِعَدَمِ إنتاجِها في الأَقيسَةِ المعْتَبَرَةِ، أو لِقِلَّةِ اسْتعمالِها، ولهذا حَصروا الضُّروبَ المنتجَةِ في الأربعةِ.

والمصنِّفُ لم يتعرَّضْ لبيانِ شَرْطَي الإنتاجِ اكتفاءً بدلالَةِ الضُّروبِ والأَمثلةِ عليهما، فقال:

(وضروبُه المنتجَةُ)، أي الضروب المنتجة للشَّكلِ الأوّل **(أربعةٌ)**، والضُّروبُ الممكِنَةُ الانْعقادِ له، بلْ لكلِّ شكل، سِتَّةَ عَشَرَ حاصلةً من ضَرْبِ المحْصوراتِ الأَربعِ في الأَربَعِ، لكنَّ الشّرْطينِ المذْكورَيْنِ جعلا الضُّروبَ المنتجَةَ أَربعةً، وفي هذا الجعْلِ طريقانِ:

أَحدُهما: طريقُ الإسقاطِ.

والآخرُ: طريقُ التَّحصيلِ.

أَمّا الأوّلُ؛ فهو: أنَّ إيجابَ الصّغْرى أسقطَ ثمانيةَ ضروبٍ حاصلةً من ضَرْبِ الصّغْريينِ السّالِبتينِ في الكبرياتِ الأربعِ، وكليةُ الكبرى أسقطتْ أربعةَ ضروب حاصلةً من ضرب الكبريَيْن الكُلّيّتينِ في الصُّغريين الموجبتين.

وأَمّا الطَّريقُ الثّاني؛ فهو: أنَّ الصُّغرى الموجبة إمّا كُلّيةٌ، أو جُزْئيةٌ، والكُبْرى الكُلِّيَّةُ إمّا موجِبَةٌ أو سالبةٌ، فحصلَ أربعةٌ من ضرب الاثنينِ في الاثنينِ، فالشَّرطانِ على كلا التَّقديرينِ أوْجبا كونَ الضُّروبِ أربعةً.

(الضَّرْبُ الأَوّل): موجبتانِ كليّتانِ، والنتيجة: موجبةٌ كليةٌ، **(كقولنا: كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ، و: كلُّ مؤلَّفٍ مُحْدَثٌ، فـ: كلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ)**.

(و) الضَّرْبُ **(الثّاني)**: موجبةٌ كليةٌ صُغْرى، وسالِبةٌ كليَّةٌ كُبرى، ينتج: سالبةٌ كليةٌ، كقولنا: **(كل جِسْمٍ مؤلَّفٌ، و: لا شيءَ من المؤلَّفِ بقديمٍ، فـ: لا شيءَ من الجِسْمِ بقديمٍ)**.

(و) الضَّرْبُ **(الثّالثُ)**: موجبةٌ جزئيةٌ صُغْرى، وموجبةٌ كليةٌ كبرى، ينتج: موجبةٌ جزئيةٌ، كقولنا: **(بعضُ الجسْمِ مؤلَّف، وكلُّ مؤلَّفٍ مُحْدَثٌ، ينتج: بعضُ الجسمِ مُحْدَثٌ)**.

(و) الضَّرْبُ **(الرّابعُ)** موجبةٌ جزئيةٌ صغرى، و: سالبةٌ كليةٌ كبرى، ينتج: سالبةٌ جزئيةٌ، كقولنا: **(بعضُ الجسمُ مؤلَّفٌ، و: لا شيءَ من المؤلَّفِ بقديمٍ، فـ: بعضُ الجسمِ ليسَ بقديمٍ)**(١).

وجهُ ترتيبِ الضّروبِ على هذا المنوالِ هو أنَّ هذا الشّكلَ لـمّا أنتجَ المطالبَ الأربعةَ:

فما أنتجَ الموجبةَ الكليَّةَ التي هي أَشرفُ المحصوراتِ لاشْتمالها على الشَّرفينِ: الإيجابِ والكليَّةِ، جُعِلَ أوّلاً.

وما أَنتجَ السّالبةَ الكليَّةَ التي هي أشرف من السالبةِ الجزئيَّةِ لِكوْنها أشمل

---

(١) لاحظ أنَّ كَمَّ النتيجة هو كمُّ صغرى القياس، وكيفها كيف كبراه.

وأضبطَ وأنفعَ في العلومِ جُعل ثانياً.

وما أنتجَ الموجِبةَ الجزْئيَّـةَ لاشْتمالِها على الإيجابِ، جُعِلَ ثالِثاً.

وما أنتجَ السَّالِبةَ الجزْئيَّـةَ التي هي أخسُّ الجميعِ لـمّا فاتَها كِلا الشَّرَفينِ جُعِـلَ رابعاً، فروعِيَ في ترتيبِ الضُّـروبِ تقـديمُ الأشرفِ فـالأشرفِ مـنْ جهـةِ النَّتـائِجِ والمقدِّماتِ.

ولما فرغ[1] عن بيانِ أسامي مقدِّماتِ القياسِ الاقـترانيِّ وحُـدودِها وتقْسـيمِه باعْتبارِ الصُّورَةِ إلى الأَشْكالِ الأربعـةِ، ثُـمَّ بيـانِ الشّـكلِ الأَوّلِ بضـروبِهِ؛ شَرَعَ في تقْسيمِه باعْتبارِ ما منه تركيبُه، فقال:

(**القياسُ الاقْترانيُّ**) ينقسمُ إلى قِسمينِ: حمليٍّ وشرطيٍّ، لأنه (**إِمّا أنْ يتركَّبَ من حمليتين**)، أوْ لا.

الأوّلُ: الاقترانيُّ الحمليُّ (**كما مرَّ**) مثالُه في ضروبِ الشَّكل الأوَّلِ.

والثّاني: الاقترانيُّ الشرطيُّ، (**و**) هو (**إِمّا**) أنْ يتركَّبَ (**من مُتَّصِلَتينِ**)، ويندرجُ فيه ثلاثةُ أقسامٍ، لأنَّ اشْتراكَ المتَّصلتينِ؛ إِمّا في جُزْءٍ تامٍّ منهما، أيْ تمـام المقـدَّم وتمـام التالي، (**كقولنا: إنْ كانت الشَّمس طالعةً فالنهارُ موجودٌ، وإن كان النهـارُ موجـوداً فالأرضُ مضيئةٌ، ينتجُ: إنْ كانت الشّمس طالعةً فالأرضُ مضيئةٌ**)، وإِمّا في جزءٍ غيرِ تامٍّ منهما، كقولنا: كلما كان (أ) (ب) فـ: (ج) (د)، وكلّـما كـان (د) (هـ)، فـ: (و)

---

(١) في الأصل: فرع.

(ز)، وإمّا في جزء تامٍّ من إحداهما[١] غيـرِ تامٍّ من الأُخرى، نحو: كلّما كان (ج) (ز) فـ: (أ) (ب)، وكلّما كان (أ) (ب) فـ: (هـ) (ط)، وكلما كان (هـ) (ط) فـ (و) (ز)، والمطلوبُ المطبوعُ هو القسمُ الأوّلُ.

ثُمَّ جـوازُ التركُّـبِ مـن اللّـزوميَّتينِ متَّفـقٌ عليـه، ولا شـكَّ فيـه، وأمّـا مـن الاتّفاقيَّتينِ فمُخْتلفٌ فيه، قال السَّعدُ العلّامـة في شرحِ الشَّمسيَّــةِ: وأمّـا إذا كانـتْ إِحداهُما لُزوميَّـةً والأخرى اتفاقيَّـةً؛ ففيه تفصيلٌ لا يليق بهـذا الكتـابِ ونحـوهِ[٢]، فنقولُ: فكيفَ بهذه الأوراقِ؟

(وإِمّا) أنْ يتركَّبَ **(من منفصلتين)**، وهو أَيضاً أَقسامٌ ثلاثةٌ، لأنَّ الاشْتراكَ إِمّا في جزءٍ تامٍّ منهما، أو غيرِ تامٍّ منهما، أوْ تامٍّ من إحداهما غيـرِ تامٍّ من الأخرى.

الأَوّلُ: **(كقولِنا: كلُّ عددٍ إِمّا زوجٌ، أو فـردٌ، وكـلُّ زوجٍ إِمّـا زوجُ الـزَّوجِ أو زوجُ الفردِ)**.

والثّاني: نحو: دائماً إِمّا كلّ (أ) (ب)، وإِمّا كلُّ (أ) (ج)، ودائـماً إِمّـا كـلُّ (ج) (د)، وإِمّا كلُّ (هـ) (ز)، وهذا هو المطبوعُ، صرَّحَ به السَّعدُ العلّامةُ.

والثالث: نحو: دائماً إِمّا كلّما كان (أ) (ب) فـ: (ج) (د)، وإِمّـا كلّـما كـان (أ) (ب) فـ (هـ) (ز)، ودائماً إِمّا كلُّ (هـ) (ز)، وإِمّا كلُّ (ج) (د).

---

(١) في الأصل: إحديهما.

(٢) في الأصل: نحو.

(وإمّا) أنْ يتركَّب (من حمليَّـةٍ ومتَّصلَةٍ)، وله أقسامٌ أربعةٌ، لأنَّ الحمليَّـةَ إمّـا أنْ تكونَ صُغْرى، وإمّا أن تكونَ كُبرى، وعلى التَّقديرينِ؛ فالمشاركُ إمّا مقدَّمُ المتَّصلَةِ أو تاليها.

فالأَوّلُ: نحو كل (أ) (ب)، وكلّما كان كلُّ (ج) (ب)، فـ: كلُّ (د) (هـ).

والثّاني: كقولِنا: كلُّ (أ) (ب)، وكلّما كان كلُّ (د) (ج) فـ: كلُّ (هـ) (ب).

والثّالث: مثلُ: كلّما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، وكلُّ (ب) (هـ).

والرّابعُ: وهو ما يكونُ الحمليَّـةُ كبرى والشَّركةُ مع التّالي **(كقولنا: كلـما كـان هذا الشيءُ إنساناً فهو جسم، و: كلُّ جسمٍ متحيِّـزٌ، ينتجُ: كلّـما كـان هـذا الشَّـيءُ إنساناً فهو متحيِّز)**، وهذا المطبوعُ.

(وإمّا) أنْ يتركَّب (من حمليَّـةٍ ومنْفصِلَةٍ)، والمطبوعُ منه على نوعينِ:

الأَوّلُ: أنْ تكونَ الحمْليَّاتُ بعددِ أجزاءِ الانْفصالِ، وهو على ضربينِ:

أحدُهما: أنْ يكـونَ التّـأليفاتُ بـينَ الحمليَّـاتِ وأجـزاءِ الانْفصـالِ متَّحِـدةَ النتيجة، كقولنا: كلُّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ)، و: كلُّ (ب) (ط)، وكلُّ (د) (ط) و كلُّ (هـ[1]) (ط)، ينتج: كلُّ (ج) (ط)، لأنَّ جميعَ الحملياتِ صادِقةٌ.

ولا بدَّ من صِدْقِ أَحْدِ أَجْزاءِ الانْفصالِ، وأيُّ جُزْءٍ يُفرَضُ صِدْقُـهُ فهـو مـع

---

(١) في الأصل: ج، وهو سهو.

الحمليَّـة المشاركَـة له يُنتجُ النتيجَةَ المطلوبةَ، أعني كلّ (ج) (ط)، وهذا معنـى اتّحـادِ النّتيجةِ.

وثانيهما: أنْ تكونَ التأليفاتُ بين الحمليَّاتِ وأجزاءِ الانفصالِ مختلفةَ النّتيجةِ، وحينئذٍ يكون النتيجةُ منفصلةً مركَّبةً من نتائج التَّأليفاتِ، كقولنا: كلّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ)، وكلّ (ب) (ز) وكلّ (د) (ط) وكلّ (هـ) (ف) ينتج: كـلّ (ج) إمّا (ز) وإمّا (ط) وإمّا (ف)، لما مرَّ من أنَّ الحمليَّاتِ صادِقةٌ، ولا بدَّ من صِدْقِ أحـدِ أجزاءِ المنفصلَةِ، وأيُّ جُزْءٍ تفرضُ صدقَه ينتجُ هذه النَّـتيجةَ.

والثّاني: أنْ تكونَ الحمليَّـةُ أقلَّ أجزاءً من المنْفصِلَةِ، **(كقولنـا: كـلُّ عـدد إمّـا زوجٌ أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويين، ينتج: كلُّ عددٍ إمّا فـردٌ، أو منقسِـمٌ بمتساويين)**، ويقع هذا على وجوه أخر مذكورة في المطولات.

(وإمّا) أنْ يتركَّبَ **(مـن متَّصِـلَةٍ ومنفصـلَةٍ)**، وهـذا عـلى أقْسـامٍ ثلاثـةٍ، لأنَّ الاشْتراكَ أيضاً إمّا في جزءٍ تامٍّ منهما، أو غيرِ تامٍّ منهما، أو تامٌّ من إحداهما[1] غيـرِ تامٍّ من الأُخرى، وكلٌّ من الأَوّلين على ضربينِ، لأنه إمّـا أنْ يكـونَ المتَّصِلَــةُ صُـغْرى، والمنْفصلَـةُ كُبرى، أو بالعكسِ، والمطبوع منه ما يكون المتّصـلة صـغرى والمنفصـلة كبرى، **(كقولِنا: كلّما كان هذا الشّيءُ إنساناً فهو حيوان، و: كلُّ حيوانٍ إما أبيضُ أو أسودُ، ينتجُ: كلَّما كان هذا الشَّيءُ إنساناً فهو إمّا أبيضُ أو أسودُ)**.

---

(١) في الأصل: إحديهما.

فالحاصلُ أنَّ القياسَ الاقترانيَّ إمّا حمليٌّ، وهو ما يتركَّبُ من محضِ الحمليَّةِ، وهذا قسمٌ بسيطٌ لم يُعتبرْ تحته أقسامٌ، وإمّا شرطيٌّ، وهو ما لم يتركَّبْ من محْضِ الحمليّةِ، وهذا ينْقَسِمُ إلى أقسامٍ خمْسةٍ، كما فصَّلها المصنِّف رحمه الله تعالى، ويندرجُ تحت كلِّ قسمٍ منها أقسامٌ، كما نبَّهنا عليه، فالاقترانيُّ سِتَّةُ أقسامٍ أشيرَ إليها على الإجمالِ، وأمّا التَّفصيلُ فليسَ لها في المخْتصراتِ مجالٌ.

قالَ القطْبُ الرَّازيُّ في شرحِ الشَّمسيَّةِ في آخرِ مباحِثِ الاقترانيّاتِ الشرطيّةِ: هذا كلامٌ إجماليٌّ في الاقترانيَّاتِ الشَّرْطيَّةِ، وأمّا بيانُ تفاصيلِها فلا يليقُ بالمختصراتِ، قلت: فما ظنُّكَ بهذه الرِّسالةِ؟

ولما فرَغَ عن بيانِ الاقترانيِّ شَرَعَ في بيانِ القياسِ الاستثنائيِّ؛ فقالَ:

(**وأمّا القياسُ الاسْتثنائيُّ**)، قد عرفْتَ أنه ما يكونُ النتيجةُ أو نقيضُها مذكوراً فيه، ثُمَّ إنه لا يجوز أنْ يكونَ ذلك النتيجةُ أو النَّقيضُ نفسَ إحدى مقدِّمَتيهِ، بلْ يجبُ أنْ يكونَ جُزْءاً[1] منها، والمشتملةُ عليه شرطيَّةٌ قطعاً.

فالقياسُ الاسْتثنائيُّ دائماً يكونُ مركَّباً من مُقدِّمتين، إحداهُما[2] شرْطيَّةٌ متَّصلةٌ أو منفصلةٌ، والآخرُ أحدُ جزئي شرطيَّةٍ أو نقيضُهُ، وهي المقدِّمةُ الاسْتثنائيَّةُ، ويُشترط لإنتاجِه أمورٌ ثلاثةٌ:

---

(١) في الأصل: جزء.

(٢) في الأصل: إحديها.

الأوّلُ: كونُ الشَّرطيةِ موجبةً.

والثّاني: كونُها لزوميَّـةً إنْ كانتْ متصلةً، وعناديةً إنْ كانتْ منفصلِةً.

والثّالثُ: كونُها كُلِّـيَّـةً.

إذا تمهَّدَ هذا؛ فنقولُ:

أمّا القياسُ الاسْتثنائيُّ، (**فالشرطيَّـةُ الموضوعةُ فيه إنْ كانتْ متَّصلةً؛ فاستثناءُ عينُ المقدَّمِ ينتجُ عينَ التّالي، كقولنا: إنْ كانَ هذا إنساناً فهـو حيـوانٌ، لكنـه إِنسـانٌ، ينتج: إنّه حيوانٌ**)، لأنَّ وجودَ الملزومِ يستلزِمُ وجودَ اللّازِمِ، (**واسْتثناءُ نقيضِ التّـالي ينتجُ نقيضَ المقدَّمِ**)، لأنَّ انتفاءَ اللّازمِ يسْتلزِمُ انتفاءَ الملـزومِ، ولـوْ لم يكـنْ كـلٌّ مـن الاسْتلزامَينِ لَزِمَ وجودُ المْلزومِ بدونِ اللَّازِمِ، فلا يكون الـلّازِمُ لازِمـاً، ولا الملـزومُ ملزومَاً، وهو باطلٌ.

(**كقولِنا: كلّما كانَ هذا الشَّيءُ إِنساناً فهو حيوانٌ، لكنّه إنسانٌ فيكونُ حيوانـاً، أو**) نقولُ: (**لكنه ليسَ بحيوانٍ، فلا يكونُ إِنساناً**)، ولا يُنـتجُ اسْـتثناءُ نقـيضِ المقـدَّمِ [نقيض التالي ولا استنثاء عين التالي عين المقدم][1]، لجوازِ أنْ يكونَ اللّازِمُ أعمَّ، كما في هذا المثالِ، إذْ لا يلزمُ حينئذٍ من انتفاءِ الملزومِ انتفاءُ اللّازِمِ، ولا منْ وجودِ اللّازِمِ وجودُ الملزومِ.

---

(١) في الأصل: (عين التالي لجواز أن يكون اللازم أعمّ) اقتصر على ذلك، لكن الأمثلة المذكورة فيما يأتي تقتضي ما أثبتناه من المطبوعة التركية، والله تعالى أعلم.

ونزيدُه وُضوحاً، فنقولُ: إذا قُلْتَ مَثَلاً: كلَّما كانَ هذا إِنْساناً فهو حَيوانٌ، لكنّه ليسَ بإنسانٍ، لا يلزمُ منه كونُه ليسَ حيواناً لجوازِ كونه فَرَساً مثلاً، وكذا إذا قلتَ: لكنه حيوانٌ، لا يلزمُ منه كونُه إِنساناً لما ذُكر، فوجودُ الملزومِ بدونِ اللّازمِ باطلٌ قطعاً، ووجودُ اللّازمِ بدونِ الملزومِ مُتحقِّقٌ فيما يكونُ اللّازمُ فيه أَعَمَّ.

وأمّا إِنتاجُ الاسْتثنائياتِ الأَربعةِ فيما يكونُ اللّازمُ فيه مساوِياً للملزومِ، فإِنّما هو من خُصوصِ المادَّةِ.

(وإنْ كانت) الشَّرطيَّةُ الموضوعةُ فيه (منفصلةً)، فلا يخلو[1] من أنْ تكونَ حقيقيةً، أو مانعةَ الجمعِ، أو مانعةَ الخلوِّ.

(فإنْ كانتْ حقيقيةً؛ فاستثناءُ عينِ أحدِ الجزأينِ يُنتجُ نقيضَ الآخرِ)، لأنَّ وجودَ أحدِ المتعاندَيْنِ الحقيقيَّينِ يوجبُ انتفاءَ الآخرِ، **(كقولنا: دائماً إمّا أنْ يكون هذا العددُ زوجاً أو فرداً، لكنه فرد، فهو ليس بزوجٍ، أو)** نقول: **(لكنه زوجٌ، فيكون ليس بفرد، واستثناءُ نقيضِ أحدِهما ينتجُ عينَ الآخرِ)**، لأنَّ انْتفاءَ أحدِ المتعاندَينِ الحقيقيَّينِ يوجبُ وجودَ الآخرِ قطعاً، **(كقولنا:)** دائماً **(إمّا أن يكون هذا العددُ زوجاً أو فرداً، لكنه ليسَ بزوجٍ، فيكونُ فرداً، أو)** نقول: **(لكنه ليس بفردٍ، فيكون زوجاً)**.

(وإنْ كانَتِ) الشَّرْطيَّةُ الموضوعةُ فيه **(مانعةَ الجمعِ، فاستثناءُ عينِ أحدِ الجزأينِ ينتج نقيضَ الآخرِ)** لامتناعِ الجمعِ بينهما، **(واستثناءُ نقيضِ أحدِهما لا يُنتج)**

---

(١) في الأصل: يخ.

لجوازِ الخلوِّ، وإنْ كانتْ مانعةَ الخلوِّ فالأمر بالعكسِ، كما لا يخفى، والأمثلةُ ظاهرةٌ.

فالأقسامُ المتصوَّرةُ في القياسِ الاسْتثنائيِّ سِتَّـةُ عَشَرَ، لكنَّ السِّتةَ منها عقيمةٌ، فصارت الأقسامُ المنتجةُ عَشَرَةً؛ اثنانِ من المتَّصِلةِ، وأَربعةٌ من الحقيقيَّـةِ واثنـان مـن مانعة الجمع، واثنانِ من مانعةِ الخلُـوِّ، والسِّـتةُ العقيمـةُ؛ اثنـانِ منهـا مـن المتَّصـلة، وأربعةٌ من مانعتي الجمع والخلوِّ.

تَـتِـمـاتٌ

(**اعْلَمْ أنَّ لِلْقياسِ لواحِقَ**)، منها: قيـاسُ المركَّـبِ، وهـو قيـاسٌ مركَّـبٌ مـن مقدِّماتٍ، ينتجُ مقدمتان منها نتيجةً، وهي مع مقدِّمـةٍ أخـرى ينـتج نتيجـة أخـرى، وهكذا إلى أن يحصل المطلوبُ، وذلك إنما يكون إذا كان القيـاسُ المنـتجُ للمطلـوبِ يحتاجُ مقدِّمتاه أو إِحداهُما إلى الكَسْبِ بقياسٍ آخرَ، وهلُمَّ جرّاً، إلى أنْ ينتهي الكَسْبُ إلى المبادئ[1] البديهيَّـةِ أو المسلَّمةِ، فيكونُ هناكَ قياساتٌ مرتَّـبةٌ محصِّـلَةٌ للمطلـوب، فسُمِّيَ ذلك قياساً مركَّباً، وعُدَّ من اللَّواحقِ.

ثُمَّ إنْ صُرِّحَ النتائجُ يُسمَّى موصولَ النتائجِ، كقولنا: كـلّ (ج) (ب)، و: كـلّ (ب) (د)، فـ: كلّ (ج) (د)، ثُمَّ كلّ (د) (أ)، فـ: كلّ (ج) (أ)، ثم كلّ (أ) (هـ)، فـ: كلّ (ج) (هـ)، وإلا يُسمّى مفصولَ النتائجِ، كقولنـا: كـلُّ (ج) (ب)، و: كـلّ (ب) (د)، و: كلّ (د) (أ)، و: كلّ (أ) (هـ)، فـ: كلّ (ج) (هـ).

ومنها: قياسُ الخلْفِ، وهو قِياسٌ يُـثبتُ المطلوبَ بإبطالِ نقيضِهِ، وإِنّما سُمِـيَ

---

(١) في الأصل جاءت على هذه الصورة: المـ ـادي.

نقيضه، إمّا لأنه باطلٌ في نفسه، أو لأنه يُنتجُ الباطلَ على تقديرِ عدمِ حقيَّـةِ المطلوبِ.

فمنه ما ذكروه في إثباتِ العكوسِ، كما مرَّ، ونزيده بياناً، فنقولُ:

ولْنفرِض أنَّ معنا مقدِّمـةً صـادقةً في نفـس الأَمـرِ، وهـي: كـلّ (ب) (أ)، أو صادقة ممتعة فيه[1]، وهي كل (ج) (أ)، ولْيكنْ المطلوبُ: لـيس كـلّ (ج) (ب)، ثُـمَّ نصوِّرُ القياس هكذا: لو كَذَبَ ليس كلّ (ج) (ب) لصـدق كـلّ (ج) (ب)، وكـل (ب) (أ)، ينتج: لو كذب ليس كلّ (ج) (ب) لكان كـلّ (ج) (أ)، ثُـمَّ نسـتثني مـن ذلك النتيجة نقيض تاليها، فنقولُ: لكنْ ليس كلّ (ج) (أ)، لأنَّ كلّ (ج) (أ) ممتنـعٌ، فينتج: ليس كلّ (ج) (ب)، وهو المطلوبُ، فعلى هذا يكونُ قياسُ الخلْفِ مركَّباً مـن قياسين، أحدُهما اقترانيٌّ مركَّبٌ من متَّصلَةٍ وحمليَّـةٍ، والآخـرُ اسـتثنائيٌّ مركَّـبٌ مـن نتيجة ذلك الاقترانيِّ واستثناءِ نقيضِ تالِيها.

ومنها: الاستقراءُ، وفسَّروهُ بأنه الحكْمُ عـلى كـليٍّ لوجـودِه في أكثـرِ جزئيّاتـه، فيُسمّى هذا استقراءً ناقصاً، وهو المتعارفُ المتبادرُ عند الإطلاقِ، أو لوجودِه في جميع الجزئيات، فيسمّى هذا استقراءً تامّاً، وقياساً مقسّماً، وهذا يفيدُ اليقينَ دون الأوّل.

وقال السّعدُ العلّامـة: في تفسـيرهم تسـامحٌ ظـاهرٌ، لأنّ الاسـتقراءَ حجّـة موصلة إلى التصديق الذي هو الحكم الكليّ، وإثبات الحكم الكليّ هو المطلـوبُ مـن الاستقراء، لا نفسُه

---

(١) المراد (فيه)، أي: في نفس الأمر.

ثمَّ قالَ[١]: والصحيحُ في تفسيره ما ذكرهُ الإمامُ حجَّةُ الإِسلام موافقاً لكلام أبي نصرٍ الفارابيّ، وهو أنه عبارةٌ عن تصفُّحِ أمورٍ جزئيةٍ للحكمِ بحكمها[٢] على أمرٍ يشتملُ تلكَ الجزئيّاتِ، فتصفُّحُنا جزئيّاتِ الأمر الشّامل لِنطلبَ الحكمَ في واحدٍ واحدٍ هو الاستقراءُ، وإيجابُ الحكم لذلك الأمرِ الكليِّ أو سلبه عنه هو نتيجتُه، وإنّما سُمِّي استقراءً، لأنَّ المستقريَ يتتبَّعُ الجزئيّاتِ، والاستقراءُ في اللُّغةِ هو التّتبّعُ.

ومنها: التّمثيلُ، وفسَّروه بأنه إثباتُ الحكم في جزئيٍّ لثبوته في جزئيٍّ آخرَ لمعنىً مشتركٍ بينهما، والمتكلِّمونَ يسمُّونه اسْتدْلالاً بالشَّاهد على الغائب، والفقهاءُ قياساً.

قال السَّعدُ العلّامةُ: في هذا التَّفسير تسامحٌ مثلُ ما مرَّ في الاستقراءِ، والأصوبُ أنه تشبيه جزئيٍّ [بجزئيٍّ[٣]] في معنى مشْتركٍ بينهما لِيثبُتَ في المشبَّهِ الحكمُ المثبَتُ[٤] في المشبَّه به المعلَّلِ بذلك المعنى، كقولنا: السماءُ حادثٌ، لأنه كالبيت في التّأليفِ الذي هو عِلَّةُ الحدوثِ، وإذا رُدَّ إلى صورةِ القياسِ صارَ هكذا: السّماءُ

---

(١) أي السَّعدُ العلّامة.

(٢) في الأصل: لحكم يحكمها. والتصويب من شرح الشمسية للتفتازاني، انظر: ص٣٦٤، طبعة دار النور المبين.

(٣) ساقطة من الأصل، وأثبتناها ليستقيم المعنى ويصحَّ عود ضمير المثنى، وهي كذلك في شرح الشمسية للتفتازاني، انظره: ص٣٦٥.

(٤) في الأصل: المثبت، وهو من الإثبات، وفي شرح الشمسية للسعد: الثابت، وهو من الثبوت.

مؤلَّفٌ، وكلُّ مؤلَّفٍ مُحدَثٌ، فالجزئيُّ الأوّل أصغرُ، والثّاني شبيهُه، والحكمُ أكبرُ، والمعنى المشْترك أوسطُ، فالمتكلِّمونَ يسمّونَ الأصغرَ غائباً، والشَّبيهَ شاهِداً، والفقهاءُ يسمّون الأصغرَ فرْعاً، والشَّبيهَ أصْلاً، والأكبرَ حُكماً، والأوْسطَ جامعاً، ووجهُ التسميةِ ظاهرٌ في الكلِّ.

ثمَّ إنَّ لهم في بيان عِلِّيَّةِ المعنى المشتركِ طريقينِ:

الأول: الدَّورانُ الخاصُّ، وهو ترتُّب الحكْمِ على ما له صُلوحُ العِلِّيَّةِ وجوداً وعدماً، بمعنى أنَّ الحكمَ ثبت عند ثبوت ذلك الشَّيءِ، وانتفى عند انتفائه، وبهذا الاعتبار يُسمّى الحكم دائراً، وذلك الشَّيءُ مداراً، فالدَّورانُ علامةُ كونِ المدارِ عِلَّة للدّائر.

والثاني: التّقسيم الغيرُ المردَّدِ بين النّفي والإثباتِ وإبطالُ عِلِّيَّة ما عدا الجامعِ، كما يقال: عِلَّة حدوثِ البيت؛ إمّا الوجودُ، وإمّا كونُه قائماً بنفسه، وإمّا التّأليفُ، والأوَّلان باطلانِ ضرورةَ انتقاضِهما بالواجِبِ، فتعيَّنَ التّأليفُ.

ولا شكَّ أنَّ كلا الطّريقين مما لا يفيدُ اليقينَ.

أمّا الأوّل؛ فلأنَّ الترتيبَ وجوداً وعدماً في بعض الصّور لا يفيدُ العِلِّيَّةَ، وفي جميعها إنّما يكون باستقراءٍ تامٍّ، وهو في غاية التَّعسُّر، بل في حَدِّ التّعذُّرِ.

وأما الثّاني؛ فلأنَّ هذا التّقسيمَ غيرُ حاصِرٍ، فيجوز أنْ يكونَ العِلَّةُ غيرَ ما

ذُكر، هذا كلّه في شرح الشَّمسية للسَّعد العلّامة[1].

وفيه أيضاً[2]: اعلمْ أنه لا نزاعَ في أنَّ الاستقراءَ والتمثيلَ لا يفيدانِ إلا الظَّنَّ، انتهى. يريد من الاستقراءِ الاستقراء الغيرَ التّامِّ، كما هو متبادِر، إذ التّامُّ يفيد اليقينَ كما سبقَ، ومرادُهم بعدم إفادةِ التّمثيل إلا الظَّنَّ إنّما هو بالنسبة إلى غير المجْتهد، وأمّا بالنسبة إلى المجْتهد فهو يفيدُ، فاعْرفْه.

اعلمْ أنَّ القومَ قد وضعوا لكلٍّ من الصّناعات الخمس باباً لعظمةِ شأنها، وجلالةِ قدرها، إلا أنَّ العَجَبَ منهم أنهم قد قَصَّروا المسافةَ في بيانها، وطوَّلوا احتياجَ مقالهم في تفاصيلها، مع كثرةِ فوائدِها وثمراتها، ومع كونها موادَّ المطْلبِ الأَعلى في الفنِّ، وطوَّلوا أذيالَ المباحثِ في القضايا وأقسامها وأحكامها مع قِلَّة جدواها، ومع عدم كونها مقصودةً بالذَّاتِ.

وقد أشارَ المصنّف رحمه الله تعالى إلى كلٍّ من الصّناعاتِ إشارةً إجماليَّةً في غاية الإيجاز، غيرَ واصِلَةٍ إلى حدِّ التَّعمية والإلغاز، ونحن نقتفي أثَرهم، فنقولُ:

---

(١) انظر: شرح الشمسية للتفتازاني: ص٣٦٥-٣٦٦.

(٢) أي في شرح الشمسية للتفتازاني: ص٣٦٧.

[الباب الخامس: ما يكون الغرضُ منه تحقيقَ الحقِّ]

البابُ الخامسُ: فيما يكونُ الغرضُ منه تحقيق الحقِّ على وجْه لا يحومُ حوله شَكٌّ، ولا يتطرَّقُ إليه تغيير أَصلاً، وهو:

(البُـرْهانُ، وهو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ يقينيَّـةٍ لإنتاجِ اليقينِ).

قوله: قياسٌ، جنسٌ شاملٌ للصّناعاتِ الخمسِ.

وقوله: مؤلَّفٌ من مقدِّمات، يحذو حذوَ: مقول على كثيرين.

وقوله: يقينيَّـةٌ يخرجُ ما عداه، وبهذا القَدْر تمَّ التّعريفُ جمعاً ومنعاً.

فقوله: لإنتاج اليقين، جيْءَ به ليكون التعريفُ شامِلاً على العلل الأرْبع، فيكونُ أتمَّ وأكملَ وألطفَ.

واليقينُ هو التَّصديقُ الجازِمُ المطابِقُ للواقع.

فالمؤلَّف؛ إشارةٌ إلى العلّة الصوريَّة إشارةً ظاهرة كالمطابقة، وإلى الفاعليَّة إشارةً دون ذلك، والفاعل هو القوَّة العاقلة، فإنها وإنْ كانت قابلةً للإدراكاتِ، لكنّها فاعِلة لتأليفها، وقالَ بعضُهم: إنَّ الفاعلَ هو النَّفسُ النّاطِقةُ والقوّةُ العاقِلة آلةٌ

في تأليفها.

هذا؛ و: المقدِّماتُ، إشارةٌ إلى العلَّـةِ المادِّيـةِ، و: لإنتـاجِ اليقـين، إلى العلَّـةِ الغائيَّـةِ.

فإنْ قلتَ: البرهانُ قياسٌ، فأَخْذُ القياسِ في تعريفه تكـرارٌ، وأَخْـذُ المقـدِّمات دَوْرٌ، لأنَّ المقدِّمة ما جُعِلتْ جُزْءَ قياسٍ أو حُجَّـةٍ، فمعرفتُهـا موقوفـةٌ عـلى معرفـة القياسِ، فلو انعكسَ لدارَ بلا مِرْيَـةٍ.

قلتُ: البرهانُ قياسٌ مخصـوصٌ، ومـا في التّعريـفِ عـامٌّ، فـلا تكـرارَ، وأمّـا المقدِّمةُ فإنّما تتوقّف على مُطْلَقِ القِياسِ لا القياسِ الخاصِّ، فلا دورَ.

ثُمَّ إنَّ مقدِّماتِ البرهانِ لا يجبُ أنْ تكون من الضّروريات السِّتِّ الآتيـة، بـلْ قد تكونُ من الكسبيّات المنتهيةِ إليها، فيجوزُ أنْ يؤلَّفَ من المقـدِّمتين؛ بـديهيَّتين، أو مكتسبَتَين، أو مختلِفَتين، فقوله: من مقـدِّمات يقينيـةٍ، أعـمَّ مـن أن تكـون بديهيَّـةً بالذّات، أو بالواسِطةِ بأنْ تكونَ مكتَسَبَـةً منتهِيَـةً إليها.

(واليقينيات)، وتُسمّى القضايا الواجبَ قبولُها، أقسامٌ **(سِتَّـة)**.

فـإنْ قلـتَ: اليقينيـات قـد تكـون مكتسَـبةً، فكيـف حَصَـروها في السِّـتِّ الضَّـرورية، قلـتُ: مقصـودُهم تقسيـمُ المـوادِّ الأُوَل، وهـي مُنْحَصِرَـةٌ في السِّـتِّ، والمكتسباتُ ليست بأُوَل، بل هي ثَوانٍ، أو ما فوقها، ووجْهُ الضَّبط:

أنَّ العقلَ إمّا أن يحتاج في الحكم اليقينيِّ بعد تصوُّر الطَّرفين إلى ما تنضمُّ إليه،

أَوْ لا، الثّاني: **الأَوّلياتُ**، وإنْ كان الأَوّل؛ فإمّا أن يكون المحتاجُ إليه حِسّاً، أو وسطاً حاضراً في الذِّهن، الثّاني: **قضايا قياساتها معها**، وإنْ كان الأَوّل؛ فإمّا أن يَحتاجَ اليقينُ بعد الإحساسِ إلى شيءٍ غيرِه، أو لا، الثّاني: **المشاهدات**، وإنْ كان الأَوّل، فإمّا أن يتوقَّفَ على حكم العقْل بامتناعِ تواطُئ المخبرين على الكذب، أو يتوقَّف على الحدس[1]، أو على تكرار المشاهدات، الأوّل: **المتواترات**، الثّاني: **الحدسيات**، الثّالث: **المجرَّبات**، وأرادَ المصنّفُ رحمه الله تعالى الإشارةَ إليها، فقالَ:

(**أوّليّات**)، أيْ: أوّلها أوّليّات، أو منها أوّليّات، أو بَدَلٌ من أقسامٍ، وكذا الكلامُ في البواقي، وهي: قضايا يجزمُ العقلُ بحكمها بمجرَّدِ تصوُّر طَرَفيها، (**كقولنا: الواحدُ نِصْفُ الاثنين، والكلُّ أعظمُ من الجزْءِ**)، والنّقيضانِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ، والجسمُ الواحدُ لا يكون في مكانينِ في آنٍ واحدٍ، إلى غير ذلك.

(و) الثّاني: (**مشاهدات**)، وهي: قضايا يحكُم العقل بها بواسِطَةِ الحواسِّ الظّاهرة، وتُسمّى حِسِّيَّاتٍ، (**كقولنا: الشَّمْسُ مُشْرقةٌ، والنّارُ محرِقَةٌ**)، أو بواسطة الحواسِّ الباطنة، وتُسمّى وجدانياتٍ، كقولنا: إنَّ لنا خَوفاً وطَمَعاً.

اعلمْ أنَّ الأحكامَ الحسِّيَّةَ كلَّها جزئيةٌ، لأنَّ الحسَّ المجرَّدَ لا يفيدُ مثلاً إلا أنَّ هذه النَّارَ حارَّةٌ، وأمّا الحكمُ بأنَّ كلَّ نارٍ حارَّةٌ؛ فعقليٌّ: استفاده العقلُ من الإحساسِ بجزئيّات ذلك الحكم والوقوف على عِلَلِه، لكنْ لما كانَ للإحساسِ مَدْخلٌ في ذلك

---

(١) في الأصل: الحدث.

تُسمّى الأحكامُ الكلّيّةُ المستفادَةُ من إِحساسِ الجزْئياتِ مشاهَداتٍ.

(و) الثّالث: (مجرَّبات)، وهي قضايا يجزمُ العقلُ بها بواسطة تكرُّرِ الإحساس، وتشتمل على قياسٍ خَفِيٍّ، (كقولِنا: شربُ السّقمونيا يُسْهِلُ الصَّفراءَ) فهذا الحكمُ بتكرُّر الإحساسِ مشتملٌ على أنه دائميُّ الوقوعِ أو أكثريُّه، وكلُّ ما كان شأنه هذا لا بدَّ من سببٍ، فهذا لا بدَّ له من سببٍ، ولا شكَّ في أنه كلّما عُلِمَ وجودُ السّببِ عُلِمَ وجودُ المسبَّبِ قطعاً، وإنْ لم يُعْرفْ ماهيَّةُ السَّببِ.

(و) الرّابع: (حدسيّات)، وهي: قضايا يحكمُ بها العقلُ بواسطةِ الحدْسِ، وفسّروهُ بأنه: سُرعةُ انتقال الذِّهْنِ من المبادي إلى المطالبِ، وفيه مسامحةٌ ظاهِرةٌ.

والأصوبُ أنه عبارةٌ عن الظَّفَر عند الالتفاتِ إلى المطالبِ بالحدودِ الوسطى دفعةً، وتمثُّل المطالبِ مع الحدودِ الوسطى في الذِّهن من غيرِ حركةٍ، ولعلَّ هذا مرادُ من قالَ: إنه سنوحُ المبادي والمطالِبِ في الذِّهن دفعةً، انتهى، بخلافِ الفكرِ؛ فإنه حركةٌ في المعاني من المطالِبِ في مباديها، فربّما ينْقَطِعُ، وربّما يتأدّى، وإذا تأدّى فإنّما يتمُّ بحركةٍ أخرى من المبادي إلى المطالبِ، فهو حينئذٍ مفتقرٌ إلى حركتين، ففيه: إمكانُ عدم التأدّي ووجودُ الحركة أو الحركتين، وفي الحدْسِ: امتناعُ عدم التأدّي وعدم الحركة أصْلاً، إذ الانتقالُ فيه دَفْعِيٌّ، لا تدريجيٌّ، فإطلاقُ السُّرعة تجوُّز كما حقّقه السّعد العلّامة، وهذا أيضاً يشتملُ على تكرُّر الإِحساسِ والقياسِ الخفيِّ.

(كقولنا: نورُ القمرِ مستفادٌ من الشّمس)؛ لما يُرى من اخْتلافِ تشكُّلاتِ نورِه بحسَبِ اخْتلافِ أوضاعِه من الشَّمْسِ قُرباً وبُعداً.

والفَرْقُ بينها وبين المجرَّبات أنَّ السبب فيها معلومُ السَّببية والماهيَّة جميعاً، وفي المجرَّبات معلوم السَّببية ومجهول الماهيَّة، على ما قالوا.

(و) الخامس: **(متواترات)**، وهي: قضايا يحكمُ بها العقلُ بواسطة إخباراتِ الأشخاصِ وكثرة الشَّهادات، بحيث يستحيلُ تواطؤهم على الكذب، كالحكمِ بوجودِ مكَّة وبغداد، وتشتمل على قياسٍ خفيٍّ أيضاً، **(كقولنا:)** رسولنا ونبينا وسيدنا ومولانا وشفيعنا[١] **(محمَّد عليه الصّلوة والسّلام ادّعى النبوَّة وأظهر المعْجزة)**، فإنَّ هذا الحكمَ إذا سُمِعَ مرَّة بعد أخرى، واقترنَ به أنه كلامٌ سمع من أشخاص لا يتصوَّر توافقهم على الكذبِ، وكلُّ ما يكون شأنه هذا فمضمونه حقٌّ وصدقٌ حصل الجزمُ واليقينُ، بلا ريبٍ.

ويشترطُ فيها الاستنادُ إلى الحسِّ، حتّى لا يعتبرُ التواتر فيما أُسْندَ إلى العقل[٢]، ولا يُشترطُ أنْ يكون لِلْمخْبرين حَدٌّ معيّنٌ في العددِ، كما ذَهَبَ بعضُهم إلى اشْتراطِ الخمسةِ، وبعضُهم إلى اثني عَشَر، وبعضُهم إلى أربعين، وبعضُهم إلى سبعين، فإنَّ ذلك مما يختلف باختلاف الوقائع والمخبرين والمستمعين، بل الضّابطُ إنما هو

---

(١) إطناب بليغ، مطابقة لمقتضى مقام الشارح من محبة النبيّ عليه الصلاة والسلام الذي بالصلاة عليه تفتتح أبواب المواهب العلية.

(٢) في الأصل: المشاهدة، والمشاهدة ظاهرة في الحسّ، والتواتر معتبر فيما استند إلى الحسّ، فالصواب ما أثبتناه من المطبوعة التركية، وإن كانت بمعنى الوجدان، على غير الظاهر، فلا يستند التواتر إلى الوجدانيات أصلاً، والله تعالى أعلم.

حصول اليقين، وزوال الاحتمال والشكِّ، فإنا قاطعون بحصول العلم بالمتواترات من غير معرفة بعددٍ مخصوصٍ، ثمَّ العلم الحاصل من كلٍّ من التواتر والحدْسِ والتَّجربةِ لا يكون حُجَّة على الغير لجوازِ أنْ يحصلَ له ذلك.

(و) السادس: (**قضايا قياساتها معها**)، وتُسمّى القضايا الفطريَّـةَ القياسِ، وهي القضايا التي يحكمُ بها العقلُ بواسطة قياسٍ لا يغيبُ وَسَطُه عن الذِّهْنِ عند حصول طرفي القضية، (**كقولنا: الأربعةُ زوجٌ**)، فإنَّ الحكمَ بالزوجيَّـة للأربعة إنّما هو (**بسبب وَسَط**)، وهو ما يقارِنُ قولَنا: لأنه حين يقال: لأنه كذا (**حاضرٌ في الذِّهن**)، بحيث لا يغيب عنه عند تصوُّرِ الأربعةِ والزَّوجِ، (**وهو**) أي ذلك الوسط الذي به حكم بالزوجيَّـة للأربعة (**الانقسامُ بمتساويَيْـنِ**).

وصورةُ القياسِ هكذا: الأربعةُ زوجٌ لأنه منقسِمٌ بمتساويين، وكل منْقَسِمٍ بمتساويين زوجٌ، فهو زوج.

الباب السادس
فيما يكونُ الغرض منه حفظ الوضْعِ أو هدمه

وهو: (الجدلُ، وهو قياسٌ مؤلَّف من مقدِّماتٍ مشهورَةٍ)، أو مسلَّمَةٍ، وقد فات المصنِّفَ والشَّارِحين، اللَّهمَّ إلا أنْ يرادَ بالمشهورَةِ أعمَّ منها، ومن المسلَّمة تغليباً، أو يكونَ ذلك من باب الاكتفاءِ، كما في قوله تعالى: ﴿تقيكم الحرَّ﴾، فتأمَّلْ.

ثمّ القضايا المشهورَةُ هي التي تَطابقَ فيها آراءُ الكلِّ، نحو: العدْلُ حَسَنٌ، والظُّلْمُ قبيحٌ، أو آراءُ الأكثرِ، كقولنا: الله واحدٌ، أو آراءُ طائِفَةٍ مخصوصَةٍ، كقول غير الملِّيينَ: ذبحُ الحيواناتِ قبيحٌ.

ولا يشترطُ فيها اليقينُ ومطابقةُ الواقع، بل المعتبر هو الشُّهرة وتطابقُ الآراء، سواءٌ كانت يقينيةً، أوْ لا، وسواءٌ كانت صادقةً أو كاذبةً.

وبعضُ القضايا يكونُ أوَّلياً باعتبارٍ، ومشهوراً بآخَرَ إلى حيث تشبه بالأوّليّات، ويُفرَّق بأنَّ الإنسانَ لو فَرَضَ نفسَه خاليةً عن جميع الأمور المغايرة لِتعقُّلِه يَحكُمُ بالأوّليات دون المشهورات.

ثُمَّ إنَّ الشُّهْرة مما تختلفُ باختلافِ الأزْمنةِ والأمكِنةِ، وبحسبِ اخْتلافِ

العادات والصّناعاتِ.

هذا، والقضايا المسلَّمَةُ هي التي يأْخذها أحدُ الخصْمين مُسَلَّمةً من صاحبها يبني عليها الكلامَ، أو تكونُ مُسَلَّمةً بين أهلِ تلك الصِّناعة، فالقياسُ المؤلَّفُ من المشهورات أو المسلَّماتِ، سواءً كانت مقدِّماته من إحداهُما، أو منهما؛ يُسمَّى جَدَلاً، وهو أعمُّ من البُرهانِ بحسب المادَّة، لا بحسب الصُّورة، على ما هو الظّاهرُ من التّعريف. لكنْ قال السَّعدُ العلَّامة: إنه أعمُّ من البرهان بحسب الصورة أيضاً، لأنَّ المعتبر فيه الإنتاجُ بعد التسليمِ، سواءٌ كان قياساً، أو اسْتقراءً، أو تمثيلاً، والبرهان لا يكون إلا قياساً. تأمَّلْ.

وإذا كان الغرضُ من الجدَلِ حِفْظَ الوضعِ أو هدمَه؛ فالجدليُّ قد يكون مُجيباً حافِظاً للمدَّعى، وقد يكون سائِلاً هادِماً له.

وغايةُ سعي الأوَّل: أن لا يصير مُلْزَماً اسم مفعول، وغايةُ سعي الثّاني: أن يكون مُلزِماً اسم فاعل.

اعلمْ أنه لا نزاعَ لأحد في أنّ البرهان هو أشرف الأقيسةِ، وأنّ المغالطةَ هي أخسُّها، لكن وقع النزاع في أنَّ الجدلَ أشرفُ من الخطابةِ أم أنَّ الأمر بالعكس؟ وشيخُ القومِ ذهب إلى الثاني، فقدَّم الخطابة على الجدل، وإمامُهم بيَّن وجهه بكلامٍ مفصَّلٍ في شرح الإشاراتِ، فلو قدَّم المصنِّفُ الخطابة على الجدل لكان أولى، ويحتمل احتمالاً بعيداً بل أبعدَ أن يكون نسخة المصنِّف كذلك، وأنَّ تقديم الجدل من تحريفاتِ النّاسخين، فافهمْ.

[البابُ السّابع: فيما يكون الغرض منه الإقناع]

الباب السابع: فيما يكونُ الغرضُ منه إِقناع من هو قاصرٌ عن إدراك مقدِّمات البرهان أو ترغيبَ الناس فيما ينفعهم، أو تنفيرَهم عما يضرُّهم.

وهو: (**الخطابة**)، وهي (**قياس مؤلَّف من مقدِّماتٍ مقبولةٍ**) مأخوذةٍ عن شخصٍ معتَقَدٍ فيه بسببٍ من الأَسبابِ، وهو إِمّا أمرٌ سماويٌّ كالمعجزات والكراماتِ، كما في الأنبياءِ والأولياءِ، أو اختصاصٌ بمزيدِ عقلٍ ودينٍ، كما في العلماء والصلحاءِ، وقدْ تُقبَلُ من غير أنْ تنسبَ إلى أحدٍ كالأمثال السائِرةِ، (**أو**) مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ (**مظنونةٍ**)، وهي أعني المقدِّماتِ المظنونَةَ قضايا يحكم العقلُ بها بسبب ترجُّحِ جانبِ الحكْمِ، نحو: كلُّ منْ يطوف باللّيل فهو سارقٌ، والمرادُ بالظنِّ الحكْمُ بالطَّرَفِ الرَّاجح من طَرَفِ الحكْمِ مع تجويزِ الطَّرَفِ الآخرِ، وإنْ صرَّحَ المستعملُ إِيّاها بالجزْمِ في الخطابيّات، ولم يتعرَّض لتجويزِ الطَّرف الآخر.

ويدخلُ فيه المجرَّباتُ الأكثريَّةُ والمتواتراتُ والحدسيّاتُ والمقدِّماتُ الغير اليقينيَّةِ، فالخطابةُ أعمُّ من أن تكون قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً، وقد تكونُ على صورة قياسٍ غيرِ يقينيّ الإنتاجِ، على ما قرَّره السَّعد العلّامة.

[البابُ الثّامن: فيما يكون الغرض منه انفعال النّفس]

البابُ الثامنُ: فيما يكـونُ الغـرضُ منـه انفعـال النَّـفْسِ بقـبضٍ أو بسـطٍ أو نحوِهما، ليصيرَ ذلك مبدأَ فعلٍ أو تركٍ أو رضاءٍ أو سخطٍ أو نوعٍ من اللَّذَّات، وهو:

(الشِّعْر)، فإنَّ الأشعارَ تفيد منها ما لا يفيد غيرها، **(وهو: قياسٌ مؤلَّـف مـن مقدماتٍ)**، سواءٌ كانت مسلَّمَةً أوْ لا، وسـواءٌ كانـت صـادقةً أوْ لا، **(تنبسـطُ منهـا النَّـفْسُ)** نحو: الخمرُ ياقوتَـةٌ سيَّالَـةٌ **(أو تنقبضُ)**، نحو: العسل مُـرَّة مهوِّعة.

والمقدِّماتُ المؤلَّفُ منها الشِّعرُ تسمَّى مخـيَّلاتٍ، وأسـبابُ التخْييـلِ كثـيرةٌ لا تكادُ تنْضبِطُ، فبعضُها يتعلَّـقُ باللَّفْظِ، وبعضُها بالمعنى، وبعضُها بغيرِهما.

ثمَّ إنَّ القُدَماءَ اقْتصـروا في الشِّـعر عـلى التخييـل فقـط، ولم يعتـبروا الـوزْنَ، والمحدَثون اعتبروهما، والجمهورُ لمْ يعتبروا إلا الوزْنَ، وهو المشهورُ الآنَ.

والوزْنُ: هيئةٌ نافِعَـةٌ لِنِظامِ ترتيبِ الحركات والسـكنات وتناسُـبِها في العـدد والمقدار، بحيثُ تجدُ النفْسُ من إدراكها لَذَّةً مخصوصَةً.

وقال بعض المحقِّقينَ: مقدِّماتُ الشِّعْرِ وإنْ لم تكـنْ قضـايا بالفعْـل بحسْـبِ نفْسِ الأمرِ، على ما هو المشهورُ من عدمِ تعلُّقِ التَّصديقِ بها، إلا أنهـا قضـايا بالفعلِ

بحسب اللَّفظِ والظَّاهِرِ لإظهار التَّصديقِ فيها لتفيدَ قَبْضاً أو بسْطاً، وبهذا المقـدارِ لمْ تخرجْ من تعريفِ القياسِ، انتهى.

ثمَّ اعْلمْ أنَّ مقدِّماتِ كلٍّ من البرْهانِ والجدَل والخطابَـةِ والشِّعْرِ متداخِلَـةٌ في نفسِ الأمْرِ، كما أُشيرِ إليه، والتعيُّـنُ والامْتيازُ إنّما هو بالحيثيّاتِ، إذْ هـي مُعتبَـرَةٌ في التعاريفِ الاصْطلاحية، كما مرَّ غير مرَّةٍ.

فتحقيقُ المقامِ على وجه يتَّضِحُ المرامُ، وخلاصةُ الكلامِ عـلى مـا قـرَّره بعـض الأعلامِ، هو أنَّ مقدِّماتِ البرهانِ تُؤْخذُ مـن حيـثُ إنهـا يقينيَّـةٌ، وإن اتّفـقَ كونُهـا مشهورةً، ووَجَبَ كونُها مسلَّمَةً، ومقدِّماتُ الجدَل تُؤْخذُ من حيـث إنهـا مشـهورةٌ، وإنْ كانت في الواقعِ يقينيةً بل أوَّليَّـةً، ومقدِّماتُ الخطابة تُؤْخَذُ من حيثُ إنها مقبولةٌ أو مظنونةٌ، وإن كانت في الواقع يقينيـةً أو مشـهورةً أو مسـلَّمةً، ومقـدِّماتُ الشَّـعْر تؤْخذُ من حيث إنها مؤثِّرةٌ في النَّـفْسِ، سواءٌ كانت يقينيةً أو مشـهورةً أو مقبولـةً أو مظنونةً، صادقةً أو كاذبةً، فخذْهُ بجميع مشاعِرِكَ، واضْمُمْه إليـكَ بقـوَّةٍ، فإنـه مـن نفائسِ عرائسِ ما أهداه ذو الحوْل والقوَّةِ، فلهُ الحمدُ والمنَّـةُ، وعـلى حبيبـه الصـلوةُ والتحيَّةُ.

البابُ التاسِعُ
فيما يكون الغرضُ منه مجرَّد تغليطِ الخصمِ وتبكيتُـه

وهو (المغالطَة)، وأعظمُ فائـدتِها معرفتهـا ليُحْـتَرَز عنهـا، ولله درُّ الشّـاعر في قوله:

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ لكنْ لتوقّيه　　　فمنْ لا يعرِفِ الخيرَ من الشرِّ يقعْ فيه

(وهي قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّمات شبيهَةٍ بالحقِّ)، وليستْ به، كما يقالُ لصورةِ الفرسِ المنقوشَةِ: هـذا فـرسٌ، وكـلُّ فـرسٍ صـهّالٌ، فهـذا صـهّالٌ، ويسـمّى هـذا سَفْسَطَـةً، (أو) مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ (وهميةٍ كاذبةٍ)، نحـو: إنَّ وراءَ العـالَمِ فضـاءً لا يتناهى[١]، وهذه أيضاً تسمّى سَفْسَطَـةً إنْ قوبلَ بها الحكيمُ، ومشاغبةً إن قوبـل بهـا الجدلـيُّ، فالمغالطةُ منحصرةٌ فيهما.

وقد تكون الوهْمياتُ مُلْتَبِسَةً بالأوَّليّاتِ، ولولا دفعُ الشّرائِعِ والعقول لبقيتْ على الْتباسِها.

---

(١) في الأصل: بتناهى.

ثمَّ إنَّ كلًّا من الجدل والخطابة والشِّعر والمغالطة لما كان مؤلَّفاً مـن المقدِّمات الغير اليقينيَّة؛ قالَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى: (**والعمْـدَةُ هـي البرهـانُ لا غـير**)، لأنَّ إثباتَ العقائدِ الحقَّةِ الموصِلَـةِ إلى درجـاتِ الجنـانِ ورِضـاءِ الـرَّحْمنِ، والـتحلِّيَ بهـا، وإبطالَ العقائدِ الباطلـةِ المؤدِّيـةِ إلى دركـات النـيرانِ، والـتخلِّيَ عنهـا، إنّـما يتـأدّى بالبرهانِ، كما لا يخفى على أربابِ النّهى والعرْفانِ.

قيلَ: كلٌّ من البرْهانِ والخطابة والجدل عُمْـدَةٌ ومعتمـدٌ عليـه في الـدَّعوة إلى سبيل الحقِّ، يشير إليه قولُه تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾[1]، فالحكمةُ إشارةٌ إلى البرهانِ، والموعظةُ الحسـنةُ إلى الخطابةِ، وجادلهم بالتي هـي أحسـنُ إلى الجـدل، لكـنْ بالنسـبة إلى نفـس المسْـتدِلِّ العمدةُ هي البرْهانُ، فافْهـمْ.

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

[خاتمة الشّارح]

جعلنا الله ثابتين على العقائدِ الحقَّةِ في الحال والمآل، وعَصَمَنا عن زوالها، لا سيَّما في وقتِ النَّزْعِ وحينَ الارتحال، آمين.

اللهمَّ يا مُقلِّبَ القلوبِ ثبِّتْ قلوبنا على دينِكَ، ويا مصرِّفَ القلوبِ صرِّفْ قلوبنا نحو رضائِك بحرمة حبيبك محمَّدٍ عمدةِ أنبيائِك وزبدةِ أصفيائِك[١].

---

(١) جاء في آخر الأصل ختم الطبع، وهو: قد كمل هذا الشرح اللطيف للرسالة الأثيرية الميزانية للفاضل الخطير الكامل النحرير المشهور بالكلنبوي، عليه رحمة ربه القوي، في ظلّ حضرة السلطان الأعظم، الخاقان المعظم، السلطان ابن السلطان، السلطان (عبد العزيز خان)، خلّد الله خلافته إلى آخر الدوران، في المطبعة العامرة بنظارة صاحب العطوفة والكمال حضرة (السّيد أحمد الكمال) الأفندي ناظر المعارف العمومية، وبإدارة حضرة الأستاذ الأكرم (السّيد أحمد الطّاهر) الأفندي مدير المطبعة السلطانية، في أوائل ربيع الآخر لسنة ثلث وثمانين ومئتين وألف.

وقد أتممت النظر في هذا الشرح تحقيقاً وتعليقاً بمنّ الله وكرمه في غرّة شعبان ١٤٣٦ من هجرة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام.

فهرس المحتويات